الأمم المتحدة

S/2012/901

مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، ووفقا للفقرة ٥ (و) من القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١)، أتشرف بأن أحيل طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مسعود **خان**

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

051212 051212 12-58844 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ضميمة

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من فريقٍ الخبراء المعني بليبريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا بإحالة التقرير النهائي للفريق، الذي أُعدّ عملاً بالفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٥ (٢٠١١).

(توقيع) كريستيان **ديتريش**

(توقيع) كاسبار **فيتين**

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدّم عملاً بالفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٥ (٢٠١١)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٧

ثانيا – المنهجية ٧

ثالثا – التشريعات الليبرية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) .. ١٠

رابعا – انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات التي قامت بها الكيانات غير الحكومية والأفراد عبر الحدود ١١

ألف – العمليات التي قامت بها قوات الأمن التابعة لحكومة ليبريا ١٣

باء – مرتكبو الهجمات عبر الحدود ١٩

جيم – الوضع الراهن لقادة الميليشيات أو المجندين ٣٣

خامسا – تعدين الماس والامتثال لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ٣٩

ألف – تقييم قطاع الماس ٣٩

باء – تعدين الماس الغريني والأمن ٤١

سادسا – قطاع الذهب الغريني ٤٢

ألف – تقييم قطاع الذهب ٤٢

باء – تعدين الذهب الغريني والأمن ٤٤

سابعا – قطاع الغابات ٤٥

ألف – لمحة عامة ٤٥

باء – إصدار تراخيص الاستغلال الخاص في سياق الإطار القانوني للحراجة في ليبريا ٤٧

جيم – إصدار تراخيص الاستغلال الخاص ٤٩

ثامنا – الزراعة ٦٣

تاسعا – تجميد الأصول وحظر السفر ٦٦
عاشرا – التوصيات ٦٧

المرفقات

الأول – List of entities with which the Panel had meetings and consultations following the submission of its midterm report ٧١
الثاني – Mercenary brigade leadership, Côte d'Ivoire, 2011 . . . . . ٧٤
الثالث – Arms recovered, December 2011 . . . . . ٧٥
الرابع – Ammunition cache provided by Nyezee Barway ٧٨
الخامس – SA-M7 recovered from Emmanuel Saymah ٧٩
السادس – Arms and ammunition discoveries, September-November 2012 . . . . . ٨٠
السابع – Nyezee Barway, Morris ("Edward") Cole, Stephen Gloto ("Rambo") ٨٢
الثامن – Bobby Sarpee and Moses Baryee ٨٤
التاسع – Photographs taken in Ziah town on 13 April 2012 . . . . . ٨٥
العاشر – Meeting between Bobby Sarpee, Nyezee Barway and "Jackson" ٨٨
الحادي عشر – Visits to Grand Gedeh county by "Jackson" ٨٩
الثاني عشر – Transfer from Jean-Noel Adonis Tikouaï ٩٠
الثالث عشر – Sarpee mobile telephone calls to key Ghana contacts; copies of pages of Sarpee's notebooks citing telephone numbers for "Jackson" and "Didie", confirmed by the Panel to be Didier Goulia ٩١
الرابع عشر – Sarpee mobile telephone calls made during the timing of the Sao and Para attacks . . . ٩٣
الخامس عشر – Meeting on 29 April 2012 in Tiens town ٩٤
السادس عشر – Oulai Tako ("Tarzan du Grand Ouest") ٩٥
السابع عشر – Julien Gougnan ("Columbo") ٩٦
الثامن عشر – Diamond export statistics ٩٧

التاسع عشر – Gold export statistics ٩٨

العشرون – Land covered by a private use permit in Cavalla district, Grand Gedeh county, covering areas of mercenary and militia activity, artisanal gold mines (including Bartel Jam, written as “Bartehjan”) and Ivorian refugee settlements ٩٩

الحادي والعشرون – Update on the Liberia Extractive Industries Transparency Initiative ١٠١

الثاني والعشرون – First and last pages of deed underlying private use permit for Doedian district, River Cess county, dated 1924, under the name of President Edwin Barclay, six years before he became President ١٠٣

الثالث والعشرون – First and last pages of deed underlying private use permit for district No. 3, Grand Bassa county, dated 1924, under the name of President Edwin Barclay, six years before he became President ١٠٥

الرابع والعشرون – Letter from the Acting Assistant Minister of Lands, Mines and Energy, Maxwell Gwee, authenticating the deed underlying the private use permit pertaining to Doedian district ١٠٧

الخامس والعشرون – Assignment of rights from EJ&J to Forest Venture for Jo River private use permit and Deegba private use permit ١٠٨

السادس والعشرون – Land area granted by the Forestry Development Authority under Jo River private use permit is 25 times larger than land area pertaining to underlying deed ١١٠

السابع والعشرون – Case studies on irregularities, allegations of forgery and errors of process: private use permit issued to the Bolloh, Dorbor and Fenetoe people, Grand Kru county; Dugbeh River district, Sinoe county; Tartweh-Dropoh district, Sinoe county; Cavalla district, Grand Gedeh county ١١٢

الثامن والعشرون – Case studies on company officials signing on behalf of communities: Zleh town, Grand Gedeh county, and Frank Brook Liberia; Jo River district, River Cess county, and Deegba Clan, Grand Bassa county, and EJ&J Investment Corporation ١٢٢

التاسع والعشرون – Forestry Development Authority list of private use permits held by Atlantic Resources ١٢٨

الثلاثون – Sample of one of the eight letters obtained by the Panel from Augustus Abram to the Forestry Development Authority written on Atlantic Resources letterhead, regarding private use permits for Atlantic Resources, Forest Venture and South Eastern Resources ١٢٩

الحادي والثلاثون – Memorandums of understanding between Seekon, Sinoe county, and Forest Venture and between Kulu-Shaw-Boe, Sinoe county, and Forest Venture; Augustus Abram signed for Forest Venture, and Benjamin Koffie served as witness ١٣١

الثاني والثلاثون – Memorandum of understanding between Bondi Clan, Lofa county, and South Eastern Resources Incorporated; Augustus Abram signed for South Eastern, and Benjamin Koffie served as witness ١٣٣

الثالث والثلاثون – Forest management agreement between Gbarpolu Resources and the citizens of Kongba; Han Dong Chun signed as Chief Executive Officer of Gbarpolu Resources . . ١٣٤

الرابع والثلاثون – Letter to the Special Independent Investigative Body from “Southeast Resources”, signed by Benjamin Koffie, that lists the Kongba private use permit (spelled “kongbah” below), which appears to have been previously operated by Gbarpolu Resources ١٣٥

الخامس والثلاثون – Incorporation records of South Eastern Resources Incorporated ١٣٦

السادس والثلاثون – Incorporation records of Atlantic Resources Limited ١٣٨

السابع والثلاثون – Incorporation records of Forest Venture Incorporated ١٤٠

الثامن والثلاثون – Amendments to the articles of incorporation of Forest Venture Incorporated ١٤١

التاسع والثلاثون – Consolidated Marines Transport business registration and articles of incorporation; incorporated by Han Dong Chun, Medina Wesseh and John Gbedze ١٤٢

الأربعون – Prime Africa Petroleum business registration and articles of incorporation; Augustus Abram, incorporator; John Gbdze, empowered person, address listed as Atlantic Resources Ltd. ١٤٤

أولا – مقدمة

١ – فرض مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣) جزاءات على صادرات الأسلحة والذخيرة إلى ليبريا، وحظراً على سفر الأفراد الذين يعتبر أنهم يشكّلون تهديداً لعملية السلام في ليبريا، وجزاءات على واردات الماس والأخشاب من ليبريا. وفرض المجلس، بموجب قراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤) تجميداً لأصول تشارلز تيلور والمرتبطين به. وقد رفع المجلس منذ ذلك الحين الجزاءات عن الأخشاب والماس، وعدّل مؤخراً الحظر على توريد الأسلحة بموجب قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، قاصراً حظر توريد الأسلحة على الكيانات من غير الدول والأفراد في ليبريا. وجدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٢٥ (٢٠١١) الحظر على السفر وعلى توريد الأسلحة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً، مؤكداً استمرار سريان تجميد الأصول.

٢ – ومدّد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لإجراء تحريات وإعداد تقرير عن التدابير المتعلقة بالجزاءات. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/2012/110)، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أعلن الأمين العام تعيين كريستيان ديتريش (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكاسبار فيتين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وكاترين كريستين (الدانمرك) في الفريق. وقد استقالت السيدة كريستين من الفريق اعتباراً من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعد أن أكملت تحرياتها وإسهاماتها في التقرير النهائي. وتلقّى الفريق مساعدة إضافية من خبيرين استشاريين هما: ريمون دوبيل وبنجامين ج. سباتز. ويورد المرفق ١ قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – المنهجية

انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة والهجمات عبر الحدود

٣ – ركّز الفريق تحرّياته على الأنشطة العسكرية عبر الحدود التي قام بها المرتزقة الليبريون والميليشيات الإيفوارية، انتهاكا للحظر على توريد الأسلحة لكل الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في أراضي ليبريا، وذلك عملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، والذي جُدّد بموجب القرارين ١٩٦١ (٢٠١٠) و ٢٠٢٥ (٢٠١١). وركز الفريق بشكل خاص على هوّيات قادة المقاتلين الذين نفذّوا الهجمات، ومصادرهم للسلاح، والتمويل المقدَّم إليهم لتيسير العمليات. وقدَّم الفريق إلى اللجنة تقريراً خطّياً مستكملاً في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقدم إضافات أخرى لدراسات الحالات الإفرادية هذه.

٤ - وقام الفريق بأربع زيارات ميدانية إلى مقاطعات نيمبا وغراند غيديه وريفرغي مع التركيز أساساً على تحديد هوية المرتزقة الليبريين وقادة الميليشيات الإيفواريين المسؤولين عن الهجمات عبر الحدود، والاتصال بهم وإجراء مقابلات معهم. كما قام الفريق بزيارة إلى منطقة كافالي الوسطى، غرب كوت ديفوار، وبزيارتين إلى أبيدجان. وبُذلت جهود كبيرة للحصول على شهادات من أفراد متورطين في الهجمات عبر الحدود، ولا سيما أولئك الذين هم على معرفة بتوريد الأسلحة ومصادر التمويل الخارجي. واستعرض الفريق الوثائق، بما فيها سجلات المكالمات الهاتفية، الخاصة بالمرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية لتحديد الروابط بين جماعات المقاتلين وعلاقاتهم بالعناصر القيادية لنظام غباغبو السابق، التي تعيش في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٥ - وقد عمل الفريق، خلال ولايته، بالتعاون الوثيق مع حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وعملا بالفقرة ٥ (ز) من القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١)، أقام الفريق علاقة عمل قوية مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. كما تبادل الفريق المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومة كوت ديفوار.

٦ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢ تلقى الفريق مساعدة من خبير استشاري في الاتجار غير المشروع عبر الحدود، ريمون دوبيل، الذي قام بمهمتين في أبيدجان، بكوت ديفوار. وقد تركز عمله على شبكات الدعم الإقليمية للأنشطة العسكرية عبر الحدود التي يقوم بها المقاتلون في ليبريا. وتم تقديم هذه المعلومات أيضا إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، الذي يعمل دوبيل فيه بوصفه خبير الأسلحة.

الموارد الطبيعية

٧ - عملاً بالفقرة ٥ (د) و (هـ) من القرار ٢٠٢٥ (٢٠١١)، ركّز الفريق في تحرياته على تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وقطاع الحراجة وإصدار تراخيص الاستخدام الخاص، وقطاع الذهب الغريني، وقطاع الزراعة، وأداء مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا. وأجرى الفريق، أثناء ولايته، مقابلات مع بعض كبار المسؤولين الحكوميين الليبريين، وممثلي القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني وجمّع بيانات ووثائق منهم.

٨ - وقام الفريق في الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بزيارات ميدانية إلى مناطق تعدين الماس الحرفي في مقاطعات غباربولو، ولوفا، ونيمبا، ومناطق تعدين الذهب الحرفي في مقاطعات غراند غيديه، وريفرغي، وسينو. وخلال تلك الفترة، أُجريَت

مقابلات شخصية مع طائفة كبيرة من المسؤولين الحكوميين ومديري القطاع الخاص، مع القيام في الوقت نفسه بجمع وتحليل بيانات رسمية وغير رسمية عن قطاعي الماس والذهب.

٩ - كذلك أُجري في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بحث موسّع عن قطاعي الحراجة والزراعة. وقام الفريق بزيارات ميدانية إلى مقاطعات غراند غيديه، وريفر غي، وسينو، أجريت خلالها مقابلات مع مسؤولين حكوميين محليين، ومديرين للقطاع الخاص، وممثلين للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وقد ارتكز هذا العمل على تحليل شامل للبيانات والوثائق في منروفيا.

١٠ - والغرض الرئيسي لهذا العمل هو استقصاء العوامل التي تعوق نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا، والآثار المترتبة على التعدين الحرفي غير المنظَّم للذهب الغريني، وإساءة استعمال تراخيص الاستغلال الخاص، والشواغل المتعلقة بالتوسع السريع في مزارع نخيل الزيت. وسعى الفريق أيضا إلى تحديد الأثر المحتمل لكل من هذه المسائل على استقرار الأرياف وأمنها. كما رغب الفريق في تثبيت الوضع الراهن لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا.

١١ - وقد تلقى الفريق في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر مساعدة من خبير استشاري في الموارد الطبيعية، هو بنجامين سباتز، الذي قام بمهمتين في ليبريا. وقد تركّز عمله في المقام الأول على جمع معلومات بشأن إدارة الموارد الطبيعية ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وتحليل قطاع الحراجة والوضع المتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص، وتحرّي العلاقات بين الموارد الطبيعية وأنشطة المرتزقة والميليشيات على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار.

تجميد الأصول وحظر السفر

١٢ - سعى الفريق إلى الحصول على معلومات من عدد من الدول الأعضاء وحكومة ليبريا حول انتهاكات حظر السفر وأصول الأفراد الخاضعين لجزاءات. وأجرى الفريق أيضاً اتصالات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) حول انتهاكات حظر السفر على النحو المشار إليه في تقرير منتصف المدة (S/2012/448). كما تحرى الفريق عن إمكانية تورُّط أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات في تمويل أو تنسيق انتهاكات الحظر أو الهجمات عبر الحدود من ليبريا إلى داخل كوت ديفوار.

ثالثا – التشريعات الليبرية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

قانون مراقبة الأسلحة الصغيرة الوطني واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة

١٣ – في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، سنت حكومة ليبريا تشريعاً منشئا للجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، علماً بأن إنشاء اللجنة يؤدي إلى توافق ليبريا مع اتفاقية عام ٢٠٠٦ للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي وقعتها ليبريا. وقد أنشئ مكتب اللجنة في منروفيا، وتجري الترتيبات لإنشاء مكتب ميداني في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، لدعم الجهود الهادفة إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار.

١٤ – ويلاحظ الفريق مع القلق أنه لم يتحقق تقدُّم منذ تقرير منتصف المدة الذي قدمه في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/448) بشأن اعتماد قانون مراقبة الأسلحة النارية. ولهذا، فلا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينظمها الأمر التنفيذي الرئاسي الليبري رقم ٣٤، الذي يفرض حظراً كاملاً على امتلاك الأسلحة النارية والذخيرة أو حيازتها أو استعمالها أو بيعها أو تصنيفها في ليبريا، باستثناء البنادق ''الوحيدة الماسورة'' عيار ١٢ ملم، المقصور استخدامها على الصيد، شريطة تسجيل هذه الأسلحة لدى وزارة العدل من خلال مكتب رؤساء الشرطة في كل مقاطعة. ويجدر بالملاحظة أنه إذا انتهى سريان الأمر التنفيذي رقم ٣٤، فسوف يكون قانون الاتجار بالأسلحة النارية لعام ١٩٥٦ الإطار التشريعي الوحيد القائم في ليبريا في هذا الشأن.

الامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

١٥ – وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، فإن على جميع الدول إخطار لجنة مجلس الأمن مسبقاً، عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، بتوجيه أي شحنات للأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة ليبريا، أو بما يُقدَّم إلى الحكومة من مساعدة أو مشورة أو تدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية. وقدمت حكومة الولايات المتحدة مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل معلنة أنها ستسلم العتاد المأذون به مسبقا إلى القوات المسلحة الليبرية لاستخدامه، والذي كان بعهدة الولايات المتحدة منذ تسلُّمه في ليبريا. وقدمت حكومة نيجيريا مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ معلنة اتخاذها ترتيبات لتسليم حكومة ليبريا ٣٠٠ بندقية من طراز G3 و ١٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم.

رابعا – انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات التي قامت بها الكيانات غير الحكومية والأفراد عبر الحدود

١٦ – إن التحقيقات الجارية للفريق في الأنشطة العسكرية التي يقوم بها المرتزقة وأعضاء الميليشيات الإيفواريين المقيمة في ليبريا، تركّز بشكل خاص على هويات المقاتلين الذين قاموا بالهجمات، ومصادر سلاحهم، والأموال المقدمة إليهم لتيسير العمليات الذين يقومون بها.

١٧ – ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ فإن استمرار هشاشة المنطقة الحدودية الليبرية – الإيفوارية، تدل عليه الهجمات عبر الحدود من ليبريا داخل كوت ديفوار. وقد استهدفت هذه الهجمات نقطة تفتيش تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وسكان قريتي زريغلو ونيغريه الإيفواريتين بين يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2012/448، الفقرة ٨٢)؛ وسكان قرية ساكزيه الإيفوارية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/448، الفقرات ٨٧-٨٠)؛ والمدنيين والدوريات التي تقوم بها القوات الجمهورية لكوت ديفوار وحفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بين بلدتي ساو وبارا الإيفواريتين في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ ونقطة التفتيش الحدودية وثكنات القوات الجمهورية في بيهيكاهويبلي في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٨ – علماً بأن البعدين الجغرافي والاستراتيجي لهذه الهجمات كانا محدودين، ويمكن على الأرجح وصف هذه الهجمات بأنها غارات ”قائمة على الكرّ والفرّ“ تستهدف زعزعة الاستقرار في أماكن محددة غرب كوت ديفوار. وقد تميزت الهجمات، خلال الولاية الراهنة، بمزيد من العنف والتنظيم مقارنة مع عام ٢٠١١. وقد بدأت الهجمات تستهدف القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وتبدي أبعاداً تعبوية، وإن كانت الغارات الاستراتيجية المنسّقة قد فشلت في مرحلة التخطيط، أو لم تجر محاولة للقيام بها. وعلى حين أن تأثير الهجمات كان محدوداً، فإنها تكشف عن مشكلات تتعلق بالقوة والتنسيق للقوات الجمهورية في كافالي الوسطى، ولا سيما في المناطق الحدودية، وتعزز الدعاية بأن الوضع الأمني في كوت ديفوار غير مستقر. وإذا استمرت الهجمات الاستطلاعية وأصبحت أكثر تنظيماً، فإنها يمكن أن تؤثر تأثيراً أعمق في أمن المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا.

١٩ – ويؤلّف المهاجمون شبكة من المرتزقة الليبريين وأعضاء الميليشيات الإيفواريين الذين يعملون في شكل ”عصابات“ لها انتماءات وتحيزات عرقية ولها صلات بداعمين ماليين مختلفين في بلدان مجاورة، وتتنافس فيما بينها على دعمهم المالي أحياناً. ويمكن أن يكون افتقار الشبكات الموجودة داخل ليبريا إلى هيكل هرمي للسلطة دليلاً على انعدام التنسيق على مستوى استراتيجي، مثل التنسيق بين الممولين السابقين لغباغبو الذين يعيشون في غانا.

ثم إن توافر البنادق الهجومية العسكرية وكميات محدودة من الأسلحة الأثقل مثل مقذوفات آر بي جي، يبيّن أن التمويل هو أهم محفز لشن الهجمات عبر الحدود. ومازال المرتزقة الليبريون مستعدين للتعبئة، لغرض رئيسي هو تحقيق الثراء الشخصي، مثلهم مثل أفراد الميليشيات الإيفوارية السابقة الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو بين المجتمعات المحلية، ولديهم وسائل محدودة للمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي. ويؤدي المرتزقة الليبريون دوراً تنسيقياً ولوجستياً، على حين تُستَمَد القوى المقاتلة أساساً من أعضاء الميليشيات الإيفوارية السابقين. وعلى ذلك، يشترك في قيادة المقاتلين قادة المرتزقة الليبريون وقادة الميليشيات الإيفوارية، الذين قاتلوا معاً في كوت ديفوار.

٢٠ - ولئن كان التمويل يشكل المحفز الرئيسي لتيسير الهجمات التي تشن عبر الحدود، فإن المظالم الكامنة أيضاً تحفز الميليشيات الإيفوارية بوجه خاص، وتحفز كذلك المرتزقة الليبريين المنتمين إلى طائفة كران العرقية. ويزيد من وطأة المظالم الناشئة عن النزاع العسكري الذي جرى في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مظالم أخرى متعلقة بحيازة الأراضي في كافالي الوسطى في غرب كوت ديفوار، وهي مسألة تعود إلى ما قبل أزمة ما بعد الانتخابات الإيفوارية. فقد قام أشخاص يصفهم أفراد جماعة غيريه بأنهم ''غرباء'' باحتلال الأراضي التي أخلتها جماعة غيريه حين فرت إلى ليبريا في أوائل عام ٢٠١١، وذلك في سياق احتلال عسكري في غرب كوت ديفوار من جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعدد من الصيادين التقليديين (الدوزو، المنحازين لهم، وارتكبت هذه الجماعات انتهاكات لحقوق الإنسان بحق أهل جماعة غيريه. وتروج هذه الأحداث لصالح المتشددين الموالين لغباغبو الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في ليبريا الساعين إلى عودة الوضع الذي كان قائماً قبل الإطاحة بنظام غباغبو، بالرغم من حالة اللا وفاق الوطني في كوت ديفوار وما بالبلد من عقبات خطيرة تعترض جهود إصلاح مشكلة حيازة الأراضي.

٢١ - وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢ شرعت الحكومة الليبرية في ''عملية استعادة الأمل'' من أجل تعزيز سلطة الدولة في المقاطعات الليبرية المتاخمة لكوت ديفوار، واستهداف أشخاص معينين للقبض عليهم. وتصدت هذه العمليات لأنشطة تعبئة المرتزقة والميليشيات الجارية بلا ضابط، وقضت على نشاط إحدى الشبكات بالقبض على قادتها. بيد أن هناك شبكات أخرى ما زالت نشطة ولديها ما يكفي من قوى عاملة وسبل للحصول على الأسلحة. وفي سياق البطالة الشديدة في المناطق الريفية وعدم توافر فرص عمل للاجئين، يستلزم نجاح التدابير الرامية إلى مكافحة تجنيد المرتزقة والميليشيات أن تُرفع تكلفة العمل ''في صفوف المرتزقة'' مقارنة بما سيعود من ورائه من فوائد مالية (وشخصية). وفي الوقت الحالي، ما زال العائد المالي منخفضاً، ولكن التكلفة (مثل السجن أو التسليم) ما زال منخفضاً أيضاً،

ولا سيما بالنظر إلى أنه لم تنجح أي ملاحقات قضائية للمرتزقة أو الميليشيات، كما أن أغلب قادة المقاتلين الذين سبق أن سُجنوا، أُفرِج عنهم. وقد أفلت قادة الميليشيات الإيفوارية بوجه خاص من جهود الكشف عنهم وتوجيه اتهامات لهم أثناء عمليات الحكومة.

ألف - العمليات التي قامت بها قوات الأمن التابعة لحكومة ليبريا

٢٢ - في أعقاب الهجمات التي شُنَت عبر الحدود في بلدتي ساو وبارا في غرب كوت ديفوار، شرعت حكومة ليبريا في عملية استعادة الأمل في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لمدة ٩٠ يوماً، تم تمديدها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتولى قيادة العملية فرقة عمل مشتركة تشمل القوات المسلحة الليبرية، ووحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، وكذلك وكالة الأمن الوطني. وسعت عملية إعادة الأمل إلى التخفيف من الخطر الذي تشكله العناصر المسلحة في مقاطعات غراند غيديه وريفر غي وماريلاند، وشملت عمليات للبحث واستهداف الأشخاص المشتبه فيهم لاعتقالهم. وأسفرت العملية منذ إطلاقها عن عدد من الاعتقالات، وعثرت على مخابئ صغيرة للأسلحة والذخيرة في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار.

٢٣ - وفي أواسط حزيران/يونيه ٢٠١٢ أعدت حكومة ليبريا قائمة بأسماء تسعة أشخاص مطلوب القبض عليهم تم تحديدهم في اجتماعات عُقِدَت في أبيدجان بكوت ديفوار بين سلطات حكومتي ليبريا وكوت ديفوار. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُعدت نسخة أخرى من هذه القائمة تضم ١٢ اسماً لم تشمل سوى أربعة من الأسماء الواردة في قائمة الاعتقال الأصلية. ومن إجمالي الأفراد الواردة أسماؤهم في القائمتين وعددهم ١٧، أُلقي القبض على ثمانية حتى الآن، وأطلق سراح ثلاثة منهم لاحقا وما زال خمسة في الحبس الاحتياطي. ويتضح أن هاتين القائمتين استندتا إلى معلومات محدودة كانت متاحة لحكومة ليبريا قبل الشروع في عملية استعادة الأمل، وأسفرت عمليات فرقة العمل المشتركة عن اعتقالات إضافية لمشتبه فيهم من شركاء الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وإجمالا، احتُجِز ٢٥ شخصاً كلهم تقريباً في مقاطعة غراند غيديه في الفترة بين ١٤ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

اعتقال الأفراد المشتبه فيهم

٢٤ - في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قام اثنان من قادة المرتزقة الليبريين، هما أوغسطين فلييه (الملقّب ''بوش دوغ'' أي كلب الأدغال) وتايلي غلاديور، اسماهما مدرجان في قائمتي حكومة ليبريا، بتسليم نفسيهما إلى الشرطة الوطنية الليبرية بمساعدة وكالة الأمن الوطني.

وقد سبق أن أشار الفريق إلى اسمي هذين الشخصين كلاً على حده في التقارير التالية: S/2012/448، الفقرة ٥٢ والفقرات من ٦٧ إلى ٧٧؛ و S/2011/757، الفقرات ٢٥ إلى ٣٠ والفقرة ٤٧؛ و S/2011/367، الفقرتان ٢٢ و ٢٣ والفقرة ٣٧؛ فيما يتعلق بأنشطة تجنيد المرتزقة أو الأنشطة العسكرية عبر الحدود. وقد نُقِل فلييه وغلاديور إلى مونروفيا وقامت الشرطة الوطنية الليبرية بفحصهما، ثم سُلِّما إلى وكالة الأمن الوطني، وأطلق سراحهما في وقت لاحق.

٢٥ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ خلال إحدى عمليات فرقة العمل المشتركة أيضاً، أُلقي القبض على خمسة من اللاجئين الإيفواريين وليبري واحد بالقرب من مخيم شركة إنتاج الأخشاب الأصلية ''Prime Timber Production'' للاجئين في مقاطعة غراند غيديه. وزُعِم ارتباط هؤلاء الأشخاص بقائد المرتزقة الليبري بوبي ساربي، الذي يرد اسمه في قائمة حكومة ليبريا للمطلوب القبض عليهم، والذي أفلت من الاعتقال على يد أفراد فرقة العمل المشتركة أثناء العملية. وقد أفرجت الشرطة الوطنية الليبرية عن الأفراد المحتجزين في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٦ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ألقي القبض على ليبريين اسماهما سيون بروكس وإدوراد تاريون، من سكان بلدة غارليو، بالقرب من الحدود الليبرية - الإيفوارية، للاشتباه في ضلوعهما في الهجوم الذي وقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على بلدة ساكريه بكوت ديفوار. وعُثِر بحوزة هذين الشخصين على ست طلقات من الذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم. وأُفرِج في وقت لاحق عن بروكس وتاريون يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على التوالي. وسعى الفريق إلى الحصول على معلومات إضافية بشأن هذا الحادث، وإلى إدلاءات المحتجزين السابقين في هذا الشأن، ولم ينجح في ذلك. وتقابل الفريق مع بعض المرتزقة الليبريين الضالعين في التخطيط للهجمات التي وقعت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في بلدتي ساو وبارا بكوت ديفوار، وهو يعتقد أن بروكس وتاريون مهمان جدا لهذا التحقيق. وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ معلومات بقيام هذين الشخصين بعد إطلاق سراحهما بتجنيد حوالي ١٥٠ مقاتلاً إيفوارياً وليبرياً بالقرب من غارليو في منطقة كونوبو بمقاطعة غراند غيديه وشرعا في تعبئتهم.

٢٧ - وأُلقي القبض على نيزيي باروای (المدرج على قائمة حكومة ليبريا للمطلوبين، والمعروف أيضاً باسم جوزيف دويه)، وعلى نائبه موريس ('إدوارد') كول، وسائق دراجة باروای النارية واسمه إيزاك تاريون، في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ للاشتباه في ضلوعهم في الهجمات التي شُنَّت عبر الحدود على ساو وبارا في

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويلاحظ الفريق أن كول سبق له أن التحق بلواء المرتزقة المرابط في غيغلو – بلوليكين الذي يرأسه سولومون ”سولو“ جالوبو (انظر المرفق ٢) في كوت ديفوار في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فقد أجرى الفريق تحقيقات بشأن باروای منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عندما تلقى معلومات غير مؤكدة بأن باروای قاد الهجمات التي شُنَّت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على زريغلو ونيغريه في غرب كوت ديفوار. وأشار الفريق إلى اسم باروای في تقريره لمنتصف المدة (S/2012/448، الفقرة ٧٩) بشأن دوره القيادي في الهجوم الذي شُن في نيسان/أبريل ٢٠١٢ على ساكريه بغرب كوت ديفوار. وقد احتجزت فرقة العمل المشتركة ستيفن غلوتو (واسمه المستعار ’رامبو‘)، المدرج على قائمة الحكومة للمطلوبين، وذلك فيما يتصل بباروای وكول، بالقرب من فيشتاون بمقاطعة ريفر غي في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢. ونقلت الشرطة الوطنية الليبرية الأشخاص الأربعة كلهم فيما بعد إلى مونروفيا، حيث تم احتجازهم، ووجهت لهم اتهامات في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ بالارتزاق والقتل والاغتصاب والحريق العمد وحيازة أسلحة نارية بشكل غير مشروع وسرقة الممتلكات. وهم في الوقت الحاضر رهن الحبس الاحتياطي.

٢٨ – وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ ألقت فرقة العمل المشتركة القبض على ثمانية أشخاص عقب الهجوم على بيهيكانهويبلي للاشتباه في اشتراكهم المباشر في أعمال عنف عبر الحدود. وأُلقي القبض على إيفواري يدعى فاليري كوماندیه في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، واعترف باشتراكه في الهجوم. وأُلقي القبض في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٢ على مشتبه فيه آخر يدعى إيمانويل سايما، وهو ليبري، وقد أكد اشتراكه في الهجوم وسلم البندقية المستخدمة في الهجوم إلى الشرطة الوطنية الليبرية. وفي الفترة بين ١٤ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ أُلقي القبض على ستة إيفواريين آخرين، وأنكروا تورطهم في الحادث؛ وأفرجت الشرطة الوطنية الليبرية عن أحدهم لاحقاً. ونُقِل باقي الأشخاص إلى مونروفيا، وهم حالياً رهن الحبس الاحتياطي. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، وجهت حكومة ليبريا اتهامات إلى ستة منهم بالقتل والارتزاق والاغتصاب والحريق العمد وحيازة أسلحة نارية بشكل غير مشروع وسرقة الممتلكات.

٢٩ – وأُلقي القبض أيضاً على موزيس باربيه، وهو معاون مقرَّب لمجنِّد المرتزقة وقائدهم الليبري بوبي ساربي، بالقرب من تو تاون بمقاطعة غراند غيديه في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، ونُقل إلى مقر الشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا. وعُثِر وقت الاعتقال على هاتف باربيه ومعه بطاقتين ليبريتين من بطاقات تحديد هوية المشترك (SIM). ووجهت اتهامات في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى باربيه بتيسير الأنشطة الإجرامية وشبه العسكرية، وهو في الوقت الحالي وهم في الحبس الاحتياطي.

٣٠ - وأُلقي القبض على جنرال سابق من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية هو سام تارلاي (الشهير باسم 'بوش دوغ') في بيهوالاي بمقاطعة نيمبا في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للاشتباه في تجنيده للاجئين ليبريين وإيفواريين للقيام بأنشطة تخريبية في كوت ديفوار، ونُقِل إلى مونروفيا وهو حالياً رهن الحبس الاحتياطي. وبعد ذلك بوقت قصير، وفي قضية لا صلة لها بالموضوع، أُلقي القبض على أحد أفراد المرتزقة الليبريين يدعى جيمس نواه (الشهير باسم 'جيمي رينغو'/'جايمي رانكو') في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالقرب من زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، وبحوزته بندقية هجومية من طراز AK- 47. وأبلغ نواه الشرطة الوطنية الليبرية بأنه اشترى تلك البندقية إلى جانب ثلاث بنادق هجومية أخرى من طراز AK- 47 مع بوبي ساربي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من لاجئين إيفواريين في مقاطعة غراند غيديه. وأطلقت الشرطة الوطنية الليبرية سراح نواه بعد استجوابه، ولم يتمكن الفريق من التوصل إلى البيان الذي أدلى به هذا الشخص. وقد حارب نواه في السابق كأحد المرتزقة في كوت ديفوار في عام ٢٠١١ (انظر المرفق ٢). وحصل الفريق أيضاً على صور لنواه مع بوبي ساربي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ومع مقاتلين ممن شاركوا في هجمات عبر الحدود شُنَّت في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢.

٣١ - وأُلقي القبض في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على بوبي ساربي (المعروف أيضا باسم ألفريد جيمس الابن، وباسم نيوهين أريستيد ديوهو) في غانتا بمقاطعة نيمبا، مع معاون له يدعى جوستيس دويه، ونُقِل كلاهما إلى مقر الشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا في اليوم التالي. وقد أشار الفريق إلى ساربي في تقريريه S/2011/757، الفقرة ٣٦؛ و S/2012/448، الفقرة ٦٢؛ وفي عرضه لتقرير منتصف المدة أمام اللجنة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ انظر كذلك المرفق ٢ الذي يورد اسم ساربي في لواء المرتزقة في كوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١١. وأثناء اعتقال ساربي، عثرت وحدة التصدي للطوارئ على هاتف ساتلي، وبطاقة ليبرية من بطاقات تحديد هوية المشترك، وآلة تصوير رقمية، وحاسوبين كتيبيين، وأوراق متنوعة. وما زال ساربي في الحبس الاحتياطي.

٣٢ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، احتجزت الشرطة الوطنية الليبرية الجنرال السابق بجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية المدعو أوفوري دياه (والملقب 'آيرن جاكت أي السترة الحديدية') في مونروفيا للاشتباه في ضلوعه في أنشطة ارتزاق متعلقة بهجمات عبر الحدود يسَّرها ساربي ونفذَّها برواي وكول و ''رامبو''. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ألقت الشرطة الوطنية الليبرية أيضا القبض على مقاتل إيفواري من أفراد الميليشيات، يدعى إيف بويكي في مقاطعة غراند غيديه. علما بأن هذا الشخص هو أحد المقربين لإسحق شيغبو (''بوب مارلي'') وأمره يهم

التحقيقات في الهجمات على ساو وبارا عبر الحدود. وكان بحوزة بويكي ورقة تشير إلى ١٣ قطعة سلاح مخزونة، منها ٩ بنادق هجومية من طراز AK-47 و ٣ قنابل صاروخية، إضافة إلى خريطة ربما تعيّن مكان مخبأ السلاح هذا، بالقرب من منجم ذهب حرفي. كما أن هاتف بويكي المحمول يضم أسماء العديد من قادة المرتزقة والميليشيات البارزين في ليبريا وأمين صندوق إيفواري واحد على الأقل في غانا.

الأسلحة النارية والذخيرة التي اكتشفتها فرقة العمل المشتركة

٣٣ - في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أبلغت الشرطة الوطنية الليبرية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا باكتشاف مخبأ للأسلحة في مقاطعة غراند غيديه. واحتوى المخبأ على ١٦ بندقية هجومية من طراز AK-47 (بما في ذلك أصناف مختلفة من طراز AKMS، ومن طراز ٥٦-١، و ٥٦-٢)، وبندقية آلية خفيفة واحدة، وقاذفتا صواريخ من طراز آر بي جي، ورشاش من طراز PKM، و ٤ قنابل صاروخية (آر بي جي)، و ٤٩٣ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (المرفق ٣). ويعتقد الفريق أن هذه الأسلحة استخدمها المقاتلون الذين كانوا يقاتلون سابقاً باسم نظام غباغبو السابق خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، وأنها أخفيت على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار عندما فر هؤلاء المقاتلون إلى ليبريا في أوائل عام ٢٠١١. ولذلك، قدم الفريق صوراً فوتوغرافية مفصلة للأسلحة والذخائر إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وإلى خلية الخطر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣٤ - وأُبلغ الفريق أن بوبي ساربي قائد المرتزقة الليبري قدم الأسلحة والذخائر إلى الشرطة الوطنية الليبرية، وأنه سعى للحصول على مقابل مالي لهذا التبادل. ووفقاً لمصادر الفريق، حصل ضابط ذو رتبة عالية في الشرطة الوطنية الليبرية يدعى والاس دنيس، كان يخدم في السابق كقائد في حركة الديمقراطية في ليبريا، على الأسلحة من ساربي. وخلال المقابلات التي أجراها الفريق في تموز/يوليه ٢٠١٢، ذكر نييزي بارواي وموريس (''إدوارد'') كول هذا الضابط أيضاً، كميسر للاجتماعات بين ساربي وناقلي الأموال الإيفواريين الذين كانوا يسافرون من غانا في أوائل عام ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٤٧).

٣٥ - وخلال ست عمليات في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، صادرت فرقة العمل المشتركة ١٢٣ ٥ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم و ٤١ خزنة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم، وخزنتي ذخيرة لمسدسات مجهولة العيار، وأربع شحنات دفع إضافية لقنابل صاروخية (آر بي جي) و ١٥ قطعة سلاح من المسدسات والبنادق الحرفية. ووُجدت في حوزة أربعة من الأشخاص المقبوض عليهم المذكورين في الفرع السابق ما مجموعه ١١ طلقة

ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم و ٥,٥٦ ملم، وبندقية حرفية واحدة. أما المصادرات للذخيرة التي قامت بها فرقة العمل المشتركة فلم تكن مقترنة بحالات اعتقال. وشملت إحدى هذه المصادرات ٩٢٥ ٣ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالقرب من مخيم الشرق الأوسط لتعدين الذهب في منطقة تشين في مقاطعة غراند غيديه.

٣٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، كان هناك كشف آخر عن أسلحة دون أن يفضي ذلك إلى اعتقالات، فقد جرت مصادرة أربعة صواريخ قاذفات آر بي جي، وأربع شحنات دفع، و ٤٣٧ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم (تستخدم للرشاشات الآلية متعددة الاستعمالات من طراز PK وأصنافها) و ٣٣١ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (تستخدم للبنادق الهجومية من طراز AK-47 وأصنافها) و ٤٣ خزنة ذخيرة فارغة، وحدث ذلك بناء على معلومات قدمها نييزي بارواي، الذي كانت الشرطة الوطنية الليبرية قد اعتقلته بالفعل (المرفق ٤). ويلاحظ الفريق أن صور الذخيرة التي حصلت عليها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ليست بالجودة الكافية التي تسمح بالتعرف على أرقام دفعات الإنتاج. وصودرت هذه الذخيرة قرب غارليو بمنطقة كونوبو في مقاطعة غراند غيديه، وهي منطقة أجرى الفريق تحريات فيها منذ أيار/مايو ٢٠١٢ بسبب استخدامها كنقطة لانطلاق المقاتلين والأسلحة قبل شن الغارات عبر الحدود.

٣٧ - وفي أعقاب الهجوم عبر الحدود الذي وقع في بيهيكانهويبلي بكوت ديفوار، استردت فرقة العمل المشتركة بندقيتين وثلاثة طلقات ذخيرة عيار ١٢ من لاجئين إيفواريَين يشتبه في مشاركتهما في الهجوم، هما فاليري كوماندي ونيكيز بلوا. وعلاوة على ذلك قام ليبري يدعى إيمانويل سايماه، كانت الفرقة قد اعتقلته في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ بشبهة مشاركته أيضاً في الهجوم، بتقديم معلومات إلى الشرطة الوطنية الليبرية أدت إلى استرداد بندقية هجومية من طراز SA-M7 (أحد أصناف AK-47) و ٤٩ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم، وذلك بالقرب من تو تاون في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق ٥). وبإجراء المزيد من التحريات مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وخلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعن طريق التعاون معهما علم الفريق أن فريق تفتيش تابعاً للعملية كان قد سجل قطعة السلاح هذه في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ لدى الشرطة الوطنية الإيفوارية في بيهيه، وهي بلدة تقع بالقرب من توليبلو. وقدم الفريق أيضاً صوراً للأسلحة التي سلمها جيمس نواه إلى الشرطة الوطنية الليبرية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٣٠).

٣٨ - واكتشفت الشرطة الوطنية الليبرية قرابة ١ ٣١٩ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم في منزل غير مأهول في زويدرو بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك مخبأً صغيراً

للأسلحة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قرب غارليو بمنطقة كونوبو في مقاطعة غراند غيديه. وشمل ذلك تسع بنادق هجومية من طراز AK-47، وأربع بنادق من طراز M-1، ورشاش واحد من طراز PK، وقنبلة صاروخية واحدة (آر بي جي). وحصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على صورة فوتوغرافية واحدة للأسلحة لا تسمح بالتعرف بوضوح على مصادرها (انظر المرفق ٦). ويُشتبه في أن أحد هذه الأسلحة قد سُرق من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذين قُتلوا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. غير أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لم تتمكن من تأكيد ذلك، فلا يزال يتعين أن تسلّم القوات المسلحة الليبرية الأسلحة.

باء - مرتكبو الهجمات عبر الحدود

٣٩ - قبل وقوع الهجمات على ساكريه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وعلى ساو وبارا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تلقى الفريق معلومات موثوق بها عن تجنيد المرتزقة وأعضاء الميليشيات وتعبئتهم في مقاطعة غراند غيديه، فضلاً عن الادعاءات المتعلقة بالتمركز المسبق للأسلحة والذخائر في نقطة للانطلاق. وحدد تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المرتكبين المحتملين لهذه الهجمات، والتمويل الوارد من مصادر خارجية مقيمة في غانا (S/2012/448 الفقرتان ٨٦ و ٨٧)، وجرى وصف ذلك بمزيد من التفصيل في العرض الذي قدمه الفريق إلى اللجنة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٠ - وكان الفريق قد عرف هويات قادة المرتزقة الذين يجندون المقاتلين في ليبريا، ومواقع الاجتماعات التي عقدها هؤلاء الأشخاص في أوائل عام ٢٠١٢، للتخطيط للهجمات عبر الحدود وتنظيمها. وبعد أن قدم الفريق تقريره لمنتصف المدة، واصل تحري قادة المرتزقة، وحدّد في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أسماء القادة الرئيسيين في عرضه لتقريره على اللجنة وكان من بين هؤلاء بوبي ساربي، ونييزي بارواي، وإيزاك شيغبو (الملقب ''بوب مارلي'') وجوليان مونبوهو غونيان (الشهير باسم 'كولومبو') وهو قائد ميليشيات إيفواري سابق. كما قدم الفريق إلى اللجنة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تقريراً خطياً مستكملاً يبين التحقيقات التي أجراها في ما يتعلق بانتهاكات حظر توريد الأسلحة ومرتكبي الهجمات عبر الحدود في بيهيكانهويبلي وفي ساو وبارا.

قضية الهجمات على ساكريه وساو/بارا

تحديد هوية قادة المقاتلين

٤١ - أشار الفريق في تقريره لمنتصف المدة إلى أن نييزي باروای قاد الهجوم على ساكريه، كوت ديفوار، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عقب اجتماعه مع مجموعات أخرى من المرتزقة الليبريين وأعضاء الميليشيات الإيفواريين في مخيم زياه للاجئين ومحيطه في منطقة كونوبو، وفي زويدرو بمقاطعة غراند غيديه (S/2012/448، الفقرة ٧٩). وسعى الفريق للحصول على معلومات إضافية من أربعة أشخاص زُعِم أنهم شاركوا في هذا الغارة، واحتجزتهم القوات الجمهورية لكوت ديفوار على مقربة من ساكريه في أعقاب الهجوم. وحاول الفريق مقابلة هؤلاء المحتجزين في مناسبات عديدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، ولكن لم تتح له إمكانية الوصول إليهم أو الحصول على الإفادات التي أدلوا بها إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار. واحتجزت حكومة كوت ديفوار في وقت لاحق أربعة إيفواريين آخرين مشتبه فيهم عقب الهجمات التي وقعت في ساو وبارا. وكذلك طلب الفريق مراراً الوصول إلى هؤلاء الأشخاص في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وحصل الفريق على الإفادات التي أخذتها السلطات الإيفوارية من المحتجزين، وسمح له في نهاية المطاف بالوصول إلى الأفراد في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، عندما انضم الخبير الاستشاري للفريق المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بصفته خبير الأسلحة لديه.

٤٢ - وزعم ثلاثة من الأشخاص المحتجزين أنهم كانوا يعيشون كلاجئين في بلدة زياه في منطقة كونوبو بمقاطعة غراند غيديه، وادعوا أن المقاتلين قبضوا عليهم وأرغموهم على العمل حمالين قبل وقوع الهجمات على ساو وبارا. ويلاحظ الفريق أن بعض الأدلة تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص عملوا كمقاتلين لا حمالين. واحتجز شخص رابع على مقربة من غرابو في غربي كوت ديفوار (جنوب ساو وبارا)، وعلى الرغم من أنه أنكر أي علم بالهجوم، فقد أعطى معلومات إضافية على أساس دوره كمقاتل موال لغباغبو. وأشار اثنان من المحتجزين الذين يُزعم أنهم أرغموا على العمل حمالين إلى أن مجموعة المقاتلين كانت تزيد على ١٠٠ شخص، بينما ذكر المحتجز الثالث أنها مؤلفة من ٢٠٠ مقاتل، كان ١٥٠ منهم مسلحين. وشملت الأسلحة التي أشار إليها المحتجزون، ثلاثة رشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧ ملم، وثلاث قاذفات آر بي جي، وعددا غير محدد من البنادق الهجومية من طراز AK-47، كان يحملها معظم المقاتلين.

٤٣ - وكذلك أشار اثنان من المحتجزين الإيفواريين الأربعة أن قادة المقاتلين كانت بحوزتهم هواتف ساتلية، وذكر أحد المحتجزين مكالمة أجريت باستخدام أحد هذه الهواتف للإبلاغ

عن موقع المقاتلين في ساو. وتعرَّف محتجز آخر من الذين زعموا أنهم كانوا يعملون حمالين، على صورة لنييزي باراواي وباعتباره قائد المقاتلين الذين نفذوا الغارة عبر الحدود وتعرَّف عن باراواي بوصفه الزعيم ''نيزي''. وأشار المحتجز الرابع، الذي كان قد سُجن قرب غرابو، إلى أنه بناء على الأوصاف التي أعطاها له المحتجزون الثلاثة الآخرون، يبدو أن شخصاً يعرف باسم ''رامبو'' كان قائداً للمقاتلين. وأعطى هذا المحتجز تفاصيل عن تعاملاته الشخصية السابقة مع ''رامبو'' وتعرَّف على صورة لستيفن غلوتو ('رامبو'). وخلال المقابلات التي أجراها الفريق مع 'رامبو' في مونروفيا، أكد للفريق أنه تعرّف على صورة المحتجز الرابع، وعلى صورة لواحد من المحتجزين الثلاثة الآخرين.

٤٤ - وأجرى الفريق مقابلات مع نييزي باراواي، وموريس (''إدوارد'') كول، وستيفن غلوتو (''رامبو'') بعد إلقاء القبض عليهم بمساعدة الشرطة الوطنية الليبرية (انظر المرفق ٧). وأجرى الفريق قرابة ١٥ ساعة من المقابلات مع هؤلاء المحتجزين في الفترة من ١٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث أجرى مقابلات مع باراواي في أربع مناسبات، ومع كول في ثلاث مناسبات، ومع ''رامبو'' في مناسبتين. وفي البداية، أنكر الثلاثة مشاركتهم في القتال بشكل مباشر، وألقى كل منهم اللوم على الاثنين الآخرين بالنسبة إلى الهجوم الذي وقع يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على ساو وبارا. غير أن المحتجزين قدموا، خلال المقابلات المتعاقبة التي أجراها الفريق معهم، معلومات إضافية وضحت أدوارهم في تجنيد وتسليح وقيادة جماعات أخرى من المرتزقة الليبريين وأعضاء الميليشيات الإيفواريين قامت بتنفيذ هذه الهجمات.

٤٥ - فمثلاً اعترف باراواي بقيادة الهجوم عبر الحدود على ساكريه في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبالمشاركة فيه. ولكنه أفاد بأنه كان قائداً لبعثة الهجوم على ساو وبارا، بيد أنه بقي على الجانب الليبري من الحدود خلال العملية. وأبلغ كول الفريق بأنه عمل مساعداً لقائد بعثة الهجوم، باراواي، وأنه هو أيضاً بقي في ليبريا. وذكر كلا المحتجزين أنهما أعطيا ١١ بندقية هجومية من طراز AK-47 قدمها قائد المرتزقة بوبي ساربي إلى القادة الميدانيين الثلاثة الذين شاركوا في الهجوم، وحدّدا أنّهم تاري/تاريون (جنرال)، 'رامبو' (نائب جنرال)، وبروكس (قائد ميداني). ووفقاً لباراواي وكول، فقد نفذ هؤلاء الرجال الثلاثة الهجمات في ساو وبارا، بما في ذلك الهجوم على حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واختير ''رامبو'' لمعرفته بمسالك المنطقة التي وقعت فيها الهجمات. وقد غيَّر كول شهادته بعد ذلك، مشيراً إلى ضلوع باراواي في قيادة المقاتلين مباشرة نحو كوت ديفوار، وذلك إلى جانب القادة الميدانيين تاري، و ''رامبو'' وبروكس.

٤٦ - وأفاد ''رامبو'' مبدئيا بأن باراواي وكول احتجزاه عنوة، ولكنه غيّر شهادته فيما بعد، معترفا بأنه كان ضمن مجموعة المقاتلين ولكنه لم يشارك في الهجوم. وأكّد ''رامبو'' أن باراواي وكول كانا يقودان العملية في كوت ديفوار وشاركا فيها مشاركة مباشرة، على حين بقي هو في ليبريا. غير أن شهادته شابها العديد من أوجه التناقض، واعترف أحيانا بدوره في الهجوم. فمثلا، قال ''رامبو'' إنه لم يكن يحمل سوى بندقية حرفية عند عبوره إلى داخل كوت ديفوار خلال العملية؛ كما وصف كيف قام أحد قادة المليشيات الإيفوارية، الناطق بالفرنسية والمسافر مع المقاتلين، بإجراء مكالمة من هاتف باراواي الساتلي عندما عبر المقاتلون خلال قرية ساو الإيفوارية. وقدّر باراواي وكول عدد المقاتلين بنحو ٨٠ إلى ١٠٠ شخص، أكثر من نصفهم إيفواريون. ثم إن الإيفواريين الذين جُندوا أساسا في مخيمات اللاجئين داخل ليبريا، كان يقودهم قائدان يعملان بوصفهما مستشارين عسكريين، وفقا لباراواي وكول، ولكن الإيفواريين، كمجموعة، كانوا تحت قيادة المرتزقة الليبريين.

٤٧ - كما أبلغ باراواي وكول الفريق بأن بوبي ساربي، و ''أخوه الأصغر'' موزيس باربي جنّداهما في نيسان/أبريل ٢٠١٢ للقيام بهجمات عبر الحدود (انظر المرفق ٨). كما أشار باراواي وكول إلى أنهما تلقّيا من ساربي هواتف ساتلية وأموالا، جلبها أشخاص إيفواريون من غانا إلى ليبريا. وأبلغ المحتجزان كلاهما الفريق أن هؤلاء الإيفواريين قد رافقهم من منروفيا إلى تو تاون، بمقاطعة غراند غيديه في أوائل عام ٢٠١٢، والاس دينيس، الذي يشيران إليه على أنه الأخ الأكبر لساربي. وأفاد باراواي وكول أن ساربي قدّم الأسلحة التي استُخدمت في الهجمات، وإن كان باراواي وكول، كلاهما، قد وزّعا الأسلحة على المقاتلين تحت قيادة باراواي قبل الهجوم على ساكريه وساو/بارا. وهناك شك في عدد الأسلحة المستخدمة في الهجوم على ساو/بارا - إذ يذكر باراواي وكول ما عدده ١١ بندقية هجومية من طراز AK-47، ولكن المحتجزين في أبيدجان يذكرون عددا أكبر من البنادق الهجومية، فضلا عن رشاشات ثقيلة ومقذوفات الآر بي جي. ويلاحظ الفريق أن وكالة الأمن الوطني قد ناقشت في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٢ موضوع شراء ٣٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 ومقذوفة واحدة من طراز آر بي جي من مصادر مجهولة بالقرب من غارليو، بمنطقة كونويو، في مقاطعة غراند غيديه، وهي منطقة يستخدمها باراواي كنقطة انطلاق. هذا، وقد استردت الشرطة الوطنية الليبرية مخبأ سلاح في أعقاب المعلومات التي أدلى بها باراواي، بما في ذلك صواريخ لقاذفات من طراز آر بي جي، وذخيرة لرشاشات من طراز PKM و ٤٣ خزنة ذخيرة فارغة لذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (انظر الفقرة ٣٦).

٤٨ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أبلغ بوبي ساربي ''رئيس'' عملية تجنيد المرتزقة، الفريق أنه جنّد باروای في آذار/مارس ٢٠١٢ للقيام بعملية، فقد كان باروای قد نفّذ قبل آذار/مارس ٢٠١٢ هجومين ''خاصين'' عبر الحدود، وهما هجومان تم تمويلهما أساسا من عمليات سلب ونهب جرت في كوت ديفوار. وحصل الفريق على صور رقمية من كاميرا بوبي ساربي يظهر فيها ساربي وباروای كلاهما في اجتماعات في ثلاث مناسبات في ٢٦ آذار/مارس، و ١٣ نيسان/أبريل، و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢. كما ضمّت كاميرا ساربي صورا لكول أُخذت في ١٤ شباط/فبراير، و ٢٦ شباط/فبراير، و ٢٦ آذار/مارس، و ٧ نيسان/أبريل، و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢؛ وكان قد سبق لكول أن حارب تحت قيادة ساربي في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر المرفق ٢). وقد استعرض ساربي وزميله المحتجز جوستيس دويه الصور مع الفريق في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأفادا بأن الصور التي التقطت في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والتي يظهر فيها باروای وكول وتوماس كوليتر (''وان واي'') قد أُخذت في بلدة زياه أثناء الإعداد للهجوم المرتقب على ساكريه في كوت ديفوار في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق ٩). وقد أُشير إلى كوليتر (''وان واي'') باعتباره أحد قادة المرتزقة في كوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١١ (انظر المرفق ٢).

٤٩ - وأكد بوبي ساربي للفريق أنه دفع مبلغين ماليين لباروای في مناسبتين، أولهما مبلغ ٥٠٠ دولار أمريكي في تاريخ غير محدد، وثانيهما مبلغ ٩٠٠ دولار أمريكي في نيسان/أبريل تقريبا، قبل الهجوم على ساكريه، وذكر ساربي أن باروای بدّد المبلغ الأول الذي مقداره ٥٠٠ دولار دون أن يتقاسمه مع رجاله. وأبلغ ساربي الفريق أن شخصا إيفواريا يدعى ''جاكسون''، الذي قدم المال إلى ساربي (بما فيه المبلغ الأول الذي مقداره ٥٠٠ دولار أمريكي)، كان حاضرا ليقدّم المبلغ الثاني الذي مقداره ٩٠٠ دولار أمريكي إلى ساربي، الذي سلّمه إلى باروای. ويلاحظ الفريق أن هناك صورة لباروای وساربي و ''جاكسون'' مجتمعين في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، على كاميرا ساربي (انظر المرفق ١٠). وهناك صور أخرى ''لجاكسون'' على كاميرا ساربي مؤرخة ١٣ شباط/فبراير، و ٢٦ شباط/فبراير، و ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع مرتزق ليبري آخر يعرف باسم ''ميشان Mission'' في الصورة الأولى، وفقا لما قاله ساربي (انظر المرفق ١١). وأبلغ ساربي الفريق أن المبلغ المالي الثاني قُدم إلى باروای لتمويل الهجمات إلى داخل كوت ديفوار. وقد أكد هذه المعلومات موزيس باريي خلال مقابلة الفريق معه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. كما أبلغ باريي الفريق أن شخصا يُعرف باسم ''جي إم'' (GM) في قائمته للعناوين الهاتفية، ويعيش في غانا، شارك ''جاكسون'' في تقديم المال إلى ساريي.

٥٠ - وقال ساربي للفريق إنه وإن موّل الهجمات التي قام بها باروای، فقد سُمح لباروای أن يقرر الأماكن التي سيهاجمها في كوت ديفوار، وقد وُضعت خطة بعد ساركيه للهجوم على البلدة الحدودية تاي، عبر الحدود الليبرية المتقاطعة مع تيمبو، في منطقة كونوبو، بمقاطعة غراند غيديه، وهي منطقة يعرفها باروای جيدا. ووفقا لما قاله ساربي، فإن باروای قد خرج عن الخطة لأنه لم يكن لديه ما يكفي من المقاتلين لمواجهة حامية القوات الجمهورية لكوت ديفوار في تاي. وكان من المفترض أن يستولي باروای على مخزونات من الأسلحة من القوات الجمهورية، ثم يستخدم هاتفا ساتليّا لطلب دعم إضافي، وحينئذ يرسل ''جاكسون'' طائرة من موريتانيا أو السنغال بإمدادات إضافية. وفكرة تقديم إمدادات إضافية من الأسلحة والذخائر جوا، أشارت إليها عدة مصادر متورطة في الهجوم على ساو/بارا، وأحد المصادر المشاركة في الهجوم على بيهيكا نهوييلي. ولم يحصل الفريق على أدلة بأن تلك العملية كانت مخططة أو حتى ممكنة، ولعلها كانت طريقة لمموّلي العملية للوعد كذبا بإرسال إمدادات إلى المقاتلين دون أن يقدموا، بالضرورة، أسلحة وذخيرة كافية مسبقا لتنفيذ تلك الهجمات.

تمويل وتنسيق الهجمات على ساو/بارا من قِبَل أفراد في غانا

٥١ - التمويل هو المحفّز الرئيسي لتجنيد المرتزقة وأعضاء الميليشيات، والإعداد لهجمات عبر الحدود (انظر S/2011/757، الفقرة ٨٧؛ و S/2012/448، الفقرة ٨٧). علما بأن التحالفات الطويلة العهد بين قادة المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية الذين سبق لهم أن حاربوا في كافالي الوسطى، غرب كوت ديفوار، وكذلك العلاقات العرقية والعائلية والسياسية بين أولئك الأفراد ونخبة نظام غباغبو السابق الذين يعيشون في غانا، يشكّلون شبكات قوية لنقل الأموال عن طريق حاملي الأموال والتحويلات المصرفية. ويعتمد فرادى قادة المقاتلين في ليبريا على علاقاتهم الشخصية بالنخبة المقيمة في غانا، التي يتلقون منها الأموال ومعدات الاتصال، مثل الهواتف الساتلية، والتعليمات، وقد لاحظ الفريق أن المرتزقة الليبريين، على الخصوص، يتصرفون تصرُّف الانتهازيين، ساعين إلى المال لتجنيد المقاتلين، وإلى القيام أيضا بتحويل الأموال لحسابهم الخاص طلبا للثراء.

٥٢ - وكان من بين هذه العلاقات الشخصية، العلاقة بين بوبي ساربي وحميه، ديدييه غوليا، الذي يعيش حاليا في غانا. فقد عمل غوليا وسيطا رئيسيا بين نظام غباغبو السابق والمرتزقة الليبريين المرابطين في كافالي الوسطى قبل وأثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات الإيفوارية، مقدِّما المال والسلاح إلى المرتزقة نيابة عن أبيدجان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تلقى الفريق معلومات تفيد بأن غوليا سعى إلى نقل كمية كبيرة من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من غانا إلى ليبريا، إما شخصيا أو عن طريق حاملي الأموال. غير أن الفريق

لم يتمكن من تأكيد ما إذا كانت الأموال قد وصلت في منروفيا، أو كيفية توزيعها. كما حوّل غوليا أموالا إلى بوبي ساربي عن طريق ويسترن يونيون Western Union، بواسطة أخيه في أبيدجان، جان نويل أدونيس تيكواي. وحصل الفريق على سجلات أحد التحويلات التي تمت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بمبلغ ٨٣,٣٢ دولار أمريكي (انظر المرفق ١٢). وأبلغ ساربي الفريق بأن غوليا يحوّل، عادة، في المرة الواحدة عدة مئات من الدولارات الأمريكية. ويتضح من سجلات المكالمات الهاتفية لأرقام هواتف ساربي المحمولة الثلاثة أن ساربي أجرى أو تلقى ١١٢ مكالمة هاتفية إلى غوليا أو منه في الفترة بين منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٢ ومنتصف تموز/يوليه ٢٠١٢، مع حدوث نحو ٤٠ في المائة من تلك المكالمات في الفترة بين ٣ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٥٦).

٥٣ - كما تحرّى الفريق التمويل المقدَّم عن طريق شبكة لقادة سابقين في حركة الديمقراطية في ليبريا، يعيشون في ليبريا وغانا، وحارب بعضهم كمرتزقة لنظام غباغبو السابق أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات الإيفوارية. ووفقا لمصادر الفريق، فإن آموس تشييي، الذي يعيش في غانا والذي سبق أن عمل جنرالا مرتزقا في أبيدجان في عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، قام بتيسير نقل الأموال من غانا إلى ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لدفع أجور المقاتلين. وأُبلغ الفريق بأن منشأ التمويل هو النخبة السابقة لنظام غباغبو التي تعيش في غانا، بما فيهم مارسيل غوسيو، الذي كانت له علاقات وثيقة بالمرتزقة الليبريين خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات الإيفوارية. ولتشييي، بصفته جنرالا سابقا عالي الرتبة في حركة الديمقراطية في ليبريا، علاقات وثيقة بقادة آخرين للحركة يعيشون في ليبريا، والذين عملوا معه أثناء الحرب الأهلية الليبرية، ومنهم بايي دواه (الجنرال ''غارانغ''). ويتضح من سجلات مكالمات الهاتف المحمول لدواه في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٢ إجراء وتلقي عشر مكالمات إلى تشييي ومنه من رقم هاتفه المحمول في غانا، مع حدوث نصف هذه المكالمات في الفترة بين ٩ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ثم إن دواه، على علاقة بدوره بقادة سابقين لحركة الديمقراطية، منهم أو فوزي دياه. و ''ميشان''، وموزيس باريي، ووالاس دينيس.

٥٤ - وهناك عملية تمويل أخرى مرتبطة بتشييي، قام بها في أوائل عام ٢٠١٢ شخص إيفواري يُعرف باسم ''جاكسون''، (ويشار إليه أيضا باسم ''جاكسون ويليامز'' و ''جاكسون ديدييه'' و ''جاكسون غباغبو''. فقد جَلَب ''جاكسون'' هذا أموالا تتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي إلى ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقدمّه إلى المرتزقين الليبريين ''ميشان'' وأوفوري دياه في منروفيا. ولا يزال التوزيع النهائي لهذه الأموال مبهما، إذ إن هناك مرتزقة ليبريين آخرين يتهمون ''ميشان'' وأوفوري دياه باستخدام الأموال من أجل مشتريات شخصية. كما تلقى الفريق معلومات من جهات

مختلفة، منها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، تفيد بأن أوفوري دياه تلقى أموالا من شخص خاضع للجزاءات، هو شارل بليه غوديه، القائد السابق لجماعة الوطنيين الشباب في كوت ديفوار. وقد أجرى الفريق مقابلة مع دياه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن علاقاته بأعضاء نظام غباغبو السابق في غانا، والأموال المقدَّمة للمرتزقة الليبريين. وقد أنكر دياه ذلك، وأبلغ الفريق بأنه بدأ في عام ٢٠١١ تقديم معلومات وتلقي مدفوعات من حكومة ليبريا، بما في ذلك القصر الرئاسي، وأن القصر الرئاسي ساعد دياه في الحصول على جواز سفر ليتمكن من زيارة غانا لتلقي علاجا طبيا في عام ٢٠١١. كما تلقى الفريق معلومات من مصادره، بما فيها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، بشأن المبادلات بين المرتزقة الليبريين ومسؤولين في حكومة ليبريا، بما في ذلك القصر الرئاسي، طلبا لمعلومات بشأن شبكات المرتزقة.

٥٥ - ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من إنكار أوفوري دياه لوجود أي علاقات له مع بوبي ساربي في أوائل عام ٢٠١٢، فإن كاميرا ساربي تضم صورة لدياه وساربي وموزيس باربي مجتمعين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كما حصل الفريق على معلومات تفيد بأن دياه يعمل في شبكة مع ''جاكسون'' و ''ميشان''، قد أقاما علاقة وثيقة بينهما أثناء قتالهم لصالح نظام غباغبو السابق في أبيدجان بكوت ديفوار، في أوائل عام ٢٠١١؛ وقد قدم ''ميشان'' ''جاكسون'' إلى دياه في غانا في أواخر عام ٢٠١١، الذي قام بدوره بتقديمهما على موزيس باربي وبوبي ساربي في ليبريا في أوائل عام ٢٠١٢. وقد أبلغ ساربي الفريق في أواخر عام ٢٠١١ أن دياه قد سافر مع ''ميشان'' و ''جاكسون'' من غانا إلى الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة لشراء أسلحة. لكن دياه أبلغ الفريق أن هذه الرحلات كانت تتعلق باشتراكه في صفقة ماس.

٥٦ - قام الفريق بتحليل سجلات المكالمات الهاتفية لكل من ساربي وباربي للحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه العلاقات. وعلى مدى ثلاثة أشهر اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل حتى ١٤ تموز/يوليه، سجلت الهواتف المحمولة الثلاثة لساربي ٢١١ مكالمة هاتفية صادرة إلى أرقام هواتف محمولة في غانا أو واردة منها مرتبطة بديديه غوليا (١١٢ مكالمة هاتفية) و ''جاكسون'' (٥١ مكالمة) و جي إم ((٤٨ مكالمة). ويبين تواتر المكالمات بوضوح بلوغها ذروتها خلال الفترة التي وقع فيها الهجوم على ساكريه، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والهجمات على ساو/بارا التي وقعت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسجلت هواتف ساربي ٣١ مكالمة هاتفية صادرة إلى غوليا و ''جاكسون'' و ''جي إم'' أو واردة منهم في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و ٩٩ مكالمة صادرة إلى هؤلاء الأفراد أو واردة منهم لفترة ثلاثة أسابيع بين ٢٠ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه

٢٠١٢، مع بلوغ أكبر حجم للمكالمات (٤٥ مكالمة) خلال الأسبوع الممتد من ٣ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق ١٣). وعلاوة على ذلك، تظهر سجلات المكالمات الهاتفية لإحدى بطاقات تحديد هوية المشترك لهاتف باري ١٨ مكالمة صادرة إلى ''جاكسون'' و ''جي إم'' أو واردة منهما في الفترة بين ٢٧ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٧ - وقام الفريق أيضا بتحليل المكالمات الهاتفية التي أجراها ساربي وتلقاها خلال خمسة أيام في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ من أجل تحديد جهات الاتصال الرئيسية التي قد تكون تورطت في المشاركة في الهجمات على ساو/بارا أو التخطيط لها (انظر المرفق ١٤). وأجرى ساربي وتلقى ١٦١ مكالمة هاتفية خلال فترة الأيام الخمسة، بما في ذلك ٤٨ مكالمة مع موزيس باربي؛ و ٢١ مكالمة مع ديدييه غوليا، و ١٣ مكالمة مع ''وان واي''؛ وسبع مكالمات مع ''جي إم''؛ وأربع مكالمات مع ''جاكسون''، وأربع مكالمات مع والاس دينيس. وجرت ست وستون من المكالمات من أرقام هاتفية لم يتمكن الفريق من تحديدها: منها ١٧ رقما هاتفيا في ليبريا؛ ورقما هاتفيا واحدا في كل من كوت ديفوار وغانا والمملكة المتحدة. ويهتم الفريق اهتماما خاصا بالمكالمات التي أجراها ساربي وتلقاها في يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢: موزيس باربي (٢٦ مكالمة: ٥ مكالمات صادرة و ٢١ مكالمة واردة)؛ وديدييه غوليا (١٤ مكالمة واردة)؛ و ''وان واي'' (٧ مكالمات: ٣ مكالمات صادرة و ٤ مكالمات واردة)؛ و ''جي إم'' (٣ مكالمات: مكالمة صادرة ومكالمتان واردتان)؛ و ''جاكسون'' (مكالمتان صادرتان)؛ ووالاس دينيس (مكالمتان صادرتان)؛ ومكالمات مجهولة الهوية مع سبعة أرقام هاتفية ليبرية، ورقم هاتفي في كل من غانا والمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، تظهر السجلات الهاتفية لإحدى بطاقات باربي في ٩ حزيران/يونيه أنه اتصل بساربي أربع مرات وبـ ''جاكسون'' أربع مرات، ومرة واحدة بكل من أوفوري دياه و ''ميشان''. كما اتصل باربي مع ''ميشان'' ثلاث مرات في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٨ - وقدم الفريق طلبا إلى شركة الثريا وحكومة الإمارات العربية المتحدة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ لتقديم معلومات متعلقة بسجلات مكالمات هاتف الثريا الذي يستخدمه ساربي. وقدم فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار طلبا في الوقت نفسه لسجلات مكالمات لأرقام هواتف ثريا أخرى، ولجميع المكالمات في منطقة جغرافية تشمل ساو/بارا في مواعيد محددة. ولم يتلق الفريقان ردا. وعلاوة على ذلك، قدم فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار طلبا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى حكومة غانا لتقديم معلومات بشأن سجلات مكالمات

أرقام هواتف محمولة بعينها مسجلة في غانا، بما في ذلك عدة أرقام قدمها الفريق. ولم يرد أي رد.

قضية الهجوم على مركز بيهيكاهوييلي الحدودي

٥٩ - شنت مجموعة من ١٧ فردا في ميليشيا إيفوارية واثنان من المرتزقة الليبريين هجوما انطلق من ليبريا في صباح يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ على نقطة التفتيش الحدودية الإيفوارية وثكنات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في بيهيكاهوييلي على مسافة حوالي كيلومتر من مركز بهاي الحدودي الليبري بالقرب من تو تاون بمقاطعة غراند غيديه، و ٢٠ كلم من مدينة توليبلو الإيفوارية. وكان يشغل مركز بيهيكاهوييلي الحدودي عشرة من حرس الحدود الإيفواريين وجنود القوات الجمهورية، الذين كان بعضهم على الجانب الليبري من الحدود عندما وقع الهجوم. وفر الحرس والجنود المتبقين خلال الهجوم، وعبروا الحدود إلى ليبريا. واستولى المهاجمون على مركز الحدود الإيفواري حتى ساعة متأخرة من عصر يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، عندما وصلت تعزيزات القوات الجمهورية من توليبلو ونجحت في استعادة مركز بيهيكاهوييلي الحدودي. وقد فر المهاجمون في منطقة الغابات القريبة رغم إلقاء قوات الأمن الليبرية القبض على عدة أفراد منهم عند عودتهم إلى ليبريا عبر الحدود.

٦٠ - ويبدو أن المهاجمين كانوا من مخيمات للاجئين في غراند غيديه، وأساسا من مخيم دوغيه، والقرى الحدودية في المنطقة المتاخمة لموقع الهجوم. علما بأن قيادة عملية الهجوم وقادتها سبق لهم أن خدموا في جماعات الميليشيات في كافالي الوسطى، بكوت ديفوار، وبخاصة بالقرب من توليبلو، وكانت لديهم روابط قوية مع قيادة نظام غباغبو السابق خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات الإيفوارية. وأُبلغ الفريق بأن الهجوم كان من المفترض أن يتم بالتنسيق مع جماعتين أخريين يتألف كل منهما من نحو ٢٠ مقاتلا، وتتمركز إحداهما في بيهوالاي، بمقاطعة نيمبا، وسبق للأخرى أن اخترقت كوت ديفوار قادمة من ليبريا. وأجرى الفريق تحقيقا في الحادث، وبطرق منها إجراء مقابلات مع العديد من المهاجمين المشتبه فيهم.

٦١ - كما أن أحد المهاجمين المحتجزين، وهو ليبري يدعى إيمانويل سايماه خدم في القوات المسلحة الليبرية بدءا من أواخر الثمانينات أثناء نظام صمويل دو، زود الفريق بأسماء المجنِّدين وقادة الهجوم. وأنكر محتجز ثان، هو فاليري كوماند، الذي كان يعيش في مخيم دوغي للاجئين وسبق له أن خدم في إحدى الميليشيات في دويكوي، الادعاءات التي ضده أمام الفريق، ولكنه قدم تفاصيل عن تورطه إلى الشرطة الوطنية الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بعد إلقاء القبض عليه. وأجرى الفريق مقابلات أيضا مع عدد من المرتزقة الليبريين

وأعضاء الميليشيات الإيفوارية الذين يعيشون في مخيمات للاجئين في مقاطعة غراند غيديه للحصول على معلومات متعلقة بهويات المهاجمين.

٦٢ - وأبلغ المحتجز إيمانويل سياماه الفريق بأن أول اتصال له مع المجنِّدين تم من خلال ليبري يدعى جورج بوه، وهو أيضا من جنود القوات المسلحة الليبرية السابقين ويعيش في مقاطعة نيمبا ولكن يمارس نشاطا تجاريا في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه. وقام بوه في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٢ بتقديم سياماه إلى إيفواري يدعى جورج ماوه، وهو من توليبلو أصلا، بكوت ديفوار، وخدم في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، ولكنه يعيش حاليا في مخيم للاجئين لشركة إنتاج الأخشاب الأصلية بمقاطعة غراند غيديه. وعرض مواه على سياماه مبلغ ١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لقاء الانضمام إلى جماعة من المقاتلين تم تجنيدهم لمحاربة القوات الجمهورية لكوت ديفوار و ''الغرباء'' في غرب كوت ديفوار، ووعده بتسديد الأموال بمجرد وصول المهاجمين إلى توليبلو. وأبلغ سياماه الفريق بأن ماوه جنّد مقاتلين إيفواريين من مخيمات دوغي وسولو وشركة إنتاج الأخشاب الأصلية للاجئين في مقاطعة غراند غيديه. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ سافر سياماه، مع المقاتلين الآخرين، إلى ''قاعدة'' استخدمت فعليا كنقطة انطلاق ليس إلا، على مسافة تُقطع في حوالي خمس ساعات سيرا على الأقدام من مركز بيهيكاهويبلي الحدودي، حيث بقي حتى شارك في الهجوم الذي شُنّ في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٦٣ - وأفاد مصدران أجرى الفريق مقابلات معهما أن جورج ماوه قاد الجماعة التي شنت الهجوم على بيهيكاهويبلي مع قائد سابق لميليشيات إيفوارية يدعى جوليان غوغنان (''كولمبو'')، عمل قائدا لجبهة القتال الخاصة بماوه. وذكر المصدران أيضا أن الهجوم جرى باستخدام ثلاث بنادق هجومية من طراز AK-47 وبندقيتين من بنادق الرش عيار ١٢ مم، فقط. وأبلغ أحد المهاجمين الفريق بأن جورج ماوه وجوليان غوغنان (''كولمبو'') و ''بيسي بي''، أحد نواب ''كولمبو''، استخدموا البنادق الهجومية؛ واستخدم بنادق الرش إيفواري يدعى جورج، وليبري يعمل تحت اسم "Bullet Bouncer" أي طارد الأعيرة النارية، (الذي ذكر مصدر آخر من مصادر الفريق من قبل أنه حضر اجتماعا للمرتزقة الليبريين برئاسة بوبي ساربي في نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٦٤ - وقد تحرّى الفريق عن ''كولمبو''، وقابله مرتين منذ اعتقاله في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في منجم نيويورك لتعدين الذهب بمقاطعة غراند غيديه بزعم الإعداد لغارة عبر الحدود في كوت ديفوار (S/2012/448، الفقرة ٧٥) وأفرج عن ''كولومبو'' فيما بعد في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وأُعيد إلى مخيم دوغي للاجئين. وهذا، وقد

تعرف المحتجز سايماه على صورة فوتغرافية قدمها الفريق لمقاتل عَبَرَ الحدود إلى ليبريا قادما من كوت ديفوار في أيار/مايو ٢٠١١ مع قافلة ''مارك ميلر'' (S/2011/757، الفقرات ٦٤-٧٥)، واعتقل أيضا في منجم نيويورك لتعدين الذهب مع ''كولومبو'' في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/448، الفقرة ٧٣). وذكر سيايماه أن هذا الشخص كان ضابط اتصالات لكولمبو. واجتمع الفريق مع هذا الشخص، الذي يعتقد الفريق أنه يدعى روجييه غوي، خلال مقابلة مع ''كولومبو'' في محل إقامة الجنرال الليبري المرتزق ''سولو'' في بلدة تيان، بمقاطعة غراند غيديه في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٦٥ - وذكر المحتجز سايماه للفريق أنه حصل على بندقية هجومية عندما اجتاح المهاجمون المركز الحدودي، وتم الاستيلاء على سبع بنادق هجومية وقنبلة صاروخية واحدة على الأقل، رغم أنه أبلغ الشرطة الوطنية الليبرية من قبل أنه استخدم السلاح في شن الهجوم (انظر الفقرة ٢٨). ووفقا لما ذكرته عدة مصادر، بما في ذلك اثنان من المهاجمين، فإن المهاجمين كانت لديهم أوامر صارمة بعدم قتل شرطة الحدود الإيفوارية أو المدنيين أو موظفي الأمم المتحدة. وكان هدفهم هو قتل جنود القوات الجمهورية الإيفوارية، الذين يلومونهم على اضطهاد طائفة كران/غيريه العرقية. وكان الهدف الاستراتيجي هو الهجوم على توليبلو، بكوت ديفوار، بمساعدة جماعتين أخريين كانتا ستشاركان في شن الاعتداء. ويبدو أن هاتين الجماعتين الإضافيتين لم تنسقا عملياتهما مع المهاجمين الذين يسيطرون على بيهيكاهوييلي، مما اضطر معه المهاجمون إلى الانسحاب عندما شنت القوات الجمهورية هجوما مضادا على المركز الحدودي. وأبلغت البعثة الفريق بأن القوات الجمهورية أحرقت حوالي ١٢ منزلا في قرية بيهيكاهوييلي على سبيل الانتقام من الهجوم.

٦٦ - وحصل الفريق على معلومات من المحتجز سايماه، الذي كان يعيش في نقطة الانطلاق قبل الهجوم، بشأن هويات ودور عدة أفراد يعملون في الجماعتين الأخريين، كانوا سينسقون الهجوم على توليبلو. وتم التعرف على سيباستيان كوهو عن طريق صورة فوتغرافية بوصفه منسق الجماعات الثلاث، وميسر عدة اجتماعات عقدت في نقطة الانطلاق خارج بيهيكاهوييلي. ويقيم كوهو في مخيم دوغي للاجئين حيث أجرى الفريق مقابلة معه في عدة مناسبات في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكوهو شخصية معروفة في تعبئة الشباب الإيفواري بما في ذلك فيما يتعلق بالحادث الذي وقع يوم ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ وألقي القبض فيه على ١١ إيفواريا في مخيم دوغي للاجئين في أعقاب مواجهة بين اللاجئين الإيفواريين ومواطن ليبري (S/2012/448، الفقرة ٧٧) . وعمل كوهو في السابق زعيما ''للشباب'' في باكوبلي، بالقرب من توليبلو، في كوت ديفوار؛ ثم لاحقا خلال النزاع الذي نشب في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، حيث كان حليفا مقربا إلى دينيس غلوفييهي ماهو،

قائد جبهة تحرير الغرب الكبير، غربي كوت ديفوار، حيث عمل منسقا لماهو في غيغلو. وأشار الفريق إلى ما هو في تقريره المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/757)، في الفقرات ٢٦ و ٤٤ و ٥٧. كما يرتبط كوهو ارتباطا وثيقا ببرنابيه غنوسيان، الزعيم السابق ''للشباب'' في توليبلو (انظر الفقرة ٧٧).

٦٧ - وإضافة إلى المعلومات حول التنسيق الذي يقوم به كوهو، حصل الفريق على معلومات عن قيادة الجماعتين الإضافيتين من المقاتلين في بيهوالاي، بمقاطعة نيمبا، وفي بلدة تيان، بمقاطعة غراند غيديه. وأُبلغ الفريق بأن القائد السابق لجبهة تحرير الغرب الكبير في مقاطعة توليبلو، الجنرال مارسيل غبوبيهي، عمل قائدا لجماعة بيهوالاي، على حين كان سيدريك دي ساو، وهو نائب سابق لغبوبيهي في مقاطعة توليبلو، إحدى الشخصيات الرائدة في الجماعة التي يوجد مقرها في بلدان تيان، بمقاطعة غراند غيديه، بالقرب من دوغي. وخلال مقابلة لدي ساو مع الفريق في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعترف للفريق ضمنا بأنه اشترك في هذه العملية. ويلاحظ الفريق الصلات القوية بين غبوبيهي في بيهوالاي وكل من كوهو ودي ساو اللذين يقيمان في مخيم دوغي للاجئين. إذ قام دي ساو، وهو نائب سابق لغبوبيهي، وكوهو، وهو صديق حميم للجنرال السابق، بتقديم الفريق إلى غبوبيهي في بيهوالاي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأعلم الفريق أيضا بأن غبوبيهي، زار، برفقة نائب آخر، كوهو ودي ساو في دوغي لمدة ثلاثة أيام أواسط تموز/يوليه ٢٠١٢.

٦٨ - وأبلغ المحتجز سايماه الفريق بأن قائد مرتزقة ليبري يلقّب باسم ''العقرب الأحمر'' (Red Scorpion)، يعمل قائدا لجماعة بلدة تيان، وبأن كلا من دي ساو و ''العقرب الأحمر''، زارا مكان تمركز جماعة ''كولومبو'' في مناسبة واحدة على الأقل في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٢. وحصل الفريق على أدلة فوتغرافية بأنه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، التقى ''العقرب الأحمر'' ببوبي ساربي، وموزيس باري، وويلسون دينيس (''زياه بود'') - وهو أحد قادة غبوبيهي السابقين المنحدرين من بيهيد - والجنرال المرتزق الليبري سولومون ''سولو'' جالوبو، الذي عرفه الفريق في السابق على أنه سولومون سيكور، (S/2011/757، الفقرتان ٢٦ و ٣٦) (انظر المرفق ١٥). ووفقا لما ذكره ساربي وجوستيس دويه، ناقش الأفراد الهجوم على ساكريه و 'الثورة' في كوت ديفوار. ويلاحظ الفريق أن ''سولو'' صديق حميم لكل من زياه بود و ''كولومبو''، ووفقا لما ذكره ''سولو''، فإنه التقى ''كولومبو''، وأولاي تاكو (''طرزان الغرب الكبير'') وبوبي ساربي على مقربة من مخيم دوغي في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، في نفس اليوم الذي جرى فيه إرسال سايماه و ١٨ مقاتلا آخرين إلى مركز انطلاق العمليات القريب من بيهي كاهوبيلي.

٦٩ - وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠١٢، استضاف ''سولو'' أيضا بعض المقاتلين الإيفواريين العاملين تحت إمرة سيدريك دي ساو و ''العقرب الأحمر'' بجوار قاعته لسينما أفلام الفيديو في بلدة تيان. وأثناء إجراء مقابلة مع 'سولو' في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ في مقر إقامته في بلدة تيان، لاحظ الفريق وجود حوالي ثمانية رجال إيفواريين في هذا المكان لم يكونوا موجودين في مناسبات أخرى أجرى فيها الفريق مقابلات مع الجنرال المرتزق. وكانت الشرطة الوطنية الليبرية ألقت القبض في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ في أعقاب الهجوم الذي وقع في بيهيكانهوبيلي على أحد أولئك الحاضرين، نيكيز بلوا، وهو مصاب بجرح من طلقة من بندقية رسن وفي حوزته بندقية رسن عيار ١٢ ملم (انظر الفقرة ٣٧). وقال للفريق إنه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أطلقت أعضاء الميليشيات النار عليه ببندقية هجومية بينما كان يمارس الصيد في ليبريا. بيد أن محتجزا آخر أبلغ الفريق بأن بلوا أطلقت عليه النار في باكوبلي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، بعد يوم من الهجوم على بيهيكانهوبيلي، خلال مواجهة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ويلاحظ الفريق أن بلوا صديق حميم لسيدريك دي ساو، الذي قاد جماعة بلدة تيان مع 'العقرب الأحمر'.

٧٠ - ولئن حصل الفريق على معلومات كثيرة عن هياكل القيادة والشبكات الضالعة في التخطيط والتنسيق للهجوم على بيهيكانهوبيلي، فإن هناك معلومات أقل متاحة بشأن مصدر تمويل الهجوم وهيكل القيادة الاستراتيجية العام. ووفقا لما ذكرته عدة مصادر، تلقى رئيس مخيم دوغي للاجئين، موريس بيي، أموالا عن طريق ويسترن يونيون من النخبة السابقة لغباغبو في غانا بغرض تجنيد مقاتلين للهجوم. وعمل بيي أيضا بشكل وثيق مع سباستيان كوهو الذي كان نشطا في تعبئة المقاتلين كما ذُكر أعلاه. وفي أعقاب الهجوم على بيهيكانهوبيلي، اختفى بيي من مخيم دوغي للاجئين؛ وأعلم الفريق بأنه يختبئ حاليا في بيهوالاي، في مقاطعة نيمبا. وقبيل تقديم هذا التقرير، حصل الفريق على رقم هاتف بيي من الهاتف المحمول للمقاتل الإيفواري إيف بويكبي، والذي احتوى أيضا على تفاصيل الاتصال الخاصة بديدييه غوليا في غانا (انظر الفقرة ٣٢). وقدم الفريق هذه المعلومات إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٧١ - ويلاحظ الفريق أيضا أن الشرطة ألقت القبض على موزيس باريي في اليوم الذي وقع فيه الهجوم على بيهيكانهوبيلي. وأبلغت الشرطة الوطنية الليبرية الفريق بأن الاعتقال وقع بالقرب من معبر بهاي الحدودي، في حين ذكر باريي أنه وقع في بلدة تيان. ومن غير الواضح الدور الذي قد يكون أداه باريي في التخطيط للعملية أو في تمويلها. وفي أعقاب اعتقال باريي، استعرض الفريق الرسائل النصية وأرقام الاتصال الموجودة على هاتفه المحمول. وفي الساعة السادسة مساء و ٥٠ دقيقة من يوم الهجوم، تلقى باريي رسالة نصية من

''جاكسون'' الذي مول الهجمات على ساكريه وساو/بارا. وجاء في الرسالة ما يلي: ''هاتفي، احتاج إلى أخبار من توليبلو، ما حالتها''. علما بأن هذه الرسالة، وأخرى بعثت في ١٤ آب/أغسطس تطلب من موزيس أن يرد على مكالمته أرسلت من رقم هاتف جاكسون في السنغال.

جيم – الوضع الراهن لقادة الميليشيات أو المجندين

٧٢ – مارست حكومة ليبريا بعض الضغط على عدد من الجنرالات المرتزقة الليبريين من خلال عمليات الاعتقال والاستجواب، ولكن وجهت إلى القليل منهم تهم ارتكاب أعمال إجرامية وجرت محاكمتهم. وعلى العكس من ذلك، ظل قادة الميليشيات الإيفواريين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين إلى حد كبير خارج نطاق عمليات الحكومة الليبرية، وكان هناك تفاعل ضئيل مع هؤلاء الأشخاص، إن حصل فعلا. ولا تزال هذه الجماعات من المقاتلين قابلة للتعبئة، وهي تحتفظ بتسلسلات قيادية معقدة ومترابطة بين مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية، تشمل أجزاء من مقاطعات نيمبا، وغراند غيديه، وريفر غي، وماريلاند. ويؤدي افتقار الحكومة للقدرة على المراقبة الفعالة لمناطق كبيرة من هذه المقاطعات إلى خفض قدرتها على الثني عن تعبئة المقاتلين في المستقبل لتنفيذ هجمات عبر الحدود في كوت ديفوار.

مقاطعتا غراند غيديه وريفر غي

٧٣ – استخدمت مقاطعتا غراند غيديه وريفر غي كنقطتين رئيسيتين لشن الغارات، عبر الحدود، داخل كوت ديفوار. ويشير الاستخدام الكبير للمقاتلين الإيفواريين في جماعة ساربي، الذين جندوا من مخيمات للاجئين مثل مخيمات شركة إنتاج الأخشاب الأصلية (PTP) ودوغي وزياه، إلى أن الميليشيات الإيفوارية السابقة التي تعيش في ليبريا كلاجئين لا تزال تشكل تهديدا كبيرا لأمن الحدود. وعلى الرغم من إلقاء القبض على بعض الأفراد في شبكة ساربي، لا يزال يساور الفريق قلق من أن قادة مؤثرين آخرين للمرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية قد يواصلون – بشبكاتهم الخاصة المستقلة والشبيهة بالعصابات – زعزعة الاستقرار في المنطقة الحدودية. كذلك، لم يلق القبض على قادة الهجوم على بيهيكاهويبلي ومعظم المقاتلين المشاركين فيه، وما زالوا يشكلون تهديدا للأمن في المنطقة الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار. وتشير مصادر الفريق إلى عدة قادة يقومون بتعبئة المقاتلين ويستطيعون أيضا الحصول على الأسلحة.

٧٤ – ويراد اسم أولاي تاكو (والملقب ''طرزان الغرب الكبير'')، الذي هو نصف إيفواري ونصف ليبري، في قائمة حكومة ليبريا للمطلوبين. وكان قد عمل في السابق في لواء

المرتزقة الليبريين في كافالي الوسطى في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وكان أيضا قائدا لجبهة تحرير الغرب الكبير في بلوليكان، بكوت ديفوار (S/2011/757، الفقرات ٢٦، و ٣٠، و ٣٤، و ٤٠-٤١، و ٥٨) (انظر المرفق ٢). علما بأن تاكو أولاي، الذي أفلت من الاعتقال على يد الشرطة الوطنية الليبرية في مقاطعة ماريلاند في نيسان/أبريل ٢٠١١، يعيش بالقرب منن سينيون، بمقاطعة غراند غيديه. وقد ظل على اتصال وثيق بقادة آخرين للميليشيات الإيفوارية والمرتزقة الليبريين، وتلاحظ مصادر الفريق أنه شارك في تجنيد المقاتلين، وتعبئتهم، وتسليحهم.

٧٥ - وحصل الفريق على ١٢ صورة من كاميرا بوبي ساربي لاجتماع بين أولاي تاكو وساربي ونييزي بارواي عقد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق ١٦). وتبين صور أخرى من كاميرا ساربي اجتماعا عقد في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٢ بين ساربي وتاو فيلبيرت (والملقب باسم ''زوم'')، وهو أحد القادة السابقين لأولاي نتاكو (S/2011/757، الفقرة ٥٨). وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن أولاي تاكو حضر اجتماعين إضافيين عُقدا في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع قادة الميليشيات والمرتزقة لمناقشة الهجمات عبر الحدود. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ تحدث الفريق مع أولاي تاكو بإيجاز عن طريق الهاتف بعدما حضر اجتماعا آخر مع قادة الميليشيات بالقرب من مخيم دوغي للاجئين، لكنه رفض بعد ذلك الالتقاء بالفريق. ويلاحظ مصدران من مصادر الفريق أن أولاي تاكو يمتلك هاتفين ساتليين، ويقول إن الجهازين قدمهما له في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ سيلفان زيكيه والشهير باسم ''باستور غامي''، وهو القائد السابق للحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار. وأبلغ فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الفريق بأن ''باستور غامي'' يعيش حاليا في غانا.

٧٦ - وثمة قائد ميليشيات آخر يشكل مصدر قلق للفريق هو الرئيس السابق لجماعة ميليشيا التحالف الوطني لشعب وي، جوليان غونيان (''كولومبو'')، المسجل كلاجئ في مخيم دوغي والمشار إليه في الفقرات ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ كقائد للهجوم على بيهيكانهويبلي. وذكر الفريق هذا الشخص في تقريره لمنتصف المدة وعرضه المقدم في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى اللجنة فيما يتعلق بالاشتباه في تورطه في تعبئة أعضاء الميليشيات الإيفوارية للهجوم على كوت ديفوار انطلاقا من مقاطعة غراند غيديه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/448، الفقرات ٦٧-٧٧). وأجرى الفريق مقابلتين مع ''كولومبو'' في مقاطعة غراند غيديه في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، وأعرب ''كولومبو'' عن رغبته في العودة إلى كوت ديفوار لمحاربة الحكومة و ''الغرباء''. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ تلقى الفريق معلومات تفيد بأن ''كولومبو'' يمكنه الحصول على كميات من الأسلحة أكبر مما تحصل عليه شبكة ساربي؛ ويواصل الفريق تحرّي مصدر هذه الأسلحة، وهويّات شركاء

''كولومبو''. وحصل الفريق على صورة التقطها بوبي ساربي لـ ''كولومبو'' مع ويلسن دينيس (''زياه بود'') (انظر الفقرة ٦٨) و ''وان واي'' في مخيم دوغي للاجئين في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول ١٧).

٧٧ - وتحرّى الفريق أيضا بشأن مقيم إيفواري آخر في مخيم دوغي للاجئين، اسمه بيرنابي غنوسيان، وهو قائد سابق 'للشبيبة' في توليبلو، بكوت ديفوار، ذُكر في الفقرة ٦٦ فيما يتعلق بسيباستيان كوهو. ويُزعم أن غنوسيان أدى دورا رئيسيا في تعبئة شباب في توليبلو للقتال خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار. وشمل ذلك سرقة أسلحة وذخائر، وقتل قائد ثكنات الشرطة الوطنية في توليبلو على يد الشباب الوطنيين بين ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرة ٥٠). وتلقى الفريق معلومات منذ أواخر عام ٢٠١١ تفيد بأن غنوسيان يواصل القيام بدور نشط في تعبئة الشباب والمقاتلين السابقين الذين يعيشون في مخيم دوغي للاجئين وحوله. ووفقا لمصادر الفريق، فإن غنوسيان متورط أيضا في التخطيط للغارات عبر الحدود وتيسيرها، بما في ذلك من خلال الاتصال بأشخاص بارزين من نظام غباغبو السابق يعيشون في غانا.

٧٨ - وتلقى الفريق في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ معلومات من عدة مصادر في ما يتعلق بالتجنيد والاستعداد لهجمات منسقة تُشن عبر الحدود من مقاطعتي غراند غيديه ونيمبا إلى كوت ديفوار، وعلى الفور تم تبادل هذه المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومع حكومة ليبريا. وتتعلق المعلومات الأهم بمسألة تمركز زهاء ١٥٠ مقاتلا، ينحدر كثيرون منهم من كوت ديفوار، في مخيم تعدين الذهب الواقع بين بلدتي غرليو وبيليبو في منطقة كونوبو بمقاطعة غراند غيديه (انظر الفقرة ١٠٦). وتعمل هذه المجموعة تحت إمرة اثنين من قادة المرتزقة الليبريين، هما سيون بروكس وإدوارد تاريون، اللذين أفيد أنهما قاما بعمليات مع نييزي باروای في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٢٦). وأبلغ الفريق أيضا عن رؤية صناديق من الذخيرة والأسلحة في ذلك الموقع، وعن تقديم التمويل للعملية عن طريق غانا. ولم يتمكن الفريق من التثبت من صحة هذه الإدعاءات بسبب صعوبة الوصول إلى الموقع. ويلاحظ الفريق، مع ذلك، أنه كان قد تلقى معلومات مماثلة من مصادره في نيسان/أبريل ٢٠١٢ قبل وقوع هجمات ساكريه وساو/بارا. وأُبلغ الفريق من مصادر أخرى أن اجتماعات قد عقدت في بيهوالاي بمقاطعة نيمبا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للتخطيط لشن هجمات من نيمبا في كوت ديفوار، مع مقاتلين من مقاطعة نيبما بالتنسيق مع المقاتلين في غراند غيده.

٧٩ - هذا، ويقلق الفريق احتمال استخدام مقاطعة ريفر غي، وإلى حد أقل مقاطعة ميريلاند، كنقطتي انطلاق في المستقبل لهجمات عبر الحدود من ليبريا إلى كوت ديفوار. وكانت الحالة التي شنت فيها الهجمات على ساو وبارا الواردة أعلاه من قبل مرتزقة وعناصر ميليشيا لديهم معرفة جيدة بمسارات الصيد عبر الأدغال، قد انطلقت من ممرات للمشاة على طول نهر كافالا. ومن شأن المواقع النائية مثل شبه الجزيرة الواقعة بين نهري دوبي وكافالا، بالقرب من فريتاون في منطقة غلارو، التي لا تصل إليها على الأغلب أجهزة الأمن التابعة لحكومة ليبريا، أن تتيح دون قيد الحشد المسبق للمقاتلين والأسلحة بما في ذلك مقاتلين مثل ''رامبو'' (انظر الفقرة ٢٧ والفقرات ٤٣-٤٦). وقد قام المحتجز الإيفواري الرابع المذكور في قضية ساو وبارا (الفقرات ٤١-٤٤)، والذي سبق أن أن واجه ''رامبو''، بتقديم معلومات تتعلق بتجنيد عناصر الميليشيا للالتحاق بالشرطة الوطنية، وذلك أثناء احتجازه في أبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبحسب إفادة هذا الشخص، المعروف باسم موريس داهويه دجيري (''غيرييه أي المحارب'')، فقد تم إرسال مجموعات المقاتلين من عناصر الميليشيا الإيفوارية السابقة إلى ليبريا من بلدتي غنانتو وغرابو، الواقعتين في غرب كوت ديفوار، مقابل منطقة ريفر غي عبر الحدود الإيفوارية. وحُشد المقاتلون في المخيمات الواقعة بالقرب من فيشتاون وبليبو بمقاطعة شمالي ميريلاند بهدف شن هجوم على القوات الجمهورية لكوت ديفوار المتمركزة في تابو بكوت ديفوار في أواسط عام ٢٠١٢. وفي حين أن هذا الهجوم لم يقع، فمن الممكن أن يكون قد تم تأجيل العملية، أو جرى نقل المقاتلين إلى موقع آخر. وميّز ('غيرييه') أيضا بين موقع هذه المخيمات وموقع المخيم الذي يشرف عليه ''رامبو''.

مقاطعة نيمبا

٨٠ - وما زال الفريق يساوره القلق إزاء احتفاظ أعضاء الميليشيات الإيفوارية وبعض المرتزقة الليبريين الذين يعيشون في مقاطعة نيمبا، ولا سيما في بلدة بيهوالاي ومنطقة كباربلي، وفي مخيم باهن للاجئين، بعلاقة قوية مع قادة الميليشيات والمرتزقة في مقاطعة غراند غيديه. وتستند هذه الشبكات المترابطة إلى هياكل القيادة السابقة التي حافظت عليها جماعات الميليشيات الإيفوارية قبل ٢٠١١، والمثال على ذلك دراسة حالة بيهيكاهويبلي المعروضة أعلاه.

مخيم باهن للاجئين

٨١ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدأ الفريق يتلقى تقارير غير مؤكدة عن تجنيد أعضاء الميليشيات الإيفوارية وحشدها في مخيم باهن للاجئين، بمقاطعة نيمبا، وقام بإرسال بعثتين

ميدانيتين إلى المخيم في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأنكرت قيادة المخيم الإشاعات المتعلقة بتجنيد شباب أو حشدهم، ولكنها أبلغت الفريق عن قيام مجموعة صغيرة من أشخاص مجهولين في عدة مناسبات بزيارة المخيم لمدة يومين أو ثلاثة دون الإفصاح بوضوح على هدفهم. ولاحظت قيادة المخيم أيضا أن مجموعات من الشباب قد غادروا المخيم في بعض الأحيان لعدة أسابيع بدون تسجيل مغادرتهم، رغم أن من المرجح أن هذا يرجع إلى المشاركة في الاقتصاد المحلي غير الرسمي، مثل تعدين الذهب أو الماس. وفي حين لم يحصل الفريق على أدلة تفيد تجنيد الميليشيات وحشدها، ما زال يساوره القلق من أن هذه الأنشطة تجري في باهن حيث أبلغت مصادر أخرى الفريق بذلك. ولاحظ الفريق أيضا وجود قادة ومقاتلين سابقين بالميليشيات الإيفوارية في المخيم.

٨٢ - وحتى الآن شهدت مقاطعة نيمبا أكبر عدد من اللاجئين الإيفواريين العائدين إلى كوت ديفوار، ويُعزى ذلك إلى العدد الكبير من اللاجئين المنتمين إلى المجموعة العرقية يعقوبا/جيو التابعين بصورة عامة لحكومة وتارا والذين نزحوا إلى نيمبا في أوائل عام ٢٠١١. وفي أثناء قيام الفريق ببعثاته الميدانية إلى مخيم باهن للاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٢، لاحظ أن الكثيرين من اللاجئين الباقين الذين يعيشون في المخيم، يدعمون نظام غباغبو السابق، رغم أنهم ينتمون إلى المجموعة العرقية يعقوبا. فقد حارب بعض المقيمين في المخيم في السابق مع الميليشيات المؤيدة لغباغبو في كافالي الوسطى وأبيدجان. وكانت قيادة المخيم، التي تضم قادة سياسيين بارزين في الجبهة الشعبية الإيفوارية من المنطقة المحيطة بدانان، في كوت ديفوار، وقائد ميليشيا سابق في الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، قد أعلنت صراحة عداءها لحكومة واتارا، التي تعتبرها غير شرعية.

٨٣ - وتلقى الفريق معلومات من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، ومن مصادره الخاصة كذلك، تفيد أنه يجري تشكيل مجموعة ميليشيا في مقاطعة نيمبا تحت إمرة قائد سابق في الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، ويُعرف بالاسم المستعار ''تي - مارك''. وأشارت هذه المصادر أيضا على أن ''تي - مارك'' يشرف على عدة قادة سابقين آخرين في الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، بمن فيهم بول كانغو و ''إسرائيل'' و ''بنغورا''. ويتولى كانغو إمرة ''أفرقة المراقبة الأمنية'' التي تقوم بتسيير دوريات حول مخيم باهن للاجئين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، ذكر للفريق أن مقاطعة نيمبا تستضيف أعضاء سابقين في الميليشيات الإيفوارية الذين هم غير راضين عن حكومة واتارا. وفي حين أن أشخاصا معينين شنوا هجوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ على مركز بيهيكانهوبيلي الحدودي في كوت ديفوار، يعيشون في مخيم دوغي بمقاطعة غراند غيديه، تلقى الفريق أيضا معلومات تتعلق بمشاركة

قادة الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير الذين يعيشون في مخيم باهن للاجئين، بيد أنه لم يكن بمقدوره التثبت من صحة هذه المعلومات.

بيهوالاي، منطقة كباربلي

٨٤ - تستضيف بيهوالاي، في منطقة كباربلي، بمقاطعة نيبما، ذات الأغلبية العرقية الكرانية، عددا من قادة وجنود الميليشيات الإيفوارية السابقين. وقد أشار الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرتان ٤٨ و ٥٨) إلى وجود مارسيل غبوبيهي في بيهوالاي، وهو قائد عسكري سابق في جبهة تحرير الغرب الكبير، أكبر الميليشيات المؤيدة لغباغبو في غربي كوت ديفوار. وقام غبوبيهي أيضا، بوصفه قائدا لجبهة تحرير الغرب الكبير في توليبلو، بتقديم أموال إلى المرتزقة الليبريين المرابطين في تلك المدينة. وكشفت التحقيقات التي يجريها الفريق حاليا عن أن غبوبيهي كان يقود مجموعة ثالثة يُفترض أنها تنسق مع مهاجمي بيهيكاهويبلي بالقرب من توليبلو. وأجرى الفريق مقابلات مع غبوبيهي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأكد أنه يعيش مع اثنين من نوابه، هما ''باه تينتي'' و ''جيروم''، وعدد كبير من عناصر ميليشيا جبهة تحرير الغرب الكبير السابقين التابعين له، الذين كانوا مرابطين في وقت سابق بمنطقة توليبلو. وحصل الفريق على معلومات بشأن اتصالات منتظمة، اشتملت على عقد عدة اجتماعات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢، بين غبوبيهي ومقاتلي جبهة تحرير الغرب الكبير السابقين الذين يعيشون حاليا في مخيم دوغي للاجئين، كما ورد في دراسة حالة بيهيكاهويبلي المعروضة أعلاه. وكان غبوبيهي ونائبه سيدريك دي ساو وسيباستيان كوهو مرتبطين ارتباطا وثيقا مع بول ويه، مدرب المرتزقة الليبري الذي عمل في توليبلو في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرة ٤٢)، والذي كان مناط التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٨٥ - كما يساور الفريق القلق من أن بيهوالاي تُعتبر نقطة وسيطة في عملية الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود. وأشار الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2012/448، الفقرة ٨٨) أنه إضافة إلى البنادق الهجومية العسكرية التي أحضرها المقاتلون التابعون لغباغبو إلى ليبريا في أوائل عام ٢٠١١، كانت هناك مخزونات أكبر مخبأة داخل كوت ديفوار وما زالت متاحة للأفراد الذين يعيشون في ليبريا. كما قدم الفريق، أثناء عرضه لتقريره لمنتصف المدة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ معلومات تتعلق بمواقع مخابئ الأسلحة داخل كوت ديفوار، بما في ذلك مخبأ قريب من بيهوالاي على طول الطريق التي استخدمها أعضاء الميليشيا في انسحابهم إلى ليبريا من منطقة توليبلو، بكوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١١.

المرتزقة الليبريون السابقون المؤيدون لواتارا الموجودون في مقاطعة نيمبا

٨٦ - من المعروف أن مقاطعة نيمبا تستضيف مجموعة بارزة من الجنود والمرتزقة السابقين المرتبطين بالجبهة الوطنية الليبرية التابعة لتشارلز تايلور، لا سيما في منطقة بوتو بيهوالاي، بمقاطعة كبارباي. وعلى نحو ما ورد في تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١١، فإن عدة مئات من المرتزقة الليبريين قد عبروا الحدود من مقاطعة نيمبا إلى كوت ديفوار لدعم القوات الجمهورية لكوت ديفوار أثناء الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات في هذا البلد، وعادوا بعد ذلك إلى ليبريا (S/2011/757، الفقرتان ٧٦ و ٧٨). وشمل هؤلاء الجنرالات ''ياسر عرفات'' و ''عيدي أمين'' و ''جوزيف مرزه'' (''زيغزاغ''). وتلقى الفريق معلومات خلال فترة الولاية الحالية بأن عددا من هؤلاء المرتزقة الليبريين اعتبروا أن ما يتقاضونه من أجور مالية مقابل الخدمات العسكرية التي يقدمونها في كوت ديفوار غير كافية، ويفكرون الآن في العمل كمرتزقة للقيام بشن غارات عبر الحدود ضد القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وقد تلقى الفريق أسماء إضافية لأفراد في مقاطعة نيمبا يُزعم أنهم منخرطون في التجنيد والتخطيط لشن غارات عبر الحدود، ويواصل التحقيق في هذه المزاعم.

خامسا - تعدين الماس والامتثال لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

ألف - تقييم قطاع الماس

٨٧ - رفع مجلس الأمن، بقراره ١٧٥٣ (٢٠٠٧)، الجزاءات المفروضة على استيراد الماس الخام الليبري. فقد دأبت ليبريا على المشاركة في عملية كيمبرلي منذ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، وبدأت في تصدير الماس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتشمل المتطلبات المحددة في نظام عملية كيمبرلي إصدار شهادات منشأ لكل شحنة؛ ووجود ضوابط داخلية لعمليتي تصدير واستيراد الماس الخام؛ والاحتفاظ بالإحصاءات والإبلاغ عنها؛ والتعاون والشفافية.

٨٨ - واستجابة للتوصيات التي قدمها الفريق في تقريره المرحلي لشهر حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/757)، وبمساعدة من الفريق، بدأ المكتب الحكومي للماس في تعزيز العلاقات مع أمانة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وهو الآن بصدد تحديد موعد لإيفاد بعثة لتقديم المساعدة التقنية تابعة لنظام عملية كيمبرلي إلى ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويتوقع الفريق أن ينتهي الفريق العامل لعملية كيمبرلي المعني بالرصد ووفد ليبريا من إعداد الترتيبات لإرسال بعثة المساعدة التقنية في الجلسة العامة المقبلة لعملية كيمبرلي المقرر عقدها في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٨٩ - وعلما بأن عنصر التصدير المسؤول عن المرحلة الأخيرة من الإنتاج (الذي يتولى تقييم الشحنات وحساب العائدات) في المكتب الحكومي للماس لا يزال يزاول عمله، وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اضطلع بتقييم ٢٧ ٧٧١,٩٨ قيراطا وأصدر شهادات منشأ لها من أجر تصديرها وبلغ مجموع قيمتها ١٠ ٣٦٨ ٩٥٠,٧٣ دولارا. ويساوي هذا سعرا متوسطا يبلغ ٣٨٧,٣١ دولارا للقيراط الواحد الأمر الذي يتماشى مع اتجاهات متوسط السعر لعام ٢٠١١ بدلا من متوسط السعر المبالغ فيه جدا لعام ٢٠١٠ (٦٨٦,٨٧ دولار للقيراط الواحد) الذي اضطلع الفريق بتحليله في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرات ١٥٧-١٦٣) (انظر المرفق ١٨ لصادرات الماس في عام ٢٠١٢ مصنفة حسب الشهر مقارنة مع الصادرات الشهرية لعام ٢٠١١).

٩٠ - ومن اللافت أن إجمالي الصادرات في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ انخفض بما مقداره ٦ ٠٥٩,٣٢ قيراطا مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١١. وحدث هذا إلى حد كبير نتيجة للأمطار الغزيرة التي أثرت في أسعار الاتصالات والوقود، فضلاً عن ارتفاع أسعار الذهب ارتفاعاً شديدا، مما حدا بالعديد من عمال المناجم الحرفيين إلى التحول من قطاع الماس الغريني إلى قطاع الذهب الغريني في المنطقة الجنوبية الشرقية والمنطقة الجنوبية الغربية لليبريا. ثم إن تراجع الاقتصاد العالمي شهد أيضاً انخفاضاً في الطلب على الماس. وعلاوة على ذلك، يتيح تعدين الذهب تدفقاً نقدياً أكثر انتظاماً طوال العام مقارنة بعمليات إنتاج استخراج الحصى وغسلها المتأثر بالمواسم، وهي عمليات تميز تعدين الماس الغريني.

٩١ - والمشاكل المرتبطة بالأداء الفعّال لعنصر المرحلة الأولى للضوابط الداخلية - أي المكاتب الإقليمية العشرة التي يُفترض أن تقوم بإجراء تقديرات أوّلية للكمية واللون والحجم من أجل تتبع الإنتاج من المنجم إلى التصدير - التي أبلغ عنها الفريق، في تقريره لمنتصف المدة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ - ما زالت تقوض عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا (انظر S/2012/448، الفقرة ١٣). وقام الفريق خلال فترة ولايته بزيارات إلى المكاتب الإقليمية في مقاطعات كيب ماونت، وبونغ، وغباربولو، ونيمبا، فكان يجدها مغلقة في كل مرة. وغالباً ما كان موظفو المكاتب الإقليمية التابعة لوزارة الأراضي والمناجم غائبين، في حين أن كل من أمكن العثور عليهم اشتكوا من افتقار شديد إلى الموارد يعوق قدرتهم على أداء واجباتهم. وأثناء موسم الأمطار يتفاقم هذا الوضع بسبب الحالة الخطيرة التي يكون عليها العديد من الطرق في ليبريا.

٩٢ - ونتيجة لهذه العوامل، وجد الفريق أن الاتجار غير المشروع بالماس ما زال يمثل مشكلة لحكومة ليبريا. واتضح للفريق من العديد من المقابلات التي أُجريت مع عمال المناجم الحرفيين في مقاطعات غراند كيب ماونت وغباربولو ونيمبا وسينوي، أن الحوافز اللازمة للسفر لمسافات طويلة في ظروف صعبة من أجل الإعلان عن الإنتاج لموظفين إقليميين قد يكونون موجودين أو غير موجودين في مكاتبهم، تظل مفتقدة. والحاصل النهائي لهذه العوامل، وللشواغل الحقيقية المتعلقة بالأمن والجريمة على الصعيد المحلي هو أن إنتاج الماس يجري الاتجار به على نحو غير مشروع في البلدان المجاورة، ولا سيما في غينيا وسيراليون. ومن الناحية الواقعية، ونظراً للسهولة البالغة لاختراق الحدود في المنطقة، والمسائل المتعلقة بالقدرات، ووجود معظم أنشطة تعدين الماس في مواقع نائية، فإنه يعسر جداً أن نتبين كيف يمكن لحكومة ليبريا، في الأجل المتوسط، أن تمنع التعدين غير المشروع وأن توقف تدفق الماس المهرّب.

٩٣ - وناقش الفريق هذه المسائل مع أمانة عملية كيمبرلي في اجتماع العملية المعقود فيما بين الدورات بواشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ضوء التحديات التي تواجهها الحكومة بشأن إدارتها اليومية لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، يعتقد الفريق أن الآليات القائمة للعملية تتطلب إعادة تقدير جدواها وإعادة تقييمها في أقرب وقت ممكن. ويرى الفريق أن عنصر المرحلة الأولى للمكتب الإقليمي قد لا يكون، في الأجل الطويل، قابلاً للاستمرار أو مناسباً لليبريا في سياق ما تواجهه الدولة يومياً وموسمياً على حد سواء من معوقات شديدة للقدرات والهياكل الأساسية.

٩٤ - ومن هذا المنطلق، يحث الفريق بعثة المساعدة التقنية المقبلة لعملية كيمبرلي على النظر في إمكانية الأخذ بطرق جديدة لتحقيق الكفاءة القصوى لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا، وفي منطقة شريط نهر مانو عن طريق ما يمكن القيام به من إعادة هيكلة شبكة المكاتب الإقليمية أو إزالتها، واستحداث حوافز جديدة لتشجيع عمال المناجم على المشاركة في مشاريع سلاسل المسؤوليات التي تديرها الحكومة. وفي نهاية المطاف، قد يتطلب ذلك الاستعاضة عن الشهادات الوطنية لعملية كيمبرلي في منطقة نهر مانو بشهادة إقليمية وإنشاء سوق تجارية إقليمية. وأياً كان الحل الذي يتم التوصل إليه، فمن المرجح أن يتطلب تفكيراً جريئاً فيما يخص التعاون والتنسيق ورسم السياسات على الصعيد الإقليمي في الأجل الطويل.

باء - تعدين الماس الغريني والأمن

٩٥ - يجري الكثير من عمليات تعدين الماس غير القانونية في ليبريا في مقاطعات غراند كيب ماونت وغباربولو ولوفا المجاورة لحدود البلد مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وعلى وجه التحديد، تشجع شدة القرب من الأسواق في كينيما وكويدو، في سيراليون،

الاتجار ولا سيما لأن تلك الأسواق أكبر وأكثر حيوية من أسواق المناطق الداخلية في ليبريا. وأثناء المقابلات التي أُجريت مع عمال مناجم الماس في غربي ليبريا، علم الفريق أن الأسواق في سيراليون تدفع، في كثير من الأحيان، أسعاراً أعلى للماس من الأسعار في مونروفيا. ويزداد إغراء الاتجار متى أخذنا في الحسبان صعوبة النقل وتكلفته إلى مونروفيا أو حتى إلى المكاتب الإقليمية. ويصدق هذا بصفة خاصة على المناطق النائية الواقعة شمال غرب ليبريا التي غالباً ما تكون أقرب بكثير إلى أسواق سيراليون منها إلى أسواق ليبريا.

٩٦ - وعلى نحو ما ذكر الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2012/448، الفقرتان ١٥ و ١٦)، فإن العديد من عمال الحفر العاملين في القطاع بصفة غير قانونية يعبرون الحدود من سيراليون بدعم مالي من سماسرة الماس في كينيما. وينافس هؤلاء الأفرادُ الليبريين في مواقع التعدين ومناطق قطع الأخشاب، ولا يزال احتمال نشوب نزاع على الأراضي احتمالاً كبيراً. ومما يثير قلق الفريق التقارير العديدة التي أفادت بها مصادر صناعية اشتكت من أن تدفق عمال المناجم السيراليونيين لا يزال مستمراً بلا هوادة، وكما أفاد الفريق (S/2012/448، الفقرة ١٦)، تعرض عمال مناجم الماس الليبريون الشرعيون للتهديد، عندما حاولوا إخراج الغاصبين من المواقع التي يعملون فيها. ويقدر الفريق أن عدد عمال المناجم السيراليونيين في ليبريا يزيد الآن على ١٠ ٠٠٠ شخص.

٩٧ - ومن بواعث القلق الأخرى أن من المرجح حدوث حركة تنقلات كبيرة عبر الحدود بين سيراليون وليبريا بما أن العديد من هؤلاء العمال يعودون إلى المقاطعات الجنوبية والشرقية من سيراليون للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة في ذلك البلد. ثم إن عودتهم لاحقاً إلى ليبريا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بأعداد كبيرة من أجل استئناف التعدين قد تزيد من حدة التوترات المتعلقة بالأراضي ومن المحتمل أن تكون مبعث قلق كبير فيما يتعلق بأمن الحدود، ولا سيما في سياق محدودية القدرات في مكتب الهجرة والتجنيس.

سادسا - قطاع الذهب الغريني

ألف - تقييم قطاع الذهب

٩٨ - يظل قطاع الذهب الغريني في ليبريا مثار قلق كبير أيضاً. إذ لا يزال إنتاج الذهب الغريني، القانوني منه وغير القانوني على حد سواء، ينمو بسرعة في ظل مراقبة ضعيفة من قِبل الدولة. ومنذ تقرير الفريق لمنتصف المدة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ارتفع الوزن المتوسط المصدَّر بالأوقية شهرياً ارتفاعاً مطرداً، وهو حالياً يوازي أرقام عام ٢٠١٠، إذ يبلغ حوالي ١ ٧٠٠ أوقية في الشهر، بزيادة كبيرة عن ١ ٢٨٦ أوقية في الشهر في عام ٢٠١١

(انظر S/2012/448، الفقرة ١٨). وترد قائمة صادرات الذهب في الشهر لعام ٢٠١٢ بأكملها في المرفق ١٩.

٩٩ - وخلال فترة ولاية الفريق، ظل موظفو مكتب المعادن الثمينة التابع لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة، يشتكون من نقص القدرة على معالجة التعدين غير القانوني، الذي يحدث الكثير منه في مناطق يتعذر للغاية الوصول إليها على طول الحدود الإيفوارية الحسّاسة. ومن الشائع أن تقع المناجم على مسافة تزيد على مسيرة يوم واحد من أقرب مسلك في الأدغال وتصبح أثناء موسم الأمطار معزولة تماماً عن بقية البلد. وعلى غرار قطاع الماس، تفتقر الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس إلى الموارد اللازمة لممارسة رقابة فعّالة على مناطق إنتاج الذهب، في حين يبقى وكلاء التعدين ومفتشو المعادن التابعون لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة عرضة للفساد إلى حد بعيد.

١٠٠ - وواصل الفريق، عملاً بتقريره عن منتصف المدة، رصد مخيمات التعدين في مقاطعتي غراند غيديه وريفر غي. ومنذ الربع الأول من عام ٢٠١٢، اتسع نطاق مخيمات التعدين اتساعاً كبيراً، حيث يبلغ الآن عدد سكان مخيم الذهب في بنتلي الواقع بالقرب من مخيم لاجئي شركة إنتاج الأخشاب الأصيلة PTP في مقاطعة غراند غيديه حوالي ٨ ٥٠٠ نسمة، من بينهم العديد من الإيفواريين الذين غادروا مخيمات اللاجئين بحثاً عن عمل. وتوجد أيضاً أعداد كبيرة من مواطني سيراليون وغينيا ونيجيريا الذين هاجروا قاطعين مسافات طويلة بحثاً عن عمل. ورغم أن المخيمات تمثل مجتمعات تعج بالحركة، فلا تزال الظروف بدائية وتُحمَّل فوق طاقتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، ثم إن المناجم نفسها ما زالت تشكّل أماكن عمل خطرة، ولا سيما مهاوي المناجم العميقة، التي أبلغ عنها الفريق في تقريره لمنتصف المدة S/2012/448، الفقرة ٢٠.

١٠١ - وعلى حين حدد الفريق هيكل المخيمات وآلياتها في تقريره لمنتصف المدة (S/2012/448، الفقرات ٢٢-٢٥)، فقد تم، في تموز/يوليه ٢٠١٢، إجراء المزيد من التحقيقات بشأن الطرق التي يُنقل بها الذهب إلى الأسواق الدولية. ولا يزال الفريق على رأيه، الذي تدعمه تقديرات مماثلة لموظفي وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بأن قيمة كميات الذهب المتجر بها شهريا على نحو غير شرعي في المنطقة قد تبلغ حوالي ٦ ملايين دولار. وأثناء موسم الجفاف، يُشحن جزء كبير من هذا الإنتاج إلى مونروفيا عن طريق سماسرة مرخص لهم وسماسرة غير مرخص لهم يبيعون الذهب، وفقاً لمصادر صناعية، إلى اثنين أو ثلاثة مصدّرين رئيسيين. ووفقاً لهذه المصادر الصناعية نفسها، يعلن المصدّرون عن بعض إنتاجهم، ولكنهم عادة يتجرون بطريقة غير مشروعة بجزء أكبر من إنتاجهم في الأسواق

الدولية، عادة في الشرق الأوسط، لتفادي دفع إتاوات التصدير. وعلاوة على ذلك، يؤدي سماسرة في باماكو دوراً رئيسياً في إعادة شحن الإنتاج الإقليمي.

١٠٢ - وأثناء موسم الأمطار، عندما تعوق أحوال الطرق بشدة الحركة في المناطق الداخلية، غالباً ما يبيع عمال المناجم محلياً الذهب مباشرة إلى سماسرة متجولين غير مرخص لهم، يفدون في كثير من الأحيان من أقطار بعيدة مثل موريتانيا والسنغال وغامبيا. ثم يعبر هؤلاء السماسرة إلى كوت ديفوار حيث تكون حالة الطرق أفضل بكثير، ثم ينتقلون إلى الشمال حيث يوجد مشتروهم الخاصون في بلدانهم الأصلية. ويمكن رؤية هذا التحول في التركيز على الأسواق في أرقام الصادرات الشهرية مع انخفاض أحجام الشحنات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وهما الشهران اللذان تكون الطرق في أسوأ حال. وحالما تبدأ الظروف بالتحسّن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، ينقل معظم السماسرة الذهب مرة أخرى إلى مونروفيا مباشرة.

١٠٣ - واستمع الفريق، أثناء التحقيقات التي قام بها، إلى ادعاءات عدد من المصادر التي أفادت بأن إنتاج الذهب الليبري يُستخدم كذلك في عمليات غسل الأموال المتأتية من التجارة الإقليمية للمخدرات. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم أموال المخدرات من غينيا - بيساو في شراء الذهب في الأسواق المحلية، ثم تُشحن إلى الشرق الأوسط حيث تُباع.

باء - تعدين الذهب الغريني والأمن

١٠٤ - مع التزايد المطّرد لمستويات التعدين غير القانوني والمبالغ الكبيرة من المال المتداول، يطرح قطاع الذهب الليبري طائفة من التحديات أمام مونروفيا، ليس فقط فيما يتعلق بأمن الحدود، بل أيضاً بالإيرادات المفقودة وإمكانية غسل الأموال في أجزاء من البلد حيث تتسم سلطة الدولة بطبيعتها بالضعف. وعلاوة على ذلك، ونظراً لانتشار مخيمات التعدين غير المراقب في المناطق الداخلية، فسوف يزداد حدوث النزاعات المحلية على الأراضي، وما يرتبط به من احتمالات الصراع والعنف. ولذلك، فإن على حكومة ليبريا أن تضع، على وجه الاستعجال وبالتنسيق مع المجتمع الدولي، استراتيجيات تمارس بها على نحو فعال بعض السيطرة على القطاع، ولا سيما في سياق قطاع التعدين غير القانوني للذهب الذي كثيرا ما يكون على مقربة من مناطق الحدود الحساسة والمضطربة.

١٠٥ - ويساور الفريق القلق من أن العديد من مصدِّري الذهب المرخّص لهم والمسجلين لدى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لم يسبق لهم أن قدموا شحنة ما للتقييم، ولذا لم يدفعوا للحكومة إتاوات، رغم أنهم يواصلون تجديد تراخيصهم. وهذا قد يكون على سبيل ''التحوط'' إزاء القانون بكل سطوته عليهم حال اعتقالهم أثناء العبور بالذهب. ويحث

الفريق الوزارة على إجراء استعراض كامل للمصدِّرين المرخص لهم من أجل تمييز أصحاب التراخيص الذين يشاركون بالفعل في تصدير الذهب وأولئك الذين لا يشاركون فيه.

١٠٦ - وأصبح الفريق على علم أيضاً بمنجم معين للذهب، هو مخيم أمريكا الذي يقع على محور غارليو - تمبو، وهو منطقة نائية شرق مقاطعة ريفر غي، بالقرب من الحدود الإيفوارية. وأبلغت بعض المصادر الفريق بأن المنجم الكبير الذي يقع على مسيرة نحو يومين من أقرب طريق، قد استُخدم كنقطة لانطلاق المقاتلين الليبريين والإيفواريين الذين شاركوا في الهجمات التي شُنت مؤخراً عبر الحدود على كوت ديفوار. وتفيد المعلومات التي تلقاها الفريق بأن منطقة التعدين هذه تمثل بؤرة ساخنة هامة لممارسة أنشطة التعدين غير القانوني والأنشطة شبه العسكرية على حد سواء، وأنه ينبغي أن تقوم قوات الأمن الليبرية في أقرب فرصة برصدها وتقييمها.

سابعا - قطاع الغابات

ألف - لمحة عامة

١٠٧ - حسبما أفاد به الفريق في السابق، قامت ليبريا بإصلاح شامل لقطاع الغابات لديها، وهو ما زال يشكل نموذجا لإدارة الموارد في مرحلة ما بعد النزاع (S/2011/757، الفقرة ١٦٩). غير أن ضعف إدارة الموارد الطبيعية يعرّض للخطر الجهود التي تبذلها حكومة ليبريا في مجال التعمير بعد انتهاء النزاع، ويؤدي في نفس الوقت إلى تقويض سيادة القانون، وعرقلة التنمية، وإضعاف الميثاق الاجتماعي الهش القائم بين الحكومة ومواطنيها، وتهديد الاستقرار. ومما يبعث على القلق بوجه خاص ما تقوم به هيئة تنمية الحراجة من إصدار تراخيص الاستغلال الخاص كوسيلة بديلة وغير منظمة إلى حد كبير للحصول على حيازات كبيرة بموجب عقود امتياز بتجاوز عملية منح الامتيازات الرسمية، وهو ما تشوبه عيوب من الناحية الإجرائية، ويعد، في معظم الحالات، إن لم يكن في جميعها، غير قانوني فيما يبدو، في سياق انتهاكات قانون حقوق المجتمعات المحلية.

١٠٨ - وتمثل حالة تراخيص الاستغلال الخاص في ليبريا أحد أعراض عدم استقرار قطاع الغابات؛ ويتيح تحليل تلك التراخيص نافذة على التحديات القطاعية الأوسع نطاقا، ويبيِّن أن المشاكل الجذرية العميقة والمستمرة تتمثل في حيازة الأراضي بصورة ملتبسة وفي سوء إدارة الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، فإن تركيز هيئة تنمية الحراجة على تراخيص الاستغلال الخاص يكون على حساب الامتيازات الحرجية الأكثر استدامة، لا سيما عقود إدارة الغابات وعقود بيع الأخشاب. فلم تصدر أي عقود جديدة لإدارة الغابات أو بيع

الأخشاب منذ عام ٢٠١٠، بينما خلص الفريق إلى أن ٩٩ في المائة من إجمالي تراخيص الاستغلال الخاص الممنوحة للأراضي ومساحتها ٣٥٢ ٣٢٧ ٢ هكتارا – أي ما نسبته ٢٤ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في ليبريا – أُصدرت لها تراخيص في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وقد صدرت تراخيص لنسبة ٨٩ في المائة من تلك الأراضي في عام ٢٠١١ فقط. وبينما لم تصدر أي تراخيص جديدة في عام ٢٠١٢، أعطى الفريق الأولوية للتحقيق في تطبيق هذه الآلية، وما يرتبط بها من مشاكل قانونية وإجرائية فيما يخص توزيع تلك التراخيص، حيث إن تراخيص الاستغلال الخاص التي صدرت قبل عام ٢٠١٢، ولعل عددها يفوق ٦٥ عقدا، لا تزال سارية. وعلاوة على ذلك، فإن شحنات الأخشاب التي تمت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بموجب تراخيص الاستغلال الخاص بلغت قرابة ثلاثة أضعاف الشحنات التي تمت بموجب عقود إدارة الغابات.

١٠٩ – وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تتعلق تراخيص الاستغلال الخاص بمناطق تتسم بالضعف وتوجد خارج السيطرة الفعلية للحكومة. وتتداخل المناطق المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص مع المواقع التي يستخدمها المرتزقة وأعضاء الميليشيات الإيفوارية كمنطلقات لهجماتهم وقواعد لدعم الهجمات عبر الحدود على كوت ديفوار، لا سيما في مقاطعة غراند غيديه (انظر المرفق ٢٠). علاوة على ذلك، فإن هذه المناطق تتضمن أيضا العديد من امتيازات التعدين الحرفي للذهب والماس التي تستغلها جماعات المرتزقة والميليشيات لإعالة نفسها. وحسبما أفاد به الفريق في السابق، يبعث غياب المراقبة والتنظيم من جانب الحكومة على مزيد من القلق في البيئة الراهنة بوصفها عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في المستقبل (S/2011/757، الفقرات ١٩٧ إلى ٢٠١).

١١٠ – وأجرى الفريق تحليلا وتقييما موسعين للمخالفات القانونية، ولسوء تطبيق أحكام تراخيص الاستغلال الخاص ولحالات الغش، وأجرى تقييما لأثر هذه العوامل على المجتمعات المحلية. وما لم تُعالج المشاكل العديدة التي تواجه قطاع الغابات معالجة قوية وعاجلة، فإن الحالة الراهنة تهدد بتقويض الاستقرار، وذلك على نحو أكثر حدة في المناطق النائية من البلد التي ترزح بالفعل تحت الضغط الهائل الناجم عن التوترات العرقية والسياسية الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن انتشار تراخيص الاستغلال الخاص قد يحرض على التنازع على الأراضي، حيث يمكن أن تؤدي عملية منح التراخيص وما يترتب عليها من أنشطة قطع الأشجار إلى الكشف عن تداخل في الملكية العقارية، وإلى مطالبات متضاربة بملكية الأراضي، وقد تشعل من جديد فتيل المنازعات التقليدية الكامنة على الأراضي. ويحدث هذا على الأرجح في الحالات التي ترى فيها المجتمعات المحلية أنها لا تستفيد بما يكفي من استخراج مواردها الطبيعية.

باء – إصدار تراخيص الاستغلال الخاص في سياق الإطار القانوني للحراجة في ليبريا

١١١ – تشكل تراخيص الاستغلال الخاص إحدى الآليات القانونية الخمس للحصول على موارد الغابات، على الرغم من أن إصدارها قد أُسيء استخدامه في الممارسة، ويبدو في معظم الحالات أنه يتعارض بشكل مباشر مع القانون الليبري. وعلى إثر رفع الجزاءات المفروضة على ليبريا فيما يتعلق بالأخشاب، أصبح القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة لعام ٢٠٠٦ وقانون حقوق المجتمعات المحلية لعام ٢٠٠٩ يشكلان الإطار القانوني فيما يتعلق بالموارد الحرجية. ويتيح هذا الإطار لحكومة ليبريا، عن طريق هيئة تنمية الحراجة، الترخيص باستخدام موارد الغابات من خلال ما يلي:

(أ) إصدار عقود إدارة الغابات للأراضي التي تتراوح مساحتها بين ٥٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار، لمدة ٢٥ سنة عادة؛

(ب) إصدار عقود بيع الأخشاب للأراضي التي تقل مساحتها عن ٥ ٠٠٠ هكتار لمدة ثلاث سنوات عادة؛

(ج) إصدار تراخيص استغلال الغابات لمساحات من الأرض تبلغ ١ ٠٠٠ هكتار أو أقل، وقصرها على استخدامات من قبيل قطع الأخشاب للاستخدام المحلي (بما في ذلك إنتاج الفحم)، وقطع أو استخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(د) إصدار اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات لفائدة المجتمعات المحلية لأغراض الإدارة المجتمعية للغابات، لمناطق من الأراضي تتراوح مساحتها بين ٥ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ هكتار؛

(هـ) إصدار تراخيص الاستغلال الخاص لفائدة ملاك الأراضي الخاصة (أفرادا أو مجموعات من الأفراد) لاستغلال موارد الأخشاب في أراضيهم الحرجية الخاصة.

١١٢ – ويشترط القانون الليبري أن تخضع كل آلية من هذه الآليات الخمس للوائح التي تختص بالاستخدام المزمع المسموح بموجب العقد أو الترخيص المعني. فعلى سبيل المثال، تُمنح عقود إدارة الغابات وعقود بيع الأخشاب للأراضي العامة، والمصممة لامتيازات قطع الأشجار المتفق عليها بين الحكومة والشركات. كما أنها تخضع لقانون امتيازات المشتريات العامة، وتوافق عليها الهيئة التشريعية ويوقّعها الرئيس. وتُمنح تراخيص استغلال الغابات من أجل استخراج الموارد على نطاق صغير في الأراضي العامة، وينظمها القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة واللوائح ذات الصلة. وتُمنح اتفاقات المناطق الخاضعة للإدارة المجتمعية للغابات على أراضي المجتمعات المحلية وتندرج تحت قانون حقوق المجتمعات المحلية.

١١٣ - وفي المقابل، لا تُمنح تراخيص الاستغلال الخاص إلا للأراضي الخاصة، والتي أُصدرت من دون صياغة اللوائح المطلوبة قانونا. ولا يجري تقييم تراخيص الاستغلال الخاص من خلال عملية منح الامتيازات، كما لا يقوم بفحصها لا الهيئة التشريعية ولا الرئيس. واستنادا إلى مسؤولين في حكومة ليبريا وغيرهم ممن شاركوا في صياغة القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة، فإن المراد بآلية تراخيص الاستغلال الخاص هو إيجاد وسيلة لتعاقد ملاك الأراضي الصغيرة مع شركات قطع الأشجار بموافقة الحكومة، والاستفادة من مواردهم الحرجية. وعلى حين ينص البند ٥-٢ (أ) '٣' من القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة على أن هيئة تنمية الحراجة ''تحدد المؤهلات المعيارية بوضع لوائح لذلك''، لم يُصغ قط أي إطار تنظيمي فيما يتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص (انظر الفقرة ١٤٩).

١١٤ - ويدرك الفريق أنه على حين أن تطبيق هيئة تنمية الحراجة لأحكام تراخيص الاستغلال الخاص في غياب لوائح محددة تؤيد ذلك لا يُعد غير قانوني من الناحية الفنية، فإنه يشكل انتهاكا لقاعدة قانونية مقبولة بصفة عامة مفادها أن المعايير والمبادئ ينبغي أن تُحدد في لوائح قبل تطبيق أحكام كتلك التي تسمح بإصدار تراخيص الاستغلال الخاص؛ وهو، علاوة على ذلك، مخالف لروح القانون. فقد صيغت أحكام تراخيص الاستغلال الخاص في شكل قانون على أساس أن تتم صياغة لوائح أخرى تهدف إلى تقديم توجيهات مفصلة بشأن عملية منح التراخيص. وقد كان الهدف من هذه اللوائح تبيان مَن يجوز لهم الحصول على تراخيص الاستغلال الخاص، والإجراءات المحددة للحصول عليها. ولما كان مجلس هيئة تنمية الحراجة يسلّم بوجود هذه المشكلة، فقد ذكر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ أن ''محدودية اللوائح القائمة تشكل فيما يبدو ثغرة يمكن استغلالها''.

عملية توزيع تراخيص الاستغلال الخاص وما يتعلق بذلك من إجراءات

١١٥ - على الرغم من أن اللوائح المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص لم تُكتب، فإن القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة يحدد بوضوح العمليات والإجراءات المتعلقة بإصدارها. وفي الممارسة العملية، نادرا ما كانت هذه الإجراءات تتبع بالكامل، وخلص تحليل الفريق إلى أن عيوبا كثيرة تشوبها. وتستهل عملية الحصول على ترخيص للاستغلال الخاص بناء على طلب من مالك الأرض الخاصة، أو من يقوم مقامه بشكل قانوني، مع توجيه طلب إلى هيئة تنمية الحراجة من أجل استخدام موارد على أراض خاصة من خلال آلية الترخيص. وعلى مالك الأرض أن يقدم سندا عقاريا صحيحا ترسله الهيئة إلى وزارة الأراضي والمعادن والطاقة بغرض توثيقه. وبعد التوثيق، ووفقا للمادة ٥-٦ من القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة، يجب على الهيئة التحقق من أن مقدم الطلب هو مالك

الأرض أو أنه حاصل على إذن قانوني من مالك الأرض؛ وأنه يقدم خطة عمل ويثبت أن لديه القدرة التقنية والمالية على إدارة الغابات على نحو مستدام؛ وأن له خطة خمسية لإدارة الأراضي تستوفي شروط هيئة تنمية الحراجة، وأنه يمتثل لجميع المقتضيات القانونية لتقييم الأثر البيئي؛ وأنه يقدم اتفاقا اجتماعيا خطيا يحدد الاستحقاقات وحقوق الوصول بالنسبة للمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.

١١٦ - وفي حال استيفاء الشروط المذكورة أعلاه، تعد هيئة تنمية الحراجة عقدا للترخيص للاستغلال الخاص يبرم بين حكومة ليبريا ويوقّعه مدير إدارة الهيئة ووزير الزراعة (بوصفه رئيس مجلس الهيئة) ومالك الأرض الخاصة أو مَن يقوم مقامه بإذن منه؛ وأي شركة يُتعاقد معها في منطقة مشمولة بالترخيص للاستغلال الخاص لا توقّع عقد الترخيص بنفسها. غير أنه لم يتسن للهيئة في أي حالة من الحالات التي فحصها الفريق تقديم أدلة لإثبات استيفاء كل من التدابير والشروط المذكورة أعلاه، وقد أبلغ مستشار الهيئة الفريق بالفعل بأنه لم يجر استيفاؤها (انظر الفقرة ١٣١). وعلاوة على ذلك، لم يتسن للهيئة تزويد الفريق بأي سجل يفيد رفض طلب من طلبات الترخيص للاستغلال الخاص.

١١٧ - ومن المزمع التفاوض بشأن مذكرات التفاهم والاتفاقات الاجتماعية التي يقتضيها القانون وتوقيعها مباشرة بين الشركات والمجتمعات المحلية المتضررة. وأبلغت هيئة تنمية الحراجة الفريق بأنها لا تحتفظ بسجلات لهذه الترتيبات، وبالتالي لا يوجد حصر شامل للشركات المتعاقد معها للعمل بموجب تراخيص الاستغلال الخاص. ومع أن المتعهد يُحدد أحيانا في عقد ترخيص الاستغلال الخاص نفسه، فما هكذا يكون الوضع دائما، وقد نقلت حقوق العمل بموجب تلك التراخيص في حالتين على الأقل من شركة إلى أخرى.

جيم - إصدار تراخيص الاستغلال الخاص

عدم التيقن من العدد الفعلي لتراخيص الاستغلال الخاص الصادرة

١١٨ - لا يُعرف على وجه اليقين العدد الفعلي لتراخيص الاستغلال الخاص الصادرة عن حكومة ليبريا. فوفقا لهيئة تنمية الحراجة، تم إصدار ٦٥ ترخيصا للاستغلال الخاص. بيد أنه من أصل التراخيص الـ ٦٥ تلك، لم يتسن للهيئة تقديم سوى أقل من ٦٠ في المائة من مجموع التراخيص الصادرة حسبما ما ذكرت الهيئة. ولم تتمكن الهيئة من تزويد الفريق بأي أدلة إثبات مستندية تدعم وجود تراخيص الاستغلال الخاص الـ ٢٨ المتبقية. وعلاوة على ذلك، لم يتسن لوزارة الزراعة تقديم وثائق تدعم أرقام الهيئة، على الرغم من أن وزير الزراعة، بوصفه رئيس مجلس الهيئة، يُفترض أن يوافق ويوقع على كل عقد من عقود تراخيص الاستغلال الخاص.

١١٩ - وقبل شباط/فبراير ٢٠١٢، لم يكن لدى هيئة تنمية الحراجة قائمة موحدة لمجموع تراخيص الاستغلال الخاص الصادرة عن الحكومة، أو المواقع المشمولة بالامتيازات، أو مدة العقود، أو المساحات المخصصة. ولم تقم الهيئة بإعداد الوثيقة السالفة الذكر التي تبين هذه المعلومات سوى في اجتماع مجلس الهيئة الذي عُقد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، عندما أدى الضغط الذي مارسته المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية إلى إدراج مسألة تراخيص الاستغلال الخاص في جدولي أعمال الرئيسة إلين جونسون سيرليف ومجلس الهيئة، وقد قامت بإعدادها كذلك استجابة لتوجيه من المجلس. ولا تحظى الوثيقة بأي أدلة داعمة تُذكر، ومنذ ذلك الوقت، لم تقدم الهيئة سوى الترر القليل من المعلومات الغامضة فيما يخص تراخيص الاستغلال الخاص. وقد أدى انعدام الشفافية على هذا النحو إلى قيام الرئيسة جونسون سيرليف بتوقيف موزيس ووغبيه، المدير الإداري للهيئة، عن العمل في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كما حفَّزَ على إنشاء هيئة تحقيق مستقلة خاصة من أجل التحقيق في تراخيص الاستغلال الخاص (انظر الفقرة ١٥١).

١٢٠ - وبالنظر إلى ندرة المعلومات المتاحة، أعطى الفريق الأولوية للحصول على نسخ من جميع العقود الموجودة المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص، وقد حصل عليها من هيئة تنمية الحراجة وشركات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في المناطق الحرجية التي زارها الفريق، وهيئة التحقيق الخاصة المستقلة. وقد تمكّن الفريق من الحصول على ٥٩ من عقود الاستغلال الخاص الموقّعة التي تشمل ٣٥٢ ٣٢٧ ٢ هكتارا، أو ٢٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في ليبريا. وتشمل هذه العقود الـ ٥٩ العقود الـ ٣٧ نفسها التي قدمتها الهيئة. وعلاوة على ذلك، حدد الفريق عددا من عقود تراخيص الاستغلال الخاص التي لا يوجد لها مقابل في قائمة العقود الـ ٦٥ للهيئة، وبذلك ربما يكون العدد الإجمالي للتراخيص الموجودة أكبر من ذلك. وتلقت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا عددا قليلا جدا من العقود من الهيئة أو من وزارة الزراعة (انظر المرفق ٢١ للحصول على معلومات مستكملة بشأن المبادرة). وتستند حسابات الفريق في هذا التقرير إلى العقود الـ ٥٩ التي حصل عليها الفريق واستعرضها.

تزايد إصدار تراخيص الاستغلال الخاص في عام ٢٠١١

١٢١ - أصدرت هيئة تنمية الحراجة أول ترخيص للاستغلال الخاص لمونيكا كوبر فيما يتعلق بقطعة أرض مساحتها ٢٠٣ هكتارات في مقاطعة بونغ، وذلك في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بعد حوالي ثلاث سنوات من النص على تراخيص الاستغلال الخاص في القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة. وكانت السيدة كوبر تنوي استغلال

الغابة في قطعة أرضها وإنشاء مزرعة صغيرة للمطاط. وقام جون وودز، المديرُ العامُّ لهيئة تنمية الحراجة في ذلك الوقت، الذي كان قد اعتمد ترخيص الاستغلال الخاص ذاك، بإبلاغ الفريق بأن ذلك تم وفقا لروح القانون الذي ساعد هو في صياغة مشروعه، لتمكين مالكة أرض خاصة ترغب في استخدام الموارد الحرجية على قطعة أرضها الصغيرة من أن تفعل ذلك. وأصدرت الهيئة في عام ٢٠٠٩ ترخيص استغلال خاص آخر يتعلق بقطعة مساحتها ٤ ٥٥٨ هكتارا. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الهيئة تسعة تراخيص للاستغلال الخاص تشمل أراض مساحتها ٣٨٧ ٢٤٥ هكتارا.

١٢٢ - وفي عام ٢٠١١، ازداد إصدار تراخيص الاستغلال الخاص ازدياداً ملحوظاً، حيث أصدرت هيئة تنمية الحراجة ٤٨ ترخيصا، تشمل أراض مجموع مساحتها ٢٠٤ ٠٧٧ ٢ هكتارات، وهو ما يمثل ٨١ في المائة من جميع العقود التي حصل الفريق عليها و ٨٩ في المائة من جميع الغابات المشمولة بعقود تراخيص الاستغلال الخاص. وتعليقا على هذه الزيادة، كتب مجلس الهيئة في شباط/فبراير ٢٠١٢ بأن ”عدد تراخيص الاستغلال الخاص الصادرة بات يبعث على القلق، ولا سيما عدد ما صدر منها في عام ٢٠١١“. ففي أعقاب هذه الزيادة الكبيرة، وما نتج عنها من ممارسة ضغط على حكومة ليبريا، وجه المجلسُ الهيئةَ إلى إجراء أول إحصاء كامل لرخص الاستغلال الخاص، على النحو المبين أعلاه. وفرض المجلس أيضا وقفا على إصدار جميع تراخيص الاستغلال الجديدة وسحبها جميعها ما عدا أربعة تراخيص هي قيد الاستعراض وإعادة التفاوض بشأنها (انظر الفقرتين ١٤٩ و ١٥٠). وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، في أعقاب الجهود التي بذلتها الهيئة لتنفيذ هذا التوجيه، والتي يبدو أنها كانت فاترة، أصدرت الرئيسة جونسون سيرليف أمرا تنفيذيا يفرض وقفاً على تصدير جذوع الأشجار المقطوعة في الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص، وينشئ هيئة التحقيق المستقلة الخاصة؛ ومع ذلك، فيبدو أن الشركات قد واصلت تصدير جذوع الأشجار استنادا إلى التوجيه الصادر من هيئة تنمية الحراجة، وذلك في انتهاك صارخ للوقف (انظر الفقرة ١٥٠). وليس للفريق علم بإصدار تراخيص للاستغلال الخاص في عام ٢٠١٢.

١٢٣ - ومن الأمثلة على تزايد إصدار تراخيص الاستغلال الخاص قيام هيئة تنمية الحراجة، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بإصدار ١٧ ترخيصاً تشمل ٦٩٤ ٠٩١ ١ هكتارا من الأراضي. وتمثل المساحة المخصصة في ذلك اليوم وحده ٤٧ في المائة من مجموع الأراضي المخصصة بموجب تراخيص الاستغلال الخاص، وهو ما يزيد بأكثر من ستة أضعاف على مساحة الأراضي التي خُصصت في إطار تراخيص الاستغلال الخاص في أي يوم آخر، وذلك في ظروفٍ وبنوايا لا تزال تثير قلق الفريق. وتثبت الوثائق التي حصل عليها الفريق أن بعض الأخطاء السافرة قد شابت العملية، وأن هذه الفئة من العقود قد شابها الاحتيال. وكما هو

الشأن في الغالبية العظمى من تراخيص الاستغلال الخاص، يبدو أن التراخيص الـ ١٧ التي أصدرت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تنتهك قانون حقوق المجتمعات المحلية.

١٢٤ - وعلاوة على ذلك، تظهر الوثائق التي حصل عليها الفريق أن وزيرة الزراعة لم توقع أي عقد من تلك العقود المتصلة بتراخيص الاستغلال الخاص. وإنما وقع العقود نائب وزير الزراعة للشؤون التقنية، سيزي سوبا، بالوكالة عن وزيرة الزراعة، فلورنس شينويث. أما موزيس ووغبيه، المدير العام لهيئة تنمية الحراجة، فقد وقعها باسم الهيئة. ولم تتمكن الهيئة ووزارة الزراعة من تقديم المزيد من التوضيح للفريق بشأن الأحداث التي وقعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويساور الفريق بالغ القلق إزاء هذا التخصيص الواسع النطاق للأراضي الحرجية، الذي تم في غياب التدقيق والفرز والموافقة النهائية من جانب رئيس مجلس الهيئة.

طريق ملتوٍ للحصول على الامتيازات: إبرام عقود إدارة الغابات بوسائل أخرى

١٢٥ - مع تسارع إصدار تراخيص الاستغلال الخاص، تراجعت الآليات الأخرى لمنح الامتيازات الحرجية. فلم تُوَقع أي عقود جديدة لإدارة الغابات منذ عام ٢٠١٠ رغم الخطط السابقة لهيئة تنمية الحراجة لتخصيص ٤٧٤ ٧٣٨ هكتارا في إطار هذه الفئة من العقود (S/2011/757، الفقرة ١٧٥)؛ وشهد إصدار عقود بيع الأخشاب ركودا أيضا. وفي مقابل ذلك، جرى إصدار ٤٨ ترخيصاً من تراخيص الاستغلال الخاص في عام ٢٠١١، وهو ما ينشئ بالأساس خليطا كبيرا من الامتيازات الحرجية المخالفة للأصول، التي لا تخضع لأي عملية لتقديم العطاءات. واستنادا إلى الشركة العامة للمراقبة، وهي الشركة المتعاقد معها لرصد سلسلة المسؤوليات في مجال الأخشاب في ليبيريا، فنسبة ٦٤ في المائة من جذوع الأشجار المصدرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ كان مصدرها هو الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص. وخلال الفترة ذاتها، جرى شحن ٨٣٧ ١٣٣ متراً مكعباً من جذوع الأشجار من الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص، في حين لم يشحن سوى ٥٣٥ ٣٥ متراً مكعباً من الأراضي المستغلة في إطار عقود إدارة الغابات و ٧١٢ ٢٠ متراً مكعباً من الأراضي المستغلة في إطار عقود بيع الأخشاب.

١٢٦ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أبلغ هان دونغ شون، المدير العام لشركة Atlantic Resources Limited، الفريق بأنه من أجل جعل عمليات قطع الأشجار التي تقوم بها شركته مربحةً، يلزم تخصيص قطع من الأرض لهذه الأنشطة تعادل المساحة القصوى التي تسمح بها عقود إدارة الغابات أو تفوقها. واشتكى من أن عمليات الامتيازات الممنوحة

بموجب عقود إدارة الغابات تتطلب وقتا أكثر من اللازم، وتتسم بالتعقيد وانعدام الشفافية، مما يعوق جعلها عمليات مربحة. وأبلغ الفريقَ بأنه، بعد أن باءت بالفشل محاولات شركة Atlantic Resources للحصول على عقود كبيرة لإدارة الغابات، فقد كانت الشركة تستعد لمغادرة ليبريا تماماً في عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، اقترحت هيئة تنمية الحراجة أن تستخدم الشركة آلية تراخيص الاستغلال الخاص كوسيلة للوصول إلى موارد حرجية واسعة النطاق دون أن تُضطر إلى التعامل مع البيروقراطية المعقدة التي يتسم به نظام تقديم طلبات عقود إدارة الغابات.

١٢٧ - وتُدر تراخيص الاستغلال الخاص على الحكومة إيرادات تقل بكثير عما تدره غيرها من الامتيازات الحرجية، ولا سيما عقود إدارة الغابات، رغم أن الشركات التي تمارس قطع الأشجار بموجب تراخيص الاستغلال الخاص تدفع نفس رسوم القطع وإتاوات التصدير المفروضة على كل جذع من جذوع الأشجار، وتخضع لذات شروط سلسلة المسؤوليات التي تخضع لها الامتيازات الحرجية الأخرى. واستنادا إلى الشركة العامة للمراقبة، لم تمثل الإيرادات المتأتية من تراخيص الاستغلال الخاص منذ عام ٢٠٠٨ سوى نسبة ٢٠ في المائة من الإيرادات المتأتية من عقود إدارة الغابات، وهي الفئة الأكثر قابلية للمقارنة معها نظرا لكبر مساحة الأراضي المخصصة بموجب عقود إدارة الغابات: فقد بلغت الإيرادات المتأتية من تراخيص الاستغلال الخاص ٦١٤ ٣٨٠ ٤ دولارا مقارنة مع مبلغ ٨٥٥ ٦٥٥ ٢١ دولارا كإيرادات متأتية من عقود إدارة الغابات. وفي حين أن الشركات لم تبدأ تصدير جذوع الأشجار المقطوعة من الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص إلا مؤخَّراً، يكاد يكون هناك تطابق في رسوم القطع ورسوم التصدير التي تُفرض على كل من عقود إدارة الغابات وتراخيص الاستغلال الخاص، مما يعكس هذا الإسراع بالابتعاد عن عقود إدارة الغابات وتفضيل تراخيص الاستغلال الخاص عليها. لكن الفارق الرئيسي بينهما يتمثل في رسوم استئجار سطح الأرض. إذ تبين سجلات الشركة العامة للمراقبة أن عقود إدارة الغابات قد درت على الحكومة، منذ عام ٢٠٠٨، مبلغ ٠٤٧ ٣١٠ ١٦ دولارا، في حين أن الشركات ليست ملزمة بأن تؤدي لها رسوم استئجار الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص ولا أن تدفع رسوماً إضافيةً قبل إرساء العطاءات من أجل الحصول على تراخيص الاستغلال الخاص.

١٢٨ - وفي هذا السياق، وعلى النحو الذي جرى الإبلاغ عنه سابقا، يساور الفريق قلق خاص بشأن التشريع الذي اعتمده مجلسا النواب والشيوخ الليبريان والذي من شأنه أن يحول رسوم استئجار الأراضي من رسوم سنوية إلى رسوم تدفع مرة واحدة فقط (S/2011/757،

الفقرة ١٨٥). وقد وقع كلا المجلسين التشريعيين الليبريين هذا التشريع في عام ٢٠١٠، وهو منذ ذلك الحين قيد التوقيع عليه من الرئيسة جونسون سيرليف، مما سيسمح ببدء نفاذه.

المشاكل المتصلة بإصدار تراخيص الاستخدام الخاص

١٢٩ - استنتج الفريق من تحليله لما حصل عليه خلال التحقيق من عقود تراخيص الاستغلال الخاص، وسندات الملكية الأساسية، ومذكرات التفاهم والاتفاقات الاجتماعية أربع مسائل محورية يتسم بها مجمل عملية إصدار تراخيص الاستغلال الخاص، وهي: سوء تطبيق قانون حقوق المجتمعات المحلية؛ وتزوير أو غياب سندات ملكية الأراضي؛ وقيام مسؤولي الشركات بالتوقيع باسم المجتمعات المحلية؛ والأخطاء الإجرائية.

سوء تطبيق قانون حقوق المجتمعات المحلية

١٣٠ - نظرا لكون تراخيص الاستغلال الخاص لا تُمنح إلا فيما يتعلق بالأراضي الخاصة، فلا بد لطالبها أن يقدم لهيئة تنمية الحراجة، قبل إصدار الترخيص، سنداً صحيحاً يثبت الملكية الخاصة ويكون موثقاً من وزارة الأراضي والمعادن والطاقة. والقانون الليبري يتسم بالغموض عندما يتعلق الأمر بنوع السندات التي من شأنها أن تثبت الملكية الخاصة، وهذه مشكلة قانونية لم تُحلَّ قَطُّ على نحو كامل أو مباشر. بيد أن المادة ٢-٣ من قانون حقوق المجتمعات المحلية تنص على أن ''تُصنف الأراضي الحرجية التي تحاز في إطار سندات نقل الملكية إلى السكان الأصليين، وسندات ملكية الأراضي العامة، وعقود تفويت الأراضي العامة وشهادات ملكية الأراضي القبلية كأراضٍ حرجية جماعية'' وأن ''جميع السندات المشار إليها ... التي سبق توثيقها وتصديقها من وزارة الأراضي والمعادن والطاقة ولجنة الأراضي تصنف كأراضٍ حرجية جماعية''. وعليه، تخضع السندات الوارد ذكرها آنفا لقانون حقوق المجتمعات المحلية، وبالتالي فاستخدام آلية تراخيص الاستغلال الخاص أمر غير ملائم في هذه الحالات. وتبين للفريق بأن معظم تراخيص الاستغلال الخاص، إن لم تكن جميعها، تستند إلى سندات تخضع لقانون حقوق المجتمعات المحلية. ونظراً لمخالفة تلك التراخيص لقانون حقوق المجتمعات المحلية، فهي في الأساس تبدو باطلة قانونا، وبالتالي فقد تكون قد صدرت على نحو غير قانوني.

١٣١ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قام بينيديكت ساغبيه، مستشار هيئة تنمية الحراجة، الذي يتولى التحقق من سلامة المحتوى القانوني للعقود التي تبرمها الهيئة، بإبلاغ الفريق بأنه يعي أن الهيئة قد أصدرت بعض تراخيص الاستغلال الخاص بما يخالف القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة وقانون حقوق المجتمعات المحلية وفي غياب الشروط القانونية

للإجازة المسبقة، ولكنه يرى أنه، من الناحية العملية، يستحيل استيفاء الشروط القانونية للإجازة المسبقة التي ينص عليها القانون الوطني لإصلاح قطاع الحراجة من أجل الحصول على تراخيص الاستغلال الخاص. وأخبر السيد ساغبيه الفريق بأنه عوضا عن اتباع نص القانون، فقد فسره وطبقه بشكل يعتبره منطقيا في سياق أوجه الغموض القانوني وتحديات التطبيق. وعلى هذا النحو، فشروط الإجازة المسبقة التي ينص عليها القانون للحصول على تراخيص الاستغلال الخاص، أي توافر خطط الأعمال المستهدفة التي تبين القدرة التقنية والمالية، وخطط إدارة الأراضي، والاتفاقات الاجتماعية ودراسات تقييم التأثير على البيئة، لم تُطلب أو لم تخضع للتقييم قبل إصدار تراخيص الاستغلال الخاص. والفريق يقر بالغموض الذي يشوب القانون الليبري وطبيعته المتضاربة التي تظهر أحيانا، وجسامة التحديات التي تعوق تنفيذ القانون، ولا سيما في المسائل المتصلة بالأراضي. ومع ذلك، فتلك التراخيص، وإن صدرت وفق الشروط القانونية الصحيحة للإجازة المسبقة، فعقودها تكون في نهاية المطاف باطلة قانونا، فيما يبدو، لمخالفتها قانون حقوق المجتمعات المحلية.

١٣٢ - وإذا اعتبرت تراخيص الاستغلال الخاص باطلة ومخالفة للقانون الليبري، فقد يكون من شأن هذا تقويض أثر اتفاقَ الشراكة الطوعية بين ليبريا والاتحاد الأوروبي، الذي وُقع في ٩ أيار/مايو ٢٠١١ لمكافحة الشحن غير القانوني للأخشاب إلى أوروبا. ولكن الاتفاق يظل رهن المصادقة عليه من الهيئة التشريعية الليبرية؛ وفي غضون ذلك، ما زالت جذوع الأشجار الليبرية المقطوعة من الأراضي المشمولة بتراخيص الاستغلال الخاص تُشحَن إلى أوروبا وإلى أماكن أخرى. بيد أن أحد المنطلقات المحورية لهذا الاتفاق هو امتثال عملية قطع الأخشاب للقانون الليبري في كل مرحلة من مراحل العملية. ولأنه من الواضح أن العديد من تراخيص الاستغلال الخاص تخالف القانون الليبري، فبمجرد تصديق الاتفاق، يصبح شحن الأخشاب المقطوعة إلى أوروبا بموجب أي ترخيص من هذا النوع أمرا غير قانوني.

تزوير وغياب سندات ملكية الأراضي

١٣٣ - حصل الفريق على وثائق تعكس مخالفات مثيرة للقلق، وحالات بينة للاحتيال والتزوير والتلاعب وعدم الاتساق، بالإضافة إلى مشكلة إساءة تطبيق المدونة القانونية الليبرية المتعلقة بقطاع الحراجة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن ترخيصين للاستغلال الخاص، أحدهما في منطقة دويديان في مقاطعة ريفر سيس والآخر في المنطقة رقم ٣ في مقاطعة غراند باسا، يستندان إلى سند واحد من الواضح أنه مزور. فهذا السند مؤرخ عام ١٩٢٤ وموقع من الرئيس إيدوين باركلي (انظر المرفقين ٢٢ و ٢٣). لكن إيدوين باركلي لم يصبح رئيسا

لليبريا إلا في عام ١٩٣٠. وماكسويل غُوِي، القائم بأعمال وزير الأراضي والمناجم والطاقة، هو الذي وثق هذا السند في حالتي ترخيصي الاستغلال الخاص معا (انظر المرفق ٢٤).

١٣٤ - ولا تشمل سبعة من عقود تراخيص الاستغلال الخاص التي حصل عليها الفريق أي نسخ مصدقة من سندات الملكية الأساسية. ويفهم الفريق أن إرفاق نسخة مصدقة من السند بعقد ترخيص الاستغلال الخاص ليس إلزاميا من الناحية التقنية، إذ لا يتعين على مقدم الطلب سوى تقديم نسخة مصدقة من السند إلى هيئة تنمية الحراجة لإثبات الملكية الخاصة. ومع ذلك، فالطريقة التي اتبعتها الهيئة لتحديد الملكية في هذه الحالات السبع، دون دليل على وجود سندات ملكية أساسية، أمر غير واضح. وتحوز شركة Atlantic Resources اثنين من هذه العقود دون أن تكون مدعمة بسندات ملكية، في حين تحوز شركة Forest Ventine Incorporated اثنين آخرين. وكانت شركة EJ&J Investment هي الحائز الأصلي لأحد العقود، لكنها، وفقا للوثائق التي حصل عليها الفريق، نقلت هذا الترخيص إلى شركة Forest Ventine Incorporated في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق ٢٥). ولم تقدم هيئة تنمية الحراجة للفريق أي وثائق إضافية لتفسير سبب عدم إرفاق نسخ من سندات الملكية بغرض إثبات الملكية.

١٣٥ - ويبين الفحص الذي أجراه الفريق للسندات التي تقوم عليها عقود تراخيص بالاستغلال الخاص، وتحليل الوثائق الأخرى التي حصل عليها، أن هيئة تنمية الحراجة أصدرت بعض التراخيص لمساحات أكبر من تلك التي وردت في سندات ملكية الأراضي، وكلها تم توثيقها من قبل وزارة الأراضي والمناجم والطاقة. ومن أصل ٥٩ عقدا من عقود تراخيص الاستغلال الخاص التي حصل عليها الفريق، تبين أن ١٥ ترخيصا تتعلق بمساحات أكبر من تلك التي وردت في سندات ملكية الأراضي، وكان أحدها سافرا في هذا الشأن: وهو ترخيص الاستغلال الخاص لأرض في منطقة جو - ريفر مساحة أكبر ٢٥ مرة من المساحة الواردة في سند ملكيتها (انظر المرفق ٢٦). وقد تم توقيع هذا الترخيص في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وحصلت عليه في البداية شركة EJ&J لكنه انتقل فيما بعد إلى شركة Forest Venture في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويتعلق سبعة عشر ترخيصا من تراخيص الاستغلال الخاص بمساحات مساوية لتلك التي وردت في سندات الملكية، مما كان من نتيجته أن مناطق بأكملها سوف تخضع نظريا للامتيازات دون ترك أي أرض للمجتمعات المحلية لكسب الرزق والإعاشة. وفي ضوء المسائل الأكبر المتعلقة بحيازة الأراضي وحقوق الملكية، يشعر الفريق بالقلق من احتمال أن تصبح هذه المسائل مصدراً للنزاع بين الشركات والمجتمعات المحلية.

ادعاءات بحدوث تزوير وأخطاء في العملية

١٣٦ - عقد الفريق، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اجتماعات مع ممثلي المجتمعات المحلية التي تضررت من الامتيازات المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص في مقاطعتي غراند غيديه وسينو، وتحدث مع قادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ليبريا وتلقى شكاوى خطية من ممثلي مختلف المجتمعات المحلية. وادعى ممثلو هذه المجتمعات وقوع العديد من حالات تزوير الوثائق، والقيام غالبا بتزوير توقيعات أفراد من هذه المجتمعات على وثائق يتنازلون بموجبها فعليا عن مواردهم الحرجية. وأبلغ ممثلو عدد من هذه المجتمعات الفريق أيضا بأنهم لا يعلمون بوجود عقود تتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص ولا يعترفون بالعديد من الوثائق ذات الصلة التي أطلعهم الفريق عليها. وأبلغ شيخ يمثل منطقة كافالا في مقاطعة غراند غيديه الفريق بأن الشركة التي اتصلت بالمجتمع المحلي طالبة قطع الأشجار في غابته قدمت للمجتمع مبلغ ٤٠٠ دولار لتوقيع مذكرة تفاهم (انظر المرفق ٢٧ للاطلاع على دراسة للحالات الإفرادية التي انطوت على تزوير وأخطاء في العملية).

١٣٧ - ويعترف الفريق بأن ممثلي المجتمعات المحلية أو الأفراد قد يرون مصلحة لهم في الإدعاء بأن توقيعاتهم قد زورت أو أنهم لا علم لهم بالظروف التي أبرمت فيها العقود نظرا لأن عملية تراخيص الاستغلال الخاص برمتها تخضع حاليا لتدقيق مكثف. ومع ذلك، لا يزال القلق يساور الفريق إزاء هذه الادعاءات، لا سيما بالنظر إلى عدد الشكاوى التي استمع إليها الفريق، وكونها جاءت من مختلف أنحاء ليبريا.

مسؤولو الشركة الموقعون نيابةً عن المجتمعات المحلية

١٣٨ - حصل الفريق على وثائق تتعلق بثلاث حالات على الأقل قامت فيها شركات قطع الأشجار التي أبرمت معها عقود تتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص بتوقيع تلك العقود نيابة عن المجتمعات المحلية المعنية. وفقا للعقود المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص التي تم الحصول عليها من هيئة تنمية الحراجة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قامت رئيسة وكبيرة الموظفين التنفيذيين لشركة EJ&J للاستثمار، إليزا د. ج. كرونيان بالتوقيع بالنيابة عن أفراد قبيلة ديغبا ومواطني منطقة جو - ريفر للحصول للشركة على ترخيصين من تراخيص الاستغلال الخاص (كلاهما نقل فيما بعد إلى شركة Forest Venture على النحو المشار إليه أعلاه) وكذلك قام جيمس ج. كارتو نائب رئيس عمليات شركة فرانك بروك لقطع الأخشاب، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، بالتوقيع نيابة عن مواطني منطقة غباو الإدارية للحصول على ترخيص للاستغلال الخاص في مقاطعة غراند غيديه. وقد أبلغ ممثلو المجتمعات المحلية الفريق بأنهم لم يأذنوا لهؤلاء الأفراد أو الشركات بالتوقيع نيابة عنهم، ولم يعثر الفريق على أدلة تشير إلى أن المجتمعات المحلية منحت هؤلاء الأفراد موافقة صحيحة على تمثيلها

(انظر المرفق ٢٨ للاطلاع دراسة لحالات إفرادية وقع فيها مسؤولو شركة نيابة عن المجتمعات المحلية).

دراسة الشركات الحاصلة على تراخيص الاستغلال الخاص

١٣٩ - درس الفريق وضع الشركات التي منحت حقوق قطع الأشجار من خلال آلية تراخيص الاستغلال الخاص. ووفقا لـ ٥٩ عقدا من عقود تراخيص الاستغلال الخاص، حصل عليها الفريق إلى جانب وثائق أخرى، فإن أكبر ثلاث شركات حائزة للأراضي بموجب عقود تراخيص الاستغلال الخاص هي Atlantic Resources Limited، و Forest Venture Incorporated، و South Eastern Resources Incorporated. حيث تحوز تلك الشركات مجتمعة ما مساحته ٤٦٣ ٤١١ ١ هكتاراً من الأراضي بموجب تراخيص الاستغلال الخاص، مما يمثل ٦١ في المائة من مجموع الأراضي المشمولة بتلك التراخيص. ويشكل ٢٩ عقدا من عقود تراخيص الاستغلال الخاص في حوزة هذه الشركات ما يقرب من نصف تلك العقود كلها، التي حصل عليها الفريق. ويلاحظ الفريق أن ٩٤ في المائة من الأراضي التي وزعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كما ورد أعلاه، كانت لهذه الشركات الثلاث، مما يشكل ١٦ من أصل ١٧ ترخيصا من تراخيص الاستغلال الخاص صدرت في ذلك اليوم. وقد حصلت شركة Atlantic Resources على ١٢ ترخيصا من تراخيص الاستغلال الخاص تغطي ٣٤٤ ١١٥ هكتارا، وحصلت شركة Forest Venture على ١١ ترخيصا تغطي ٧٨٧ ٤٩٨ هكتارا؛ وحصلت شركة South Eastern Resources على ٦ تراخيص تغطي ٥٦١ ٥٦٨ هكتارا. ولوضع هذه الأرقام في إطارها السليم، حدّ القانون الليبري عقود إدارة الغابات - أكبر امتيازات قطع الأشجار - بحيث لا تتجاوز ٠٠٠ ٤٠٠ هكتار من الأرض متصلة.

١٤٠ - وتبدو هيئة تنمية الحراجة حائرة إزاء تراخيص الاستغلال الخاص التي حصلت عليها شركة Atlantic Resources مقارنة بالتراخيص التي في حوزة شركتي South Eastern Resources و Forest Venture. فقد لاحظت الهيئة، من خلال قائمة قدمت إلى مجلسها في شباط/فبراير ٢٠١٢، أن شركة Atlantic Resources لديها ١٦ ترخيصا من تراخيص الاستغلال الخاص. (انظر المرفق ٢٩). ولم تقدم الهيئة وثائق تبرر الأرقام الصادرة عنها، واكتفت بإدراج أسماء المناطق والقبائل التي صدرت بشأنها تراخيص الاستغلال الخاص. وقد درس الفريق هذه المعلومات مع الوثائق الإضافية التي حصل عليها من الهيئة وغيرها من المصادر التي تبين فيما يبدو أن أربعة من تراخيص الاستغلال الخاص التي نسبتها الهيئة إلى شركة Atlantic Resources تديرها في الواقع شركة South Eastern Resources، على حين أن

هنـاك خمـسة تـراخيص منـسوبة إلى شـركة Atlantic Resources تـديرها بـدلا منـها شـركة Forest Venture.

١٤١ - ويمكن أن يعزى الخلط داخل هيئة تنمية الحراجة جزئيا إلى كـون أغوسطوس أبـرام، مـدير الغابـات والتخطـيط في شـركة Atlantic Resources، وجـه ١٠ رسـائل على الأقـل إلى الهيئـة طالبـا إليهـا اتخـاذ إجـراء نحـو الموافقـة علـى إصـدار تـراخيص اسـتغلال خـاص لـشركة Atlantic Resources و شـركة South Eastern Resources وشـركة Forest Venture. وكتبـت ثمـاني مـن هـذه الرسـائل الـتي حـصل عليهـا الفريـق علـى ورق يحمـل شـعار شـركة Atlantic Resources وكتبت رسالتان على ورق يحمل شعار شركة Forest Venture (انظر المرفق ٣٠). ونـشأ مزيـد مـن الخلـط لأن أبـرام كـان يمثـل الـشركات الـثلاث المختلفـة عنـد التفاوض مع المجتمعات المحلية. وحصل الفريق على نسخ من مذكرات التفاهم الموقعة بين المجتمعات المحلية وشركة Forest Venture التي وقعها أبرام نيابة عنها، وكان شاهد العقد بنجامين كوفي مساعد مدير التخطيط في شركة Atlantic Resources (انظر المرفق ٣١). كذلك، حصل الفريق على نسخ من مذكرات التفاهم الموقعة بين المجتمعات المحلية وشركة South Eastern Resources التي وقعها أبرام نيابة عن هذه الشركة، ووقع كوفي أيضا بصفته شاهدا. وحصل الفريق أيضاً على وثيقة مرسلة من كوفي إلى هيئة التحقيق الخاصة المستقلة على ورق يحمل شعار شركة South Eastern Resources ويتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص التي بحوزة هذه الشركة (انظر المرفق ٣٢).

١٤٢ - وطلب الفريق إيضاحات بشأن عقود الحراجة التي تبدو مترابطة التي وقعتها الشركات الثلاث التي بحوزتها ٢٩ ترخيصا من تراخيص الاستخدام الخاص. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أبلغ هان دونغ شون، المدير العام لشركة Atlantic Resources وأبرام أغوسطوس، الفريق بأن شركتي Forest Venture و South Eastern Resources هما شركتان شقيقتان لشركة Atlantic Resources. ويشير الفريق إلى حصوله على وثائق تبين أن كيانا يدعى Gbarpolu Resources Incorporated يحمل ترخيصا من تراخيص الاستغلال الخاص لمساحة كبيرة قدرها ١٢٢ ٩٧٢ هكتارا في منطقة كونغبا، بمقاطعة غباربولو، له صلة أيضا بهان دونغ شون. وقد وقع هذا الشخص بصفته المسؤول التنفيذي الأول في شركة Gbarpolu Resources على اتفاق لإدارة الغابات بين Gbarpolu Resources ومواطني كونغبا (انظر المرفق ٣٣). علاوة على ذلك، عندما قدمت شركة South Eastern Resources وثائق عن مجموع موجوداتها من تراخيص الاستغلال الخاص إلى هيئة التحقيق الخاصة المستقلة، أدرجت فيها الترخيص الخاص بمنطقة كونغبا دون الإشارة إلى شركة Gbarpolu Resources.

وقام بتقديمها بنجامين كوفي على ورق يحمل شعار شركة Southeast Resources (انظر المرفق ٣٤).

١٤٣ - وطلب الفريق وثائق تأسيس الشركات من السجل التجاري الليبري للتمييز بين كل من شركة Atlantic Resources Limited و South Eastern Resources Incorporated و Forest Venture Incorporated. وقد تعذر في عدة حالات تحديد حصص الأسهم نظرا لإصدار أسهم مملوكة لحاملها أو أسهم غير مخصصة في تلك الشركات. وعلى سبيل المثال, تم تأسيس شركة South Eastern Resources في ليبريا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بما مقداره ١٠٠ سهم: سهم واحد باسم ف. موساه دين الإبن، و ٩٩ سهما مدرجة دون تخصيص. وأدرجت عناوين مختلفة للشركة، فهي مرة في شارع كاري بمونروفيا، ومرة في تقاطع شارع رحاب، في منطقة بينسفيل، في مقاطعة مونتسيرادو (انظر المرفق ٣٥).

١٤٤ - وقام ماثيوز جلاه بتأسيس شركة Atlantic Resources في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بـ ١٠٠ سهم، كلها مملوكة لحاملها غير معروف الهوية (انظر المرفق ٣٦). وسجل عنوان شركة Atlantic Resources مرة في شارع راندال بمونروفيا، ومرة في تقاطع شارع رحاب، بمنطقة بينسفيل، وهو فيما يبدو نفس العنوان الذي استخدمته شركة South Eastern Resources في وثائق تأسيسها. وطلب الفريق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ معلومات إضافية من مؤسس شركة Atlantic Resources ماثيوز جلاه، من خلال رقم هاتفي لهذا الشخص أدرج في وثائق تأسيس الشركة. غير أن الشخص الذي رد على الهاتف في ذلك الرقم زعم أنه لا يعرف جلاه، وذكر أنه ليست له أي علاقة بشركة Atlantic Resources، لكنه يعمل في شركة Euro Logging. ورفض هذا الشخص تقديم مزيد من التفاصيل إلى الفريق.

١٤٥ - وأبلغت منظمات غير حكومية دولية ومحلية، فضلا عن عدد من المسؤولين الحكوميين، الفريق بأن شركة Atlantic Resources Limited هي أحد فروع شركة Samling Global limited، أو تربطها علاقات إدارية أخرى بتلك الشركة الماليزية. وأبلغ هان دونغ شون المدير العام لشركة Atlantic Resources الفريق بأن شركته ليست متفرعة عن شركة Samling، لكن رئيس شركة Samling يملك معظم أسهم شركة Atlantic Resources بصفة شخصية. وكان هان دونغ شون يعمل من قبل في شركة Samling في ماليزيا وقام باستقدام العديد من الموظفين الآخرين من تلك الشركة.

١٤٦ - وقد تأسست شركة Forest Venture في ليبريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتم تعديل المواد التأسيسية للشركة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١. وقبل التعديل،

كانت ملكية الشركة مقسمة بالتساوي بين ثلاثة أشخاص هم هان دونغ شون ومدينا ويصا والسفير جون غبيدزي، حيث تبلغ حصة كل منهم من الأسهم ٣٣,٣ (انظر المرفق ٣٧). ويلاحظ الفريق أن مدينا ويصا كانت تشغل في السابق منصب مدير ديوان الحكومة، وكذلك رئيسة حملة إعادة انتخاب الرئيسة جونسون سيرليف في عام ٢٠١١ ؛ أما السفير جون غبيدزي فهو رجل أعمال ليبري. وبعد التعديل الذي أدخل في عام ٢٠١١ على المواد التأسيسية لشركة Forest Venture، آلت ملكية ٩٥ في المائة من أسهمها إلى شركة Richmax Investment Overseas Limited الماليزية، وبقي ٥ في المائة من الأسهم في حوزة السفير جون غبيدزي في منروفيا، وفقا لوثائق الشركة التي حصل عليها الفريق (انظر المرفق ٣٨).

١٤٧ - وحصل الفريق على وثائق تتعلق بشراكة تجارية أخرى بين هان دونغ شون وويصا وغبيدزي تحت اسم Consolidated Marines Transport. ووفقا للمواد التأسيسية لهذه الشركة، التي سجلت في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، يملك كل شخص من هؤلاء الثلاثة ٢٤ سهما في الشركة، من أصل ما مجموعه ١٠٠ سهم تم توزيعها على الشركة. ولم يلاحظ الفريق وجود أي تعديلات في الوثائق التأسيسية الأصلية للشركة (انظر المرفق ٣٩).

١٤٨ - هذا، ويلاحظ الفريق كذلك أن أوغسطوس أبرام، مدير شؤون الغابات والتخطيط في شركة Atlantic Resources، قام بتأسيس شركة Prime Africa Petroleum في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان عنوان أبرام الذي ذكر في وثائق تأسيس الشركة هو عناية شركة Atlantic Resources Ltd الجناح رقم ٤٢. وعلاوة على ذلك، فقد ورد اسم جون غبيدزي في الوثائق بوصفه ''الشخص الذي لديه الصلاحيات''، أما عنوانه فكان أيضا عناية شركة Atlantic Resources Ltd الجناح رقم ٤٢ (انظر المرفق ٤٠).

الإجراءات التي اتخذتها حكومة ليبريا لمعالجة حالة تراخيص الاستغلال الخاص

١٤٩ - في أوائل عام ٢٠١٢، عقد مجلس إدارة هيئة تنمية الحراجة عددا من الاجتماعات العاجلة لمناقشة تكاثر تراخيص الاستغلال الخاص، واتخذ قرارا بوقف أنشطتها. فوفقاً لمحضر اجتماع المجلس المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قرر المجلس وقف إصدار أي تراخيص جديدة من تراخيص الاستغلال الخاص إلى حين اعتماد ونشر لوائح ومبادئ توجيهية تنظم مثل هذا الإصدار. وطلب المجلس إلى الهيئة الشروع فورا في صياغة اللوائح والمبادئ التوجيهية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أي بعد ستة أشهر، شكل موزيس ووغبيه، المدير العام للهيئة لجنة صياغة تشترك في رئاستها الهيئة ومعهد التنمية المستدامة، وهو منظمة ليبرية من منظمات المجتمع المدني؛ وتضم في عضويتها لجنة الأراضي، والمكتب الوطني للامتيازات،

ووزارة العدل؛ وشاركت في أعمالها بصفة مراقب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والشركة العامة للمراقبة. وعقدت اللجنة مشاورة عامة في ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠١٢، وشرعت في عقد اجتماعات أسبوعية. وفي الوقت الحاضر، تعقد اللجنة اجتماعات على أساس مخصص لصياغة هذه اللوائح والمبادئ التوجيهية.

١٥٠ - وفي الاجتماع المشار إليه آنفا، الذي عقده مجلس إدارة هيئة تنمية الحراجة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، سحب المجلس جميع تراخيص الاستغلال الخاص باستثناء أربعة صنفتها الهيئة باعتبارها تراخيص ''فاعلة'' (تعرّف بأنها تلك المسجلة في نظام سلسلة المسؤوليات للشركة العامة للمراقبة)؛ ريثما يعاد النظر فيها، وربما يعاد التفاوض بشأنها بما يتفق مع اللوائح التي سيتم إرساؤها. واتخذ المجلس أيضا قرارا بوقف تفعيل تراخيص أخرى للاستغلال الخاص. غير أنه يتضح من المستندات التي قدمتها الشركة العامة للمراقبة أن مجموع التراخيص المسجلة بناء على تعليمات من الهيئة كان ١١ ترخيصا في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٢. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، ارتفع المجموع إلى ١٨ ترخيصا. وتمثل هذه الزيادات في عدد تراخيص الاستغلال الخاص انتهاكاً سافراً لقرار المجلس بوقفها. ولما كان الأمر يتعلق بتراخيص أصبحت مدرجة في نظام سلسلة المسؤوليات للشركة العامة للمراقبة، فقد شرعت الشركات العاملة بموجب تراخيص الاستغلال الخاص في قطع الأشجار وشحن الأخشاب. ويضاف إلى ذلك أنه لم يتم حتى الآن إعادة التفاوض بشأن أي عقود لتراخيص الاستغلال الخاص وكانت جميع التراخيص الموجودة - المرجح أن تزيد على ٦٥ ترخيصاً - لا تزال صالحة.

١٥١ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، واستجابة للضغوط المحلية والدولية، قررت الرئيسة جونسون سيرليف وقف المدير العام لمجلس هيئة تنمية الحراجة، موزيس ووغبيه عن العمل، وأمرت بوقف جميع أنشطة تراخيص الاستغلال الخاص، وأنشأت هيئة التحقيق المستقلة الخاصة لإجراء مراجعة كاملة لعملية إصدار تراخيص الاستغلال الخاص. وعينت الرئيسة جيمس دوربو جاله لرئاسة هذه الهيئة المؤلفة من عشرة أعضاء من الخبراء القانونيين وأعضاء المجتمع المدني، بالإضافة إلى مستشارين خارجيين من دائرة الغابات في الولايات المتحدة، و الاتحاد الأوروبي والوكالة الليبرية لحماية البيئة. وكُلِّفت الهيئة بجمع كل الأدلة المستندية المتعلقة بإصدار التراخيص؛ وإجراء تحليل للامتثال للقانون، وتقديم توصيات بشأن ما يُتخذ من إجراءات لمعالجة الوضع. وتجيز تعليمات الرئيسة أيضا للهيئة تقديم توصيات بفرض عقوبات إدارية أو مدنية أو جنائية. وأنيطت بهيئة التحقيق المستقلة الخاصة أيضا مهمة إجراء تحقيق في مدة أقصاها ٧٥ يوما يعلن بعدها، في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لعلم الجميع، النتائج التي خلص إليها.

١٥٢ - واجتمع الفريق بأعضاء هيئة التحقيق المستقلة الخاصة في أيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وسلمهم جميع الأدلة المستندية التي جمعها. ونظرا لعدم وجود المستندات المناسبة فيما يتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص، وبخاصة من جانب هيئة تنمية الحراجة، أوصى الفريق بأن توجه هيئة التحقيق المستقلة الخاصة نداء عاما يدعو فيه جميع ملاك ووكلاء الأراضي والمجتمعات المحلية أو غيرهم إلى أن يقدموا إليه جميع المستندات ذات الصلة. وقد بثت هيئة التحقيق المستقلة الخاصة في وقت لاحق، في شتى أنحاء البلد، إعلانات عبر الإذاعة، وفي الصحف تلتمس فيها موافاتها بجميع المستندات المتاحة المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص. وأسفر ذلك عن مدّه بعدد كبير من المستندات من بينها مستندات عديدة لم تكن هيئة تنمية الحراجة قد قدمتها إلى هيئة التحقيق أو الفريق. وسيساعد هذا الأمر هيئة التحقيق على أداء مهمتها. بيد أن الفريق يشعر بالقلق لأن أعضاء هيئة التحقيق الذين يعملون بدون مقابل، إلى جانب قيامهم بعملهم في وظائف بنظام الدوام الكامل، لن يجدوا الوقت الكافي ولا الموارد الكافية لجمع المعلومات الضرورية للقيام بالبحث الميداني اللازم لإجراء تقييم شامل لحالة تراخيص الاستغلال الخاص.

١٥٣ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، رفع اتحاد شركات قطع الأشجار الحائزة لتراخيص الاستغلال الخاص دعوى قضائية ضد هيئة تنمية الحراجة، دفعت فيها بأن قرار وقف التراخيص الذي فرضها مجلسها مخالف للقانون وطلبت نقضه. وبعد جلستين، أصدرت المحكمة حكما بوقف التنفيذ، وقضت بأن المجلس لا يحق له وقف أنشطة أذنت بها هيئة حكومية. ووصلت القضية إلى المحكمة العليا في ليبريا التي قضت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بسلامة قرار الوقف من الناحية القانونية. غير أنه لم يتم الخوض في المسألة الأكبر، مسألة سلامة تراخيص الاستغلال الخاص وإصدارها. وفي غياب حكم قانوني من هذا القبيل، يتواصل العمل بهذه التراخيص التي يبدو أنها تنتهك القانون الليبري.

ثامنا - الزراعة

١٥٤ - ما زالت الهياكل الأساسية المتهالكة والفرص المحدودة للوصول إلى الأسواق، ونقص التمويل تعوق تنمية القطاع الزراعي في ليبريا. ورغم أن ليبريا تعتمد كثيرا على استيراد المنتجات الزراعية، فإن التركيز الاستراتيجي الحالي فيها في مجال التنمية الزراعية ينصب على مشاريع لمزارع واسعة لمحصول زراعي واحد تتطلب إزالة مساحات شاسعة من الغابات وبخاصة لإنتاج زيت النخيل.

١٥٥ - وبحث الفريق القضية المتعلقة بشركة Golden veroleum (Liberia)/incorporated (GVL) العاملة في منطقة بوتاو في مقاطعة سينو، والتي لم تنفك تتجه نحوها الأنظار المحلية والدولية في أعقاب ادعاءات مجتمعات محلية بتدنيس أراض مقدسة، وانتهاك مبادئ ومعايير المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام، وانتهاك الإجراءات الجديدة للمائدة المستديرة المتعلقة بالمزروعات، وطرد النشطاء المحليين بالقوة وترهيبهم. ويساور الفريق القلق من إمكان نشوب نزاع على الأراضي في المستقبل القريب، نظراً للعداء الراهن بين المجتمعات المحلية المذكورة وشركة GVL في هذه المرحلة المبكرة من عملياتها.

١٥٦ - وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، دخلت الحكومة وشركة GVL في اتفاق امتياز مدته ٦٣ عاما يغطي مساحة قدرها ٠٠٠ ٢٣٠ هكتار، وبهدف جلب استثمارات تشتد الحاجة إليها في القطاع الخاص إلى ليبريا لتعزيز النمو. غير أنه، خلال التحقيقات التي أجراها الفريق، قام بزيارة إلى مزارع شركة GVL، وإلى المجتمعات المحلية الواقعة داخل منطقة الامتياز، وخلص إلى أن النمو قد لا تعود منافعه على المجتمعات المحلية على نحو متناسب. فالشركة التي تعتزم ضخ ١,٦ بليون دولار من الاستثمارات خلال فترة الامتياز، لم تستثمر حتى الآن إلا ما يقل عن ٤٠ مليون دولار لزراعة مساحة أولية قدرها ٠٠٠ ٨ هكتار، وإنشاء مشتل لنخيل الزيت. وقد أبلغت إدارة الشركة الفريق أنها تعاقدت منذ بدء العمليات، مع ٥٠٠ شخص من الذين هم أساسا عمال غير مهرة، وأنها تعتزم التعاقد، مع توسّعها، مع ٥٠٠ شخص آخر لزراعة مساحة قدرها ٠٠٠ ١٥ هكتار.

١٥٧ - ومع توسع الشركة، ستمتد مساحاتها المزروعة لتبلغ وتغطي أماكن وجود المجتمعات المحلية العديدة التي ستصبح عندئذ داخل مساحة الامتياز البالغة ٠٠٠ ٢٣٠ هكتار. ويشعر الفريق بقلق بالغ لأن الشركة تعتزم تخصيص مناطق مساحة كل منها ٤٠ هكتار فقط لكل مجتمع محلي تفصل بينها وبين المزرعة مساحة عازلة قدرها ٢٠٠ متر فقط، ولتكون مناطق للمجتمعات المحلية تستخدمها لزراعة الكفاف والصيد. ويرى الفريق أن ذلك قد لا يكون كافيا لتلبية احتياجات أبناء المجتمعات المحلية على نحو مستدام. وحتى إذا ما كان ذلك كافيا لتلبية احتياجاتهم الحالية، فإن المنطقة العازلة البالغة ٢٠٠ متر سوف تجعل من المجتمعات المحلية مجموعة من الجزر المنعزلة داخل مساحة الامتياز، وهو ما من شأنه أن يحد من فرص نموها. ولما كان دعم النمو خارج منروفيا، هو الهدف المعلن للحكومة، فإن الامتياز الممنوح لشركة GVL هو مثال على إهدار فرصة لدمج خطط للنمو الريفي في أحد أضخم استثمارات القطاع الخاص في ليبريا.

١٥٨ - وأبلغت هيئة تنمية الحراجة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية الفريق أن هناك داخل مساحة الامتياز الممنوح لشركة GVL أراض حرجية للمجتمعات المحلية عينت الهيئة حدودها. ووفقا للهيئة والمجتمعات المحلية التي زارها الفريق، فإن هناك على الأقل غابتين للمجتمعات المحلية جرى تعيين حدودهما وإعداد مستنداهما، على حين توجد غابات أخرى أحيط بها علما، ولكن حدودها لم تعين على النحو الواجب. ولا تزال أعمال إزالة الغابات لإقامة مزارع على أراضيها مستمرة، وربما توجد بينها غابات أزيلت بدون موافقة المجتمعات المحلية.

١٥٩ - ويبدو أن شركة GVL لم تف بالتزاماتها المنوطة بها بموجب إجراءات المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام المتعلقة بالمزارع التي تقتضي من الشركات تقديم إخطار عام قبل ثلاثين يوما من القيام بأي عمل من أعمال الإزالة أو الزرع، أو من أعمال تطوير الهياكل الأساسية. وينبغي نشر الإخطار العام على الموقع الشبكي للمائدة المستديرة، غير أنه وقت إعداد التقرير، لم يكن صدر عن شركة GVL أي من هذه الإخطارات.

١٦٠ - وكانت منظمة غير حكومية محلية تسمى ''أبناء المجتمعات المحلية في مقاطعة سينو المتضررون من أنشطة شركة Golden Veroleum''، قد حددت هذه الشواغل في شكوى رسمية أرسلتها إلى صلاح الدين يعقوب رئيس المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام، في كوالا لمبور، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وحدّدت الشكوى انتهاكات الإجراءات الجديدة للمائدة المستديرة المتعلقة بالمزروعات، ووجوب توجيه إخطار قبل ٣٠ يوما، وتضمنت الشكوى أيضا ادعاءات بقيام الشرطة بأعمال ترهيب بحق نشطاء محليين واعتقالهم بصورة غير قانونية. وتأتي هذه الشكوى المحددة في أعقاب مجموعة شكاوى أخرى قدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى المائدة المستديرة بشأن أنشطة أخرى لشركة عاملة في غرب ليبريا، هي شركة سيمي داربي الحائزة على امتياز لاستغلال نخيل الزيت (انظر S/2011/757)، وبخاصة أعمال ينظر إليها محليا على أنها مخالفات تتعلق بالمزروعات، والإخطار، والتعدي على أراضي المجتمعات المحلية.

١٦١ - وفي الوقت الذي يبدو فيه أن النزاع بين المجتمعات المحلية والشركات لا ينفك يتزايد، فإن من الملّح أن تصرّ المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام على أن يلتزم أعضاؤها التزاماً صارماً بمبادئها ومعاييرها. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على الشركات العاملة في بيئات هشة خارجة لتوها من نزاع حيث توجد مجتمعات محلية في سبيلها إلى التعافي بعد طول تمزق وتشرد يتعين إشراكها بصورة جوهرية في تقرير مستقبلها وتنمية

أراضيها. ويساور الفريق القلق من أن عدم السماح للمجتمعات المحلية بأداء دور ريادي في تشكيل مستقبلها ربما يؤدي إلى نشوب نزاع في المستقبل.

١٦٢ - ونظرا لحجم هذه الامتيازات الزراعية، ومنحها على أساس أن أراضيها غير مرهونة بأي مطالبات قانونية، فإن الفريق يساوره القلق مما قد ينطوي عليه هذا الأمر من نزاعات كثيرة بشأن مستندات ملكية الأراضي، فضلا عن انتهاكات حقوق مالكيها. فلربما قوض هذا الأمر السلام والأمن في المناطق الريفية النائية، وعرَّض حكومة ليبريا لتبعات قانونية ومالية تترتب على مطالبات المجتمعات المحلية بالتعويض، وعلى خروقات محتملة للعقود المبرمة مع شركات دولية.

تاسعا - تجميد الأصول وحظر السفر

١٦٣ - تتضمن قائمة تجميد الأصول حاليا أسماء تسعة أشخاص و ٣٠ شركة في حين تشمل قائمة حظر السفر أسماء ٢٥ شخصا. ورفعت اللجنة من القائمة أسماء ما مجموعه ٢٠ فردا في ٣ تموز/يوليه (١)، و ١٠ تموز/يوليه (١)، و ٢٤ تموز/يوليه (١٧) و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (١)؛ وكان الأفراد الـ ١٧ الذين رُفعت أسماؤهم من القائمة في ٢٤ تموز/يوليه يحملون جميعهم الجنسية الليبرية.

١٦٤ - والتمس الفريق خلال ولايته المساعدة من تسع دول أعضاء بشأن المعلومات المتعلقة بالأصول المملوكة للأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة وما إن كانوا قد انتهكوا حظر السفر المفروض عليهم. وتلقى الفريق ردا واحدا على تلك الطلبات. ويرد في تقرير الفريق المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أنه قدم طلبات إلى ٢٣ دولة من الدول الأعضاء وإمارتين وإقليم واحد من أقاليم ما وراء البحار، وأنه تلقى في المقابل خمسة ردود خلال الفترة المشمولة بولايته، وردا آخر ورد بعد فترة ولايته (S/2011/757, الفقرتان ١١٤ و ١٤٦). وخلال الفترة المشمولة بالولاية الحالية، لم يتلق الفريق من حكومة ليبريا أي معلومات بشأن تجميد الأصول المملوكة للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أو سفرهم. ويلاحظ الفريق أن أسماء الأفراد المذكورين في قائمة حظر السفر لم تسلم إلى الإنتربول لإدراجها في الإخطارات الخاصة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصيغتها التي اعتمدتها بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا.

١٦٥ - وأجرى الفريق تحقيقات مفصلة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات عبر الحدود، ولم يجد أي دليل على ضلوع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة في هذه الأنشطة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أبلغت حكومة ليبريا الفريق أن شخصا يحمل

الجنسية الليبرية من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمتي تجميد الأصول وحظر السفر كان ضالعا في تهريب أسلحة إلى ليبريا قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١، ولكنها لم تعط سوى تفاصيل قليلة أخرى.و لم يعثر الفريق خلال الفترة المشمولة بولايته الحالية على أدلة تؤيد هذه المعلومات.

١٦٦ - وأُبلغ الفريق أيضا أن حكومة ليبريا بحوزتها معلومات عن شخص آخر من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، يقال إنه كان ضالعا في تمويل الهجمات التي شنت عبر الحدود في عام ٢٠١٢ من ليبريا على كوت ديفوار. وسعى الفريق إلى الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن هذا الإدعاء، ولكن الحكومة الليبرية لم تقدم معلومات إضافية. وخلال التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن تمويل الهجمات عبر الحدود، والشبكات التي تقدم الدعم إلى المقاتلين الذين يقومون بتلك الهجمات، لم يجد أي معلومات تؤيد الإدعاءات المتعلقة بذلك الشخص. كذلك، أبلغ فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الفريق أنه ليست لديه أي معلومات بشأن ما يقال عن أنشطة هذا الشخص. وقد رفع اسمه الآن من القائمة.

١٦٧ - وأُبلغ الفريق في عدة مناسبات بادعاءات بأن شخصا يحمل الجنسية الليبرية مدرج في قائمة حظر السفر قد سافر من إحدى دول المنطقة إلى ليبريا لتجنيد جنرالات سابقين في الجبهة الوطنية القومية الليبرية لشن هجمات داخل كوت ديفوار انطلاقا من ليبريا. ولئن كان الفريق يرى أن هذه المعلومات المتعلقة بالتجنيد معلومات ذات مصداقية، إلا أنه لم يستطع أن يتأكد من ضلوع هذا الشخص.

عاشرا - التوصيات

حظر توريد الأسلحة

١٦٨ - يكرر الفريق توصيته السابقة بأن تنشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فريقا عاملا مشتركا يكون معنيا بالمرتزقة الليبريين وأفراد الميليشيات الإيفوارية الذين يعيشون في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. ويلاحظ الفريق شح المعلومات المتوافرة عن الحالة الراهنة وتنظيم المرتزقة الليبريين وقادة أفراد الميليشيات الإيفوارية الذين يعيشون في ليبريا. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق أن هناك قدرا ضئيلا من التفاعل بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وهذه الجماعات. وهذا التفاعل، إنما هو أيضا الأسلوب الأولي لاستقاء معلومات جوهرية بشأن الهجمات الوشيكة، وشبكات الدعم المالي، ومواقع مخابئ الأسلحة.

١٦٩ - ويرحب الفريق بإنشاء وحدة حدودية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ويوصي الفريق بأن توضح البعثة المهمة المنوطة بهذه الوحدة والعمل الذي ستقوم به في ما يتعلق بأمن

الحدود، ولا سيما بشأن الهجمات عبر الحدود التي يشنها المقاتلون الذين يعيشون في ليبريا، وأن تسند بناء على ذلك إلى الأقسام المعنية في البعثة مهمة معالجة هذه المسائل. ويوصي الفريق أيضا بأن يقدم عنصر البعثة المعني ببسط سلطة القانون المساعدة في بناء قدرات وزارة العدل (بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية) في حالة ما إذا قام المرتزقة وأفراد الميليشيات بهجمات على كوت ديفوار انطلاقا من حدودها مع ليبريا. وينطوي هذا الأمر على أهمية خاصة فيما يتعلق بتعهد قاعدة بيانات تتضمن أسماء قادة المرتزقة والميليشيات العاملين في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، وبخاصة إجراء تحقيقات مع من يشتبه بأنهم من مرتكبي الهجمات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومحاكمتهم (بما في ذلك توجيه التهم إليهم). لذلك، يوصي الفريق البعثة بتقديم فريق من محققي الشرطة الدوليين الذين يمكنهم تدريب الشرطة الوطنية الليبرية تدريبا مكثفا في مجال أمن الحدود، بما في ذلك من خلال التوجيه الميداني فيما يتعلق بإقامة دعاوى ذات مصداقية للعرض على المدعين العامين. كذلك يوصي الفريق البعثة بالمساعدة في إنشاء برنامج للتدريب المكثف على المقاضاة لمجموعة صغيرة من المدعين العامين الليبريين الذين سوف يُعهد إليهم بدعاوى من هذا القبيل، وتقديم موجهين دوليين يمكنهم إسداء المشورة لهم.

١٧٠ - وإضافة إلى توصية الفريق السابقة بأن تنشئ البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فريقا عاملا مشتركا معنيا بالمرتزقة الليبريين وعناصر الميليشيات الإيفوارية المقيمين في منطقة الحدود الليبرية - الإيفوارية، يوصي الفريق حكومتي ليبريا وكوت ديفوار بإنشاء آلية مقابلة لتيسير المبادلات الرباعية. كما ينبغي لحكومة ليبريا ضمان تقاسم المعلومات المتعلقة بالمرتزقة والميليشيات داخل أجهزتها الأمنية وتنسيق عمل هذه الأجهزة تنسيقا فعالا مع جهات منها وزارة العدل. كما يوصي الفريق حكومة ليبريا، وبخاصة وزارة العدل، أن تطلب، بالتنسيق مع البعثة فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات المتعلقة بأمن الحدود، المذكورة أعلاه، المزيد من التدريب على التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بأمن الحدود، من المحكمة الجنائية الدولية، والإنتربول، ومعهد التحقيقات الجنائية الدولية.

١٧١ - وينبغي أن تكفل وزارة العدل الليبرية والبعثة الرقابة السليمة على الأسلحة والذخائر التي تستردها الشرطة الوطنية الليبرية، ولا سيما من خلال مسك سجلات شاملة لجميع الأسلحة والذخيرة التي دُمّرت، بما في ذلك أخذ صور لأختام المصنع والأرقام المتسلسلة لكل قطعة سلاح. وينبغي لشرطة الأمم المتحدة، في إطار الولاية المنوطة بها في مجال بناء القدرات، مساعدة الشرطة الوطنية الليبرية في إنشاء قاعدة بيانات شاملة لسجلات الأسلحة والذخائر. ويوصي الفريق بتبادل هذه المعلومات على أساس منتظم مع خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويجب على حكومة ليبريا ضمان قيام أجهزتها الأمنية

الوطنية بتقديم كل الأسلحة والذخائر المستردة إلى الشرطة الوطنية الليبرية في حينها وأن تتيح وصول البعثة لتلك الأسلحة والذخائر.

١٧٢ - ويوصي الفريق بأن تعزز اللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة التوطين، بدعم من المفوضية، فرز اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، وأن تخضع اللاجئين الذين يثيرون قلقا لديها (قادة الميليشيات) للمراقبة عن كثب، وذلك بمطالبتهم بإثبات حضورهم يومياً لدى السلطات المعنية. ويدرك الفريق أن أفراداً من الشرطة الوطنية الليبرية سوف توزع على مخيمات اللاجئين ويوصي بأن يتم ذلك دون تأخير.

١٧٣ - ويوصي الفريق بإقامة حوار بين مجتمعات اللاجئين والوكالات الأمنية الليبرية من أجل إيجاد منبر لتبادل الآراء وتوضيح المسائل المتصلة بعملية استعادة الأمل.

الموارد الطبيعية

١٧٤ - يحث الفريق بعثة المساعدة التقنية المقبلة لعملية كيمبرلي أن تنظر في سبل جديدة كفيلة بتحقيق أقصى قدر من الكفاءة لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا ومنطقة شريط نهر مانو من خلال إمكانية إعادة هيكلة شبكة المكاتب الإقليمية، أو إلغائها، ووضع حوافز جديدة لتشجيع عمال المناجم على المشاركة في مخططات سلاسل المسؤوليات التي تديرها الحكومة.

١٧٥ - ويوصي الفريق حكومة ليبريا باتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز سلطة الدولة على قطاع الذهب الغريني. وكخطوة أولى إيجابية، يمكن العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما يوصي الفريق بذلك في تقريره المؤقت (S/2012/448، الفقرتان ٢٦ و ١٠٠).

١٧٦ - ويجب على كل شركة تتلقى امتيازات لاستغلال موارد طبيعية عن أن تكشف على نحو كامل وشفاف هياكل ملكيتها، بما في ذلك أي تعديلات على عقد التأسيس- وأن تضع قائمة شاملة تضم، أسماء أعضاء مجالس أمنائها ومجالس إدارتها. ولا ينبغي أن يسمح لهذه الشركات بأن تدرج في تلك القائمة أسهم مساهمين مجهولي الهوية. وينبغي إتاحة جميع العقود والمستندات المتصلة بالملكية والقيادة من خلال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا، ونشرها على موقعها الشبكي.

١٧٧ - ويحث الفريق حكومة ليبريا على أن تقدم لهيئة التحقيق المستقلة الخاصة ما يلزمها من تمويل لإجراء تحقيقاتها، وتنفيذ توصياتها، بما فيها التوصيات التي قد تنطوي على فرض عقوبات قانونية.

١٧٨ - ويشدد الفريق على التحديات المستمرة التي تنطوي عليها حيازة الأراضي في ليبريا، ويلاحظ أن حيازة الأراضي تشكل أحد الأسباب الجذرية للنزاع في ليبريا؛ وأن عدم وضوح حقوق الحيازة وتضاربها، يعرقل حسن إدارة الموارد البشرية ويؤثر سلبا على النمو والسلام والاستقرار. ويوصي الفريق بأن تسارع حكومة ليبريا، بدعم من الشركاء الدوليين، إلى معالجة المشاكل الكامنة فيما يتعلق بحيازة الأراضي في البلد معالجة شاملة، بعدة سبل منها بذل جهود غايتها توضيح الملكية، واستحداث سجل عقاري مركزي وآليات فعالة لتسوية النزاعات على الأراضي والاستماع بشفافية للشكاوى المتصلة باستخراج الموارد الطبيعية، وبخاصة الشكاوى التي تقدمها المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان دعم الدور الذي تؤديه لجنة الأراضي.

١٧٩ - ويحث الفريق حكومة ليبريا على التصديق على اتفاق الشراكة الطوعية ويتعين على مجتمع المانحين أن يؤيد تصديق ليبريا على عملية هذا الاتفاق وانضمامها إليها.

١٨٠ - ويجب أن تحدد المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام ما إذا كانت الشركات الأعضاء العاملة في ليبريا تفي بالتزامهم وفقاً لمبادئ ومعايير المائدة المستديرة.

١٨١ - ويجب أن تعيد حكومة ليبريا تقييم حالة عقود الامتياز الخاصة بالمزارع لضمان ألا تكون من بينها عقود منحت على أراض مرهونة بمطالبة قانونية. فأي تقاعس عن القيام بذلك قد يعرض الحكومة للآثار القانونية والمالية التي تترتب على مطالبات المجتمعات المحلية بالتعويض، والخروقات المحتملة للعقود المبرمة مع الشركات الدولية.

١٨٢ - ويثني الفريق على التقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة في وضع الصيغة النهائية لتقرير المصالحة الرابع لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا (مغطياً الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والمتوقع نشره في أوائل عام ٢٠١٣)، ولكن الفريق يواصل التشديد على ضرورة إصدار تقارير الرقابة على نحو أبكر. وفي هذا الصدد، يحث الفريق حكومة ليبريا والجهات المانحة على تزويد المبادرة بما يلزمها من دعم للاضطلاع بولايتها على نحو يتسم بالقوة والنجاح.

حظر السفر

١٨٣ - ويوصي الفريق الأمم المتحدة بتقديم أسماء الأشخاص المذكورين في قائمة حظر السفر إلى الإنتربول لإصدار نشرات خاصة مشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

Annex 1

List of entities with which the Panel had meetings and consultations following the submission of its midterm report

Liberia

Government ministries and agencies

Armed Forces of Liberia

Bureau of Immigration and Naturalization

Forestry Development Authority

Government Diamond Office

Land Commission

Liberia Business Registry

Liberia Extractive Industries Transparency Initiative

Liberia National Police

Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission

Ministry of Commerce

Ministry of Finance

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Lands, Mines and Energy

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Justice

Ministry of State

National Bureau of Concessions

National Security Agency

Special Independent Investigative Body

Embassies or foreign government entities

European Union

Embassy of France

United States Agency for International Development

United States Forest Service

Private entities

Atlantic Resources Limited

Bargor and Bargor Logging Company

EJ&J Investment Corporation

Frank Brook Logging Company

Golden Veroleum (Liberia)

Liberian Timber Association

Monica Cooper

Putu Iron Ore Mining Company

Société Générale de Surveillance

Tetra Tech

Non-governmental organizations

American Bar Association

Conservation International

Global Witness

Green Advocates

Kimberley Process Certification Scheme

Norwegian Refugee Council

Organization for Economic Cooperation and Development

Save My Future Foundation

Sustainable Development Institute

The Carter Center

United Nations

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees

United Nations Development Programme

United Nations Mission in Liberia

Annex 2

Mercenary brigade leadership, Côte d'Ivoire, 2011

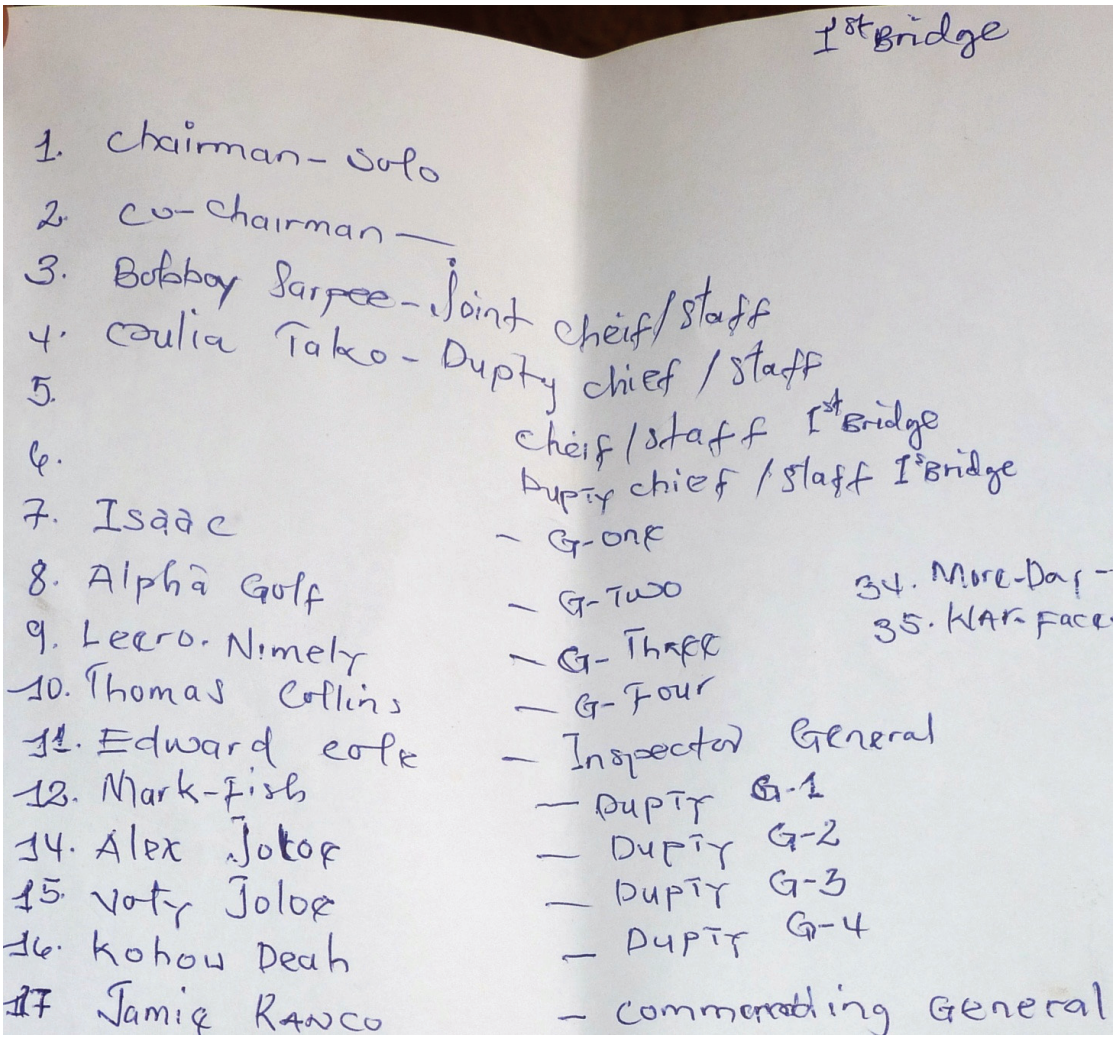

Provided to the Panel by mercenary general Solomon "Solo" Jalopo.

Annex 3

Arms recovered, December 2011

Assault rifles and PKM (bottom)

Source: UNMIL.

Rocket-propelled grenades

Source: UNMIL.

Rocket-propelled grenade rockets

Source: UNMIL.

Annex 4

Ammunition cache provided by Nyezee Barway

Source: UNMIL.

Annex 5

SA-M7 recovered from Emmanuel Saymah

Source: Panel of Experts.

Source: Panel of Experts.

Annex 6

Arms and ammunition discoveries, September-November 2012

AK-47 in possession of James Nuah

Ammunition discovered in Zwedru, Grand Gedeh county

2 November 2012 arms cache

Source: UNMIL.

Annex 7

Nyezee Barway, Morris (“Edward”) Cole, Stephen Gloto (“Rambo”)

Nyezee Barway

Morris (“Edward”) Cole

Stephen Gloto (“Rambo”)

Source: Panel of Experts.

Leadership structure as ascertained during interviews

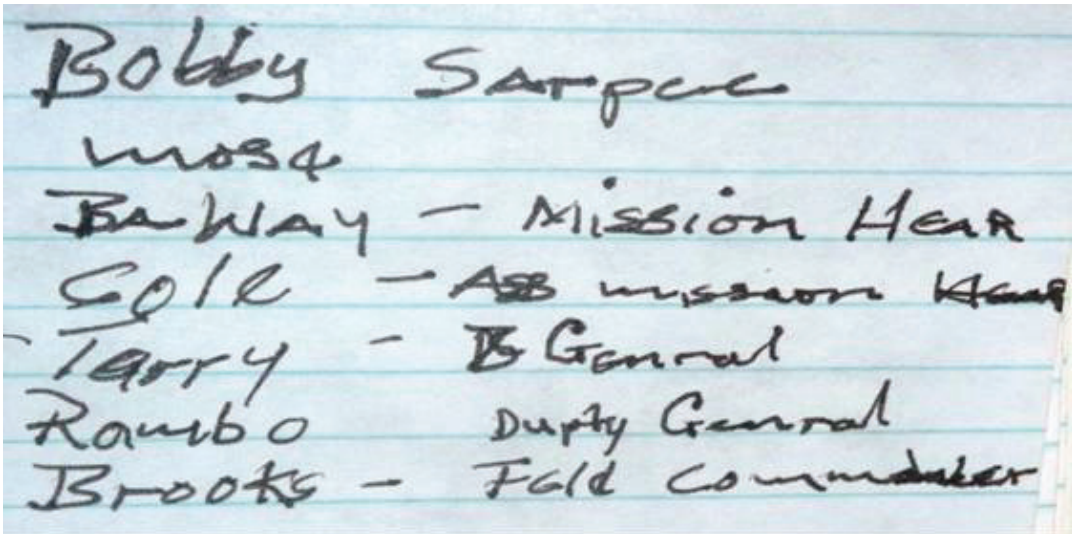

Annex 8

Bobby Sarpee and Moses Baryee

Bobby Sarpee (pictured with his Thuraya satellite telephone)

Moses Baryee (pictured in Dougee refugee camp)

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 9

Photographs taken in Ziah town on 13 April 2012

Nyezee Barway (L), Thomas Collins (“One-Way”) seated (R)

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Morris (“Edward”) Cole

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Bobby Sarpee (L), Nyezee Barway (C), Thomas Collins (“One-Way”) (R)

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 10

Meeting between Bobby Sarpee, Nyezee Barway and “Jackson”

Nyezee Barway (L), Bobby Sarpee (R)

“Jackson” (L), Nyezee Barway (R)

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 11

Visits to Grand Gedeh county by “Jackson”

“Jackson” (L), “Mission” (C), Bobby Sarpee (R)

“Jackson” (L), Bobby Sarpee (R)

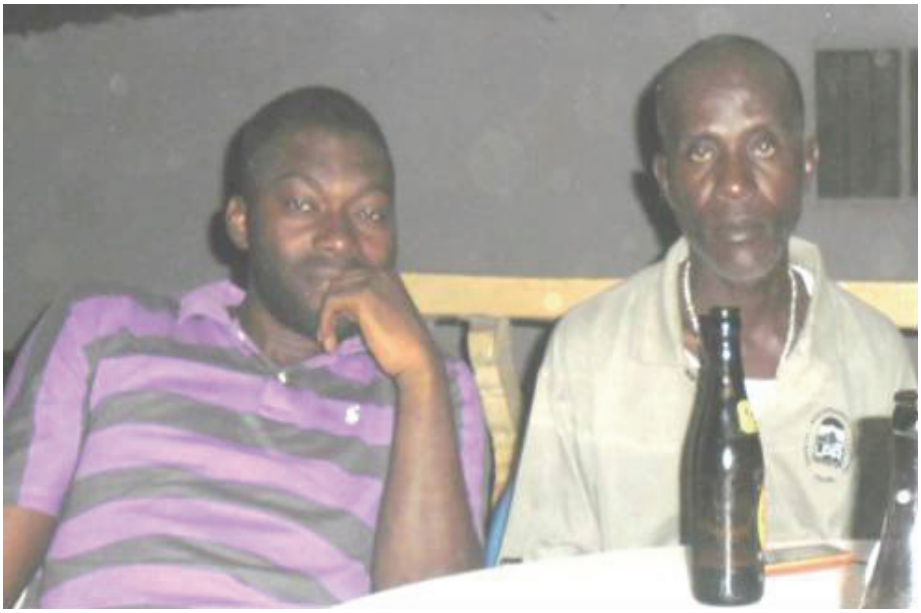

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 12

Transfer from Jean-Noel Adonis Tikouaï

Sent from Tikouaï to Sarpee's associate Justice Dweh

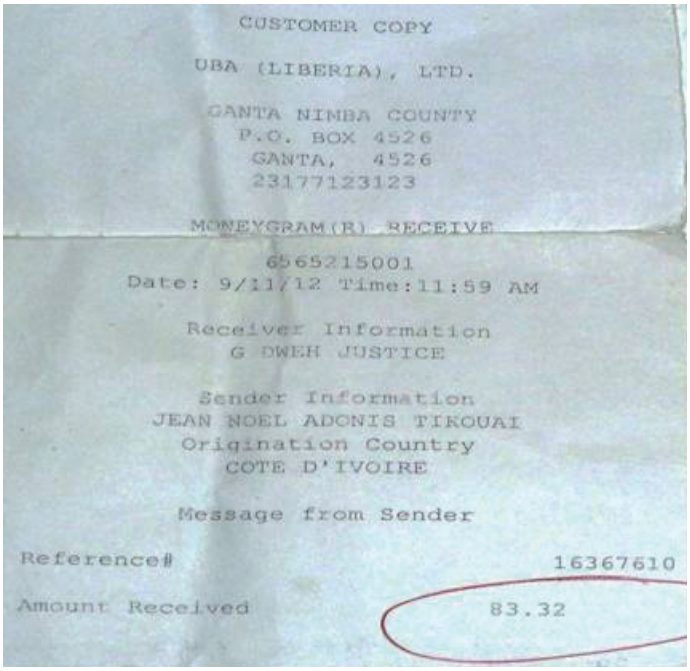
CUSTOMER COPY

UBA (LIBERIA), LTD.

GANTA NIMBA COUNTY
P.O. BOX 4526
GANTA, 4526
23177123123

MONEYGRAM(R) RECEIVE

6565215001
Date: 9/11/12 Time:11:59 AM

Receiver Information
G DWEH JUSTICE

Sender Information
JEAN NOEL ADONIS TIKOUAI
Origination Country
COTE D'IVOIRE

Message from Sender

Reference# 16367610

Amount Received 83.32

Cited in Sarpee's notebook as transfer sent from "Diedie" — reference to Didier Goulia

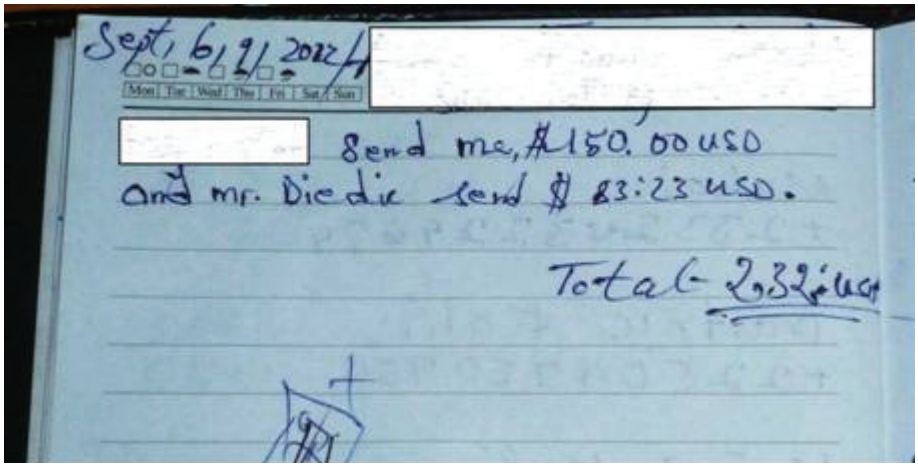

Source: Documents confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 13

Sarpee mobile telephone calls to key Ghana contacts; copies of pages of Sarpee's notebooks citing telephone numbers for "Jackson" and "Didie", confirmed by the Panel to be Didier Goulia

Weekly number of calls made to and received from Didier Goulia, "Jackson" and "GM" by Sarpee's three mobile telephones, April-July 2012

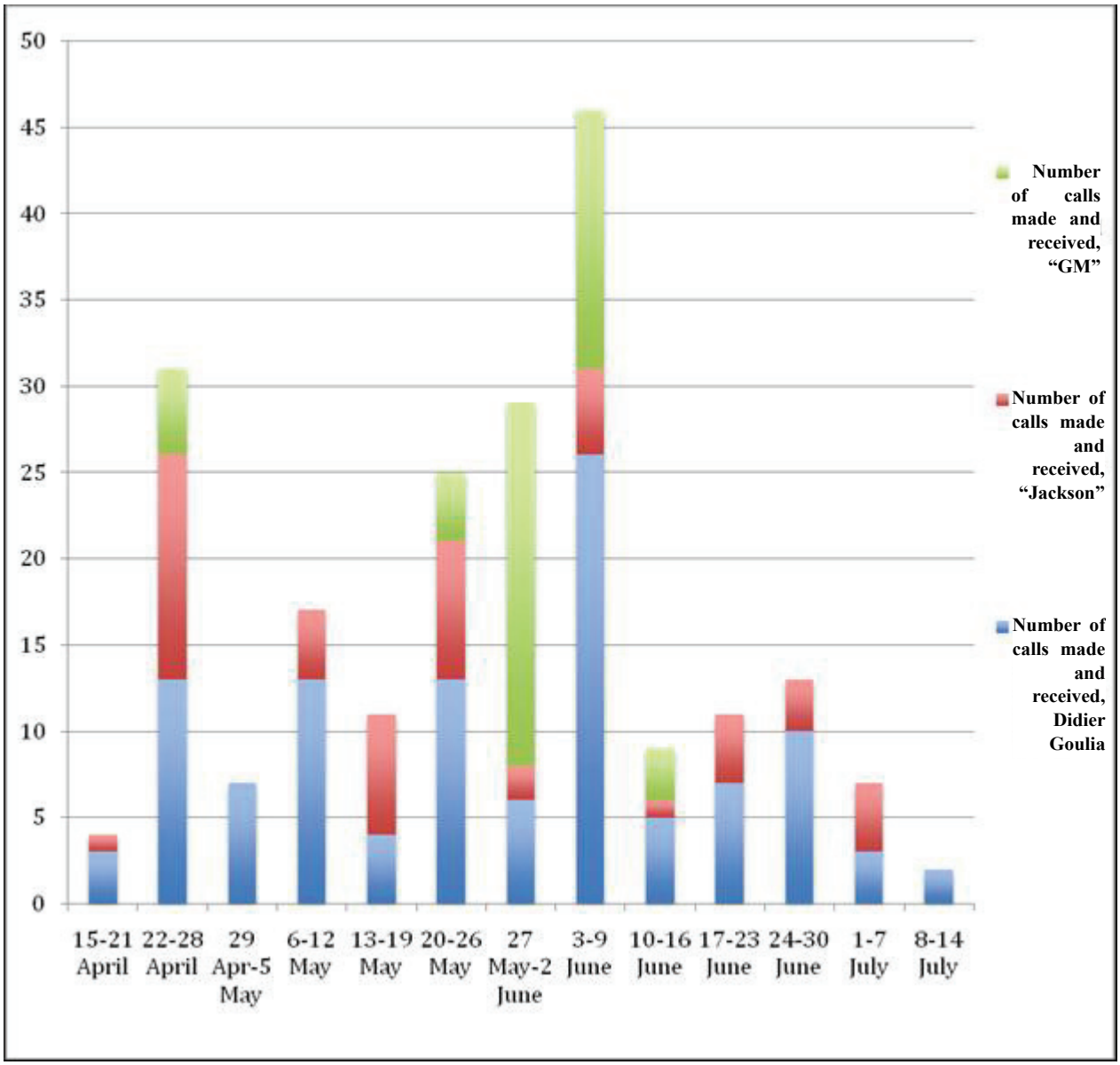

Address book of Bobby Sarpee (aka Alfred James, Jr.)

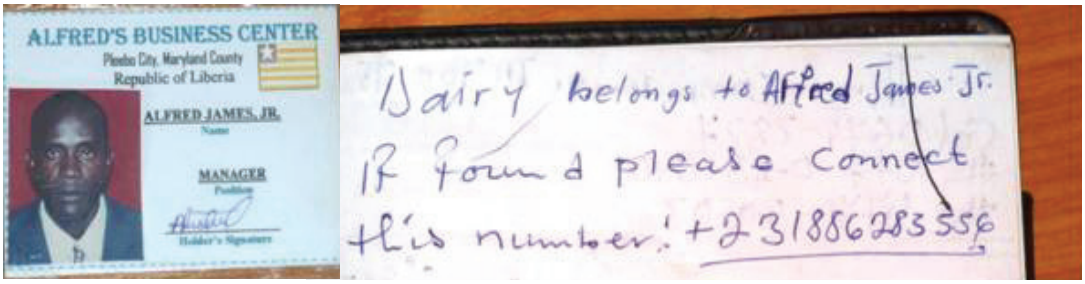

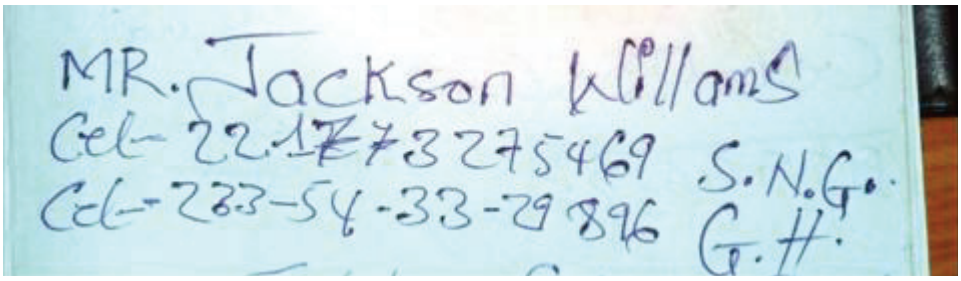

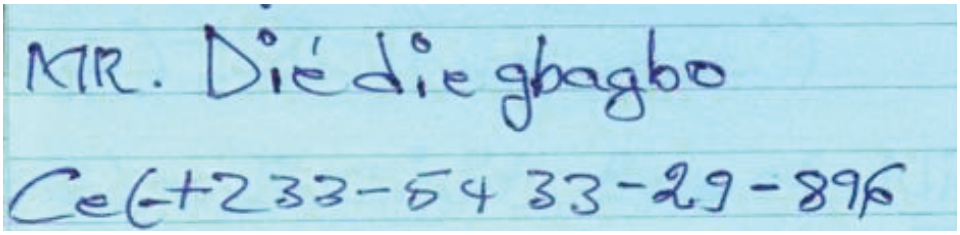

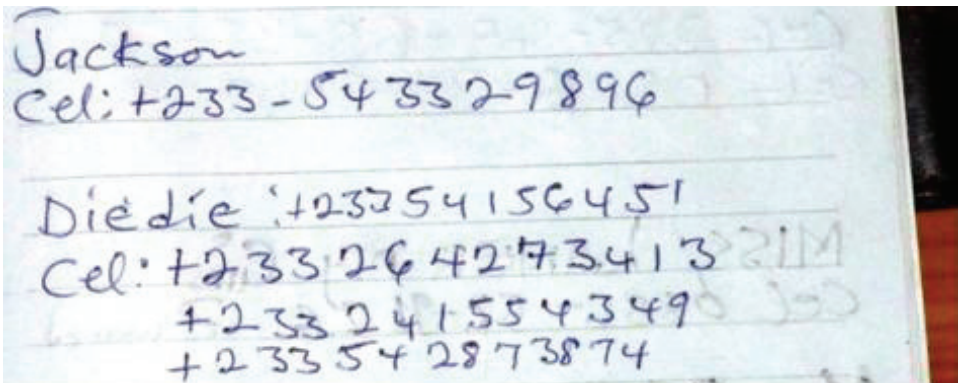

Source: Documents confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 14

Sarpee mobile telephone calls made during the timing of the Sao and Para attacks

Sarpee calls made and received, 6-10 June 2012

Date	*Calls made (number of calls)*	*Calls received (number of calls)*
6 June	"Jackson" (1)	Moses (10)
	"GM" (1)	Didier Goulia (3)
		"Jackson" (1)
		2 x unidentified Liberia (2)
		Unidentified Côte d'Ivoire (1)
7 June	2 x unidentified Liberia (4)	1 x unidentified Liberia (4)
		"GM" (3)
		Didier Goulia (2)
		Moses (2)
8 June	Moses (3)	5 x unidentified Liberia (12)
	2 x unidentified Liberia (3)	Moses (9)
	Wallace Dennis (2)	Didier Goulia (7)
		"GM" (1)
		"One-Way" (1)
		Unidentified United Kingdom (1)
9 June	2 x unidentified Liberia (5)	9 x unidentified Liberia (14)
	"One-Way" (3)	Moses (12)
	"Jackson" (2)	Didier Goulia (7)
	Moses (2)	"One-Way" (3)
	"GM" (1)	1 x unidentified Ghana (3)
	Unidentified Ghana (1)	"GM" (1)
10 June	4 x unidentified Liberia (7)	4 x unidentified Liberia (9)
	Moses (3)	Moses (5)
	"One-Way" (3)	"One-Way" (3)
		Didier Goulia (2)
		Wallace Dennis (2)

Annex 15

Meeting on 29 April 2012 in Tiens town

"Red Scorpion" (L), Solomon "Solo" Jalopo (C), Wilson Dennis ("Ziah Pode") (R); Moses Baryee not pictured

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012. Identity of infant edited out by Panel.

Annex 16

Oulai Tako (“Tarzan du Grand Ouest”)

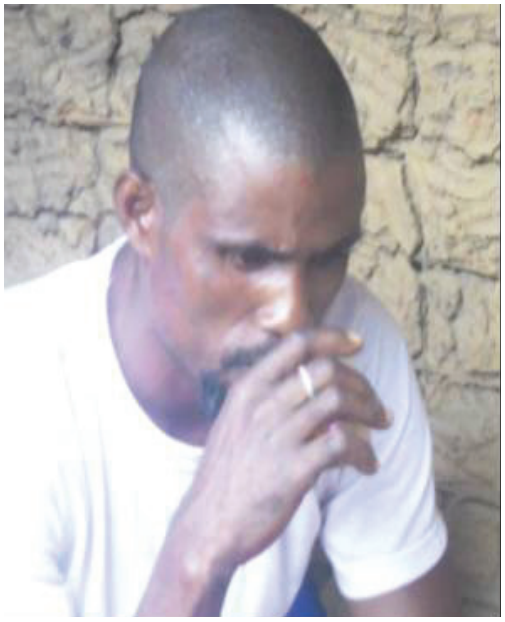

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Bobby Sarpee (L), Oulai Tako (C), Nyezee Barway (R)

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Annex 17

Julien Gougnan (“Columbo”)

Julien Gougnan (L), “One-Way” (C) with hat, Wilson Dennis (“Ziah Pode”) (R) with hat

Source: Camera confiscated from Bobby Sarpee during arrest by the Liberia National Police on 15 October 2012.

Source: Panel of Experts.

Annex 18

Diamond export statistics

Diamond exports by month for 2012 compared with 2011

Month	*2011*		*2012*	
	Carats	*Value ($)*	*Carats*	*Value ($)*
January	2,210.04	3,427,078.76	2,856.33	1,339,629.45
February	2,096.51	811,684.23	3,286.60	1,241,998.13
March	3,205.60	1,505,059.10	3,802.11	1,382,179.93
April	558.01	197,102.01	2,163.19	628,492.05
May	4,685.70	1,483,262.11	3,628.93	1,760,138.34
June	5,291.03	2,457,076.42	1,282.44	468,158.09
July	4,525.58	1,662,733.15	2,818.92	1,448,513.52
August	7,848.58	1,401,961.71	3,091.89	689,254.96
September	3,410.25	817,931.36	3,841.37	1,410,586.26
October	3,776.96	1,018,318.98		
November	1,094.88	217,961.69		
December	1,161.74	387,496.73		
Total	**39,864.88**	**15,387,666.25**	**27,771.98**	**10,368,950.73**
Average price ($)		386.00		387.31

Source: Liberian Ministry of Lands, Mines and Energy.

Annex 19

Gold export statistics

Gold exports by month for 2012

Month	*Number of shipments*	*Weight in ounces*	*Appraised value (United States dollars)*	*3 per cent royalty (United States dollars)*
January	10	1644.74	2031415.68	60942.47
February	10	1457.95	1927814.79	57834.44
March	12	1557.77	2054651.26	61639.54
April	12	2097.9	2650624.55	79540.35
May	9	1118.21	1388604.58	41658.72
June	11	2288.09	2786568.33	83597.05
July	11	2160.52	2611898.86	78359.39
August	6	1130.68	1392305.18	41769.16
September	8	1835.04	2383605.11	71478.15
Total	**89**	**15 290.9**	**19 227 488.34**	**576 819.27**

Source: Liberian Ministry of Lands, Mines and Energy.

Annex 20

Land covered by a private use permit in Cavalla district, Grand Gedeh county, covering areas of mercenary and militia activity, artisanal gold mines (including Bartel Jam, written as "Bartehjan") and Ivorian refugee settlements

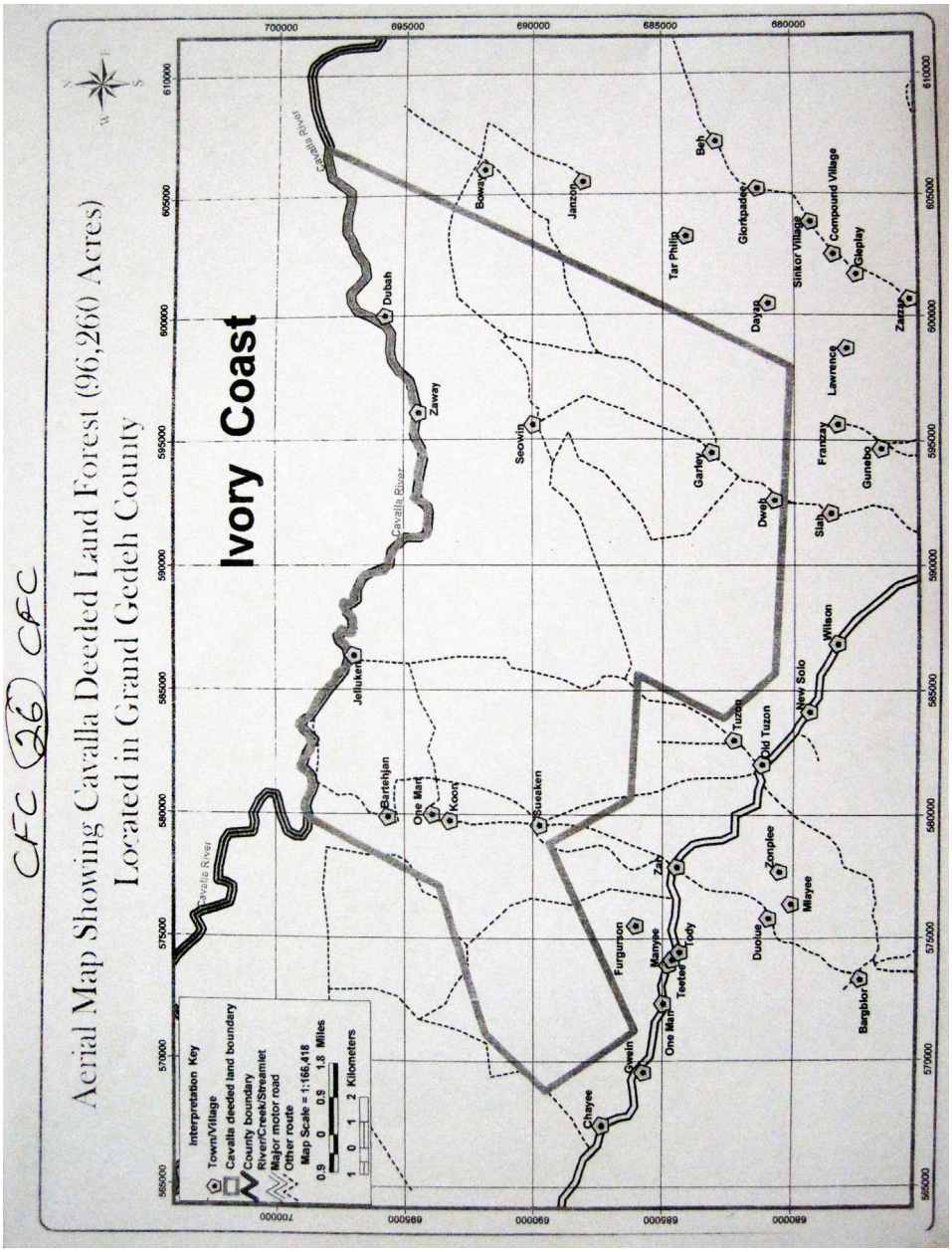

Forestry Development Authority

P.O. Box 10-3010
Elise Saliby's Compound
Kappa House, Congo Town
Monrovia, Liberia

MEMORANDUM

TO: Moses D. Wogbeh, Snr.
Managing Director,
Forestry Development Authority

FROM: John D. Kantor, Snr.
Technical Manager/R&D
&
Towon Nyenty
Acting Manager/GIS & RS

Subject: ***Authentication & Verification of Deeded Land Property in Tchien District, Grand Gedeh County.***

DATE: Monday, June 13, 2011

Background

Predicated on a written communication dated June 7, 2011, under the signature of Mr. Nelson Baylee, Senior Citizen, Tchien Administrative District, requesting the Forestry Development Authority to authenticate, verify and issue ***Private Use Permit (PUP)*** for a forest in Tchien Cavalla District, Grand Gedeh County, a team of technicians from the FDA, blended with the Regional Staff was mandated by management to visit those areas for detail ground truthing and authentication of the area for Management's reaction.

Annex 21

Update on the Liberia Extractive Industries Transparency Initiative

For the first three quarters of 2011, the Liberia Extractive Industries Transparency Initiative (LEITI) faced challenging administrative constraints, but since the latter part of 2011 LEITI has made steady progress in building organizational capacity and performing its mandate. On 1 November 2011, after a three-month leadership vacuum, the LEITI Multi-Stakeholder Steering Group (MSG) appointed Samson S. Tokpah as the Head of the LEITI secretariat, and a month later it appointed Konah D. Karmo as the Deputy Head. Tokpah and Karmo effectively began work in January 2012. On 1 August 2012, LEITI appointed a Finance Director, and it is currently in the process of recruiting a Technical Officer and a Communications Officer. Moreover, Tokpah informed the Panel that he also plans to recruit industry analysts for the forestry, oil, agriculture and mining sectors as well as recruit focal points in each county to extend LEITI's reach and ability to collect and collate information on the extractive industries.

However, despite this ambitious planning, the Panel remains concerned about LEITI's ability to source the funding necessary to hire and retain staff. In recent years, the Government of Liberia has funded only 20-30 per cent of LEITI's roughly $1 million annual budget, leaving the rest for donor support. Nevertheless, in a positive development this year the Ministry of Finance sent a $1 million allocation request for LEITI to the Liberian legislature. While it is currently uncertain as to the final amount that the legislature will approve, the Panel views this as an encouraging indication of the Government of Liberia's commitment to enhancing natural resources governance.

With the new LEITI leadership in place, MSG held a retreat on 4 February 2012 to develop a two-year strategic workplan to identify priorities and strengthen the stakeholder process. However, the Panel is concerned by the lack of high-level involvement more generally and, in particular, the absence of many key line ministers from current MSG meetings, which contrasts sharply with MSG's meetings between 2007 and 2010. The Panel stresses the importance of involvement at the ministerial level. Given the hi-

erarchical nature of Liberian Government, it sends a strong signal when a minister attends — or does not attend — a meeting.

In addition to improving capacity, LEITI has prioritized its core responsibilities, specifically to deliver the fourth LEITI reconciliation report, which will cover the period from 1 July 2010 to 30 June 2011. In September 2012, LEITI concluded contract negotiations with Ernst and Young and their Liberian partner Monbo and Company to prepare the fourth report, and work is scheduled to begin shortly. The report is expected to be published no later than early 2013. This fourth LEITI reconciliation report will go beyond previous LEITI reconciliation efforts in that it will not only examine the extractive industries, but will also include payments collected by the Liberian Maritime Authority, the National Port Authority, the Environmental Protection Agency and the Liberian Civil Aviation Authority.

LEITI is also in the planning process to conduct post-award audits of all public concessions, contracts, licences, permits and other rights granted by the Government in the extractive sectors — diamonds, gold, oil, timber, agriculture — to ensure that they were awarded in compliance with Liberia's laws. This has never been done comprehensively in Liberia before. The Panel strongly supports this initiative, especially in the context of increased evidence of weak natural resource governance. The Panel urges the Government of Liberia to support LEITI in the post-award audit process by ensuring adequate funding and emphasizing appropriate information-sharing, and calls upon the international community to strengthen the initiative with adequate donor support.

Annex 22

First and last pages of deed underlying private use permit for Doedian district, River Cess county, dated 1924, under the name of President Edwin Barclay, six years before he became President

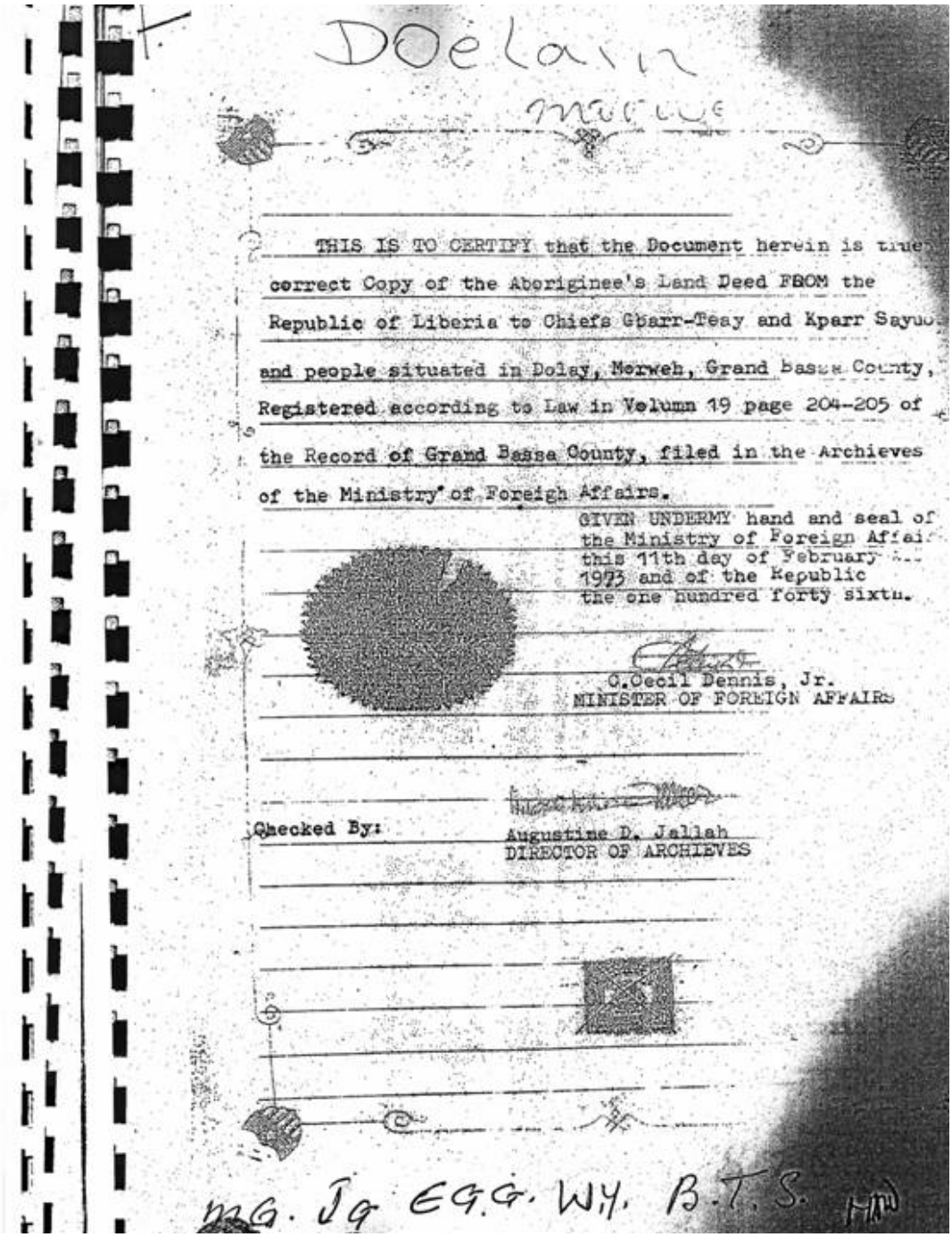

DOelain

THIS IS TO CERTIFY that the Document herein is true correct Copy of the Aboriginee's Land Deed FROM the Republic of Liberia to Chiefs Gbarr-Teay and Kparr Sayuo and people situated in Dolay, Merweh, Grand Bassa County, Registered according to Law in Volumn 19 page 204-205 of the Record of Grand Bassa County, filed in the Archieves of the Ministry of Foreign Affairs.

GIVEN UNDERMY hand and seal of the Ministry of Foreign Affai this 11th day of February ... 1923 and of the Republic the one hundred forty sixth.

C.Cecil Dennis, Jr.
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

Checked By:

Augustine D. Jallah
DIRECTOR OF ARCHIEVES

MG. JG EG.G. W.Y. B.T.S.

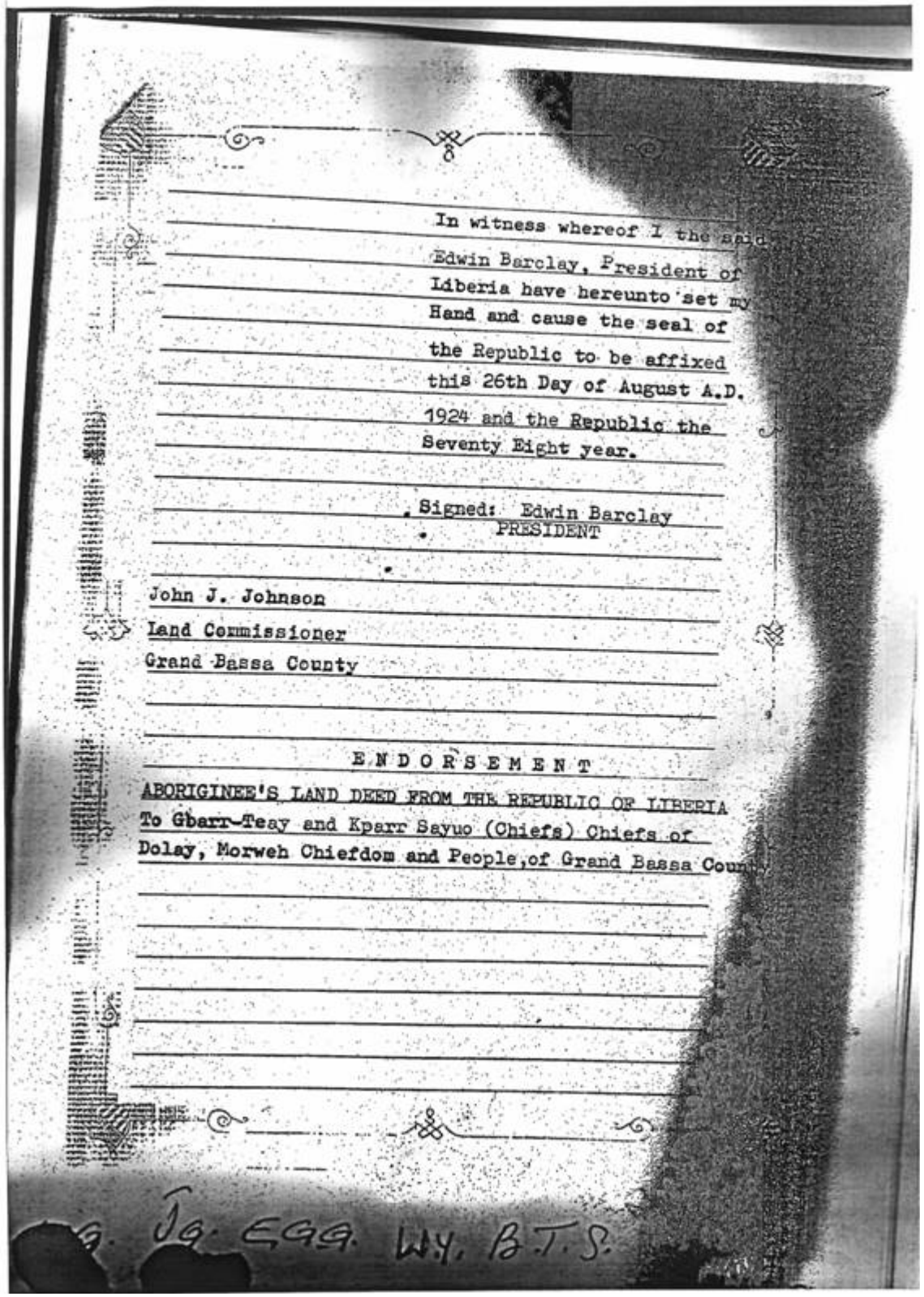

In witness whereof I the said Edwin Barclay, President of Liberia have hereunto set my Hand and cause the seal of the Republic to be affixed this 26th Day of August A.D. 1924 and the Republic the Seventy Eight year.

Signed: Edwin Barclay
PRESIDENT

John J. Johnson
Land Commissioner
Grand Bassa County

ENDORSEMENT

ABORIGINEE'S LAND DEED FROM THE REPUBLIC OF LIBERIA To Gbarr-Teay and Kparr Sayuo (Chiefs) Chiefs of Dolay, Morweh Chiefdom and People, of Grand Bassa Coun

J. J. EGG. W.Y. B.T.S.

Annex 23

First and last pages of deed underlying private use permit for district No. 3, Grand Bassa county, dated 1924, under the name of President Edwin Barclay, six years before he became President

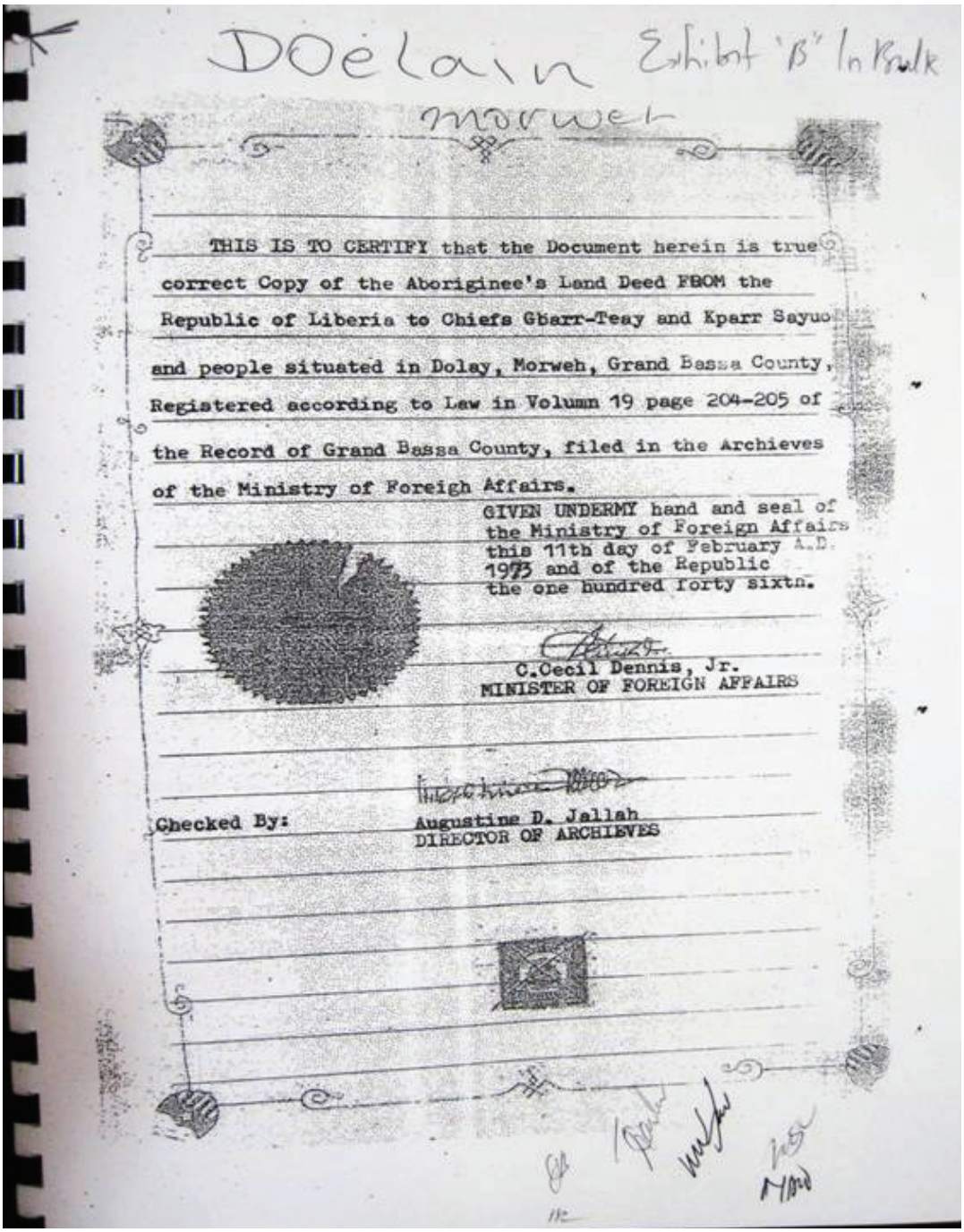

DOelain Exhibit "B" In Bulk

Morweh

THIS IS TO CERTIFY that the Document herein is true correct Copy of the Aboriginee's Land Deed FROM the Republic of Liberia to Chiefs Gbarr-Teay and Kparr Sayuo and people situated in Dolay, Morweh, Grand Bassa County, Registered according to Law in Volumn 19 page 204-205 of the Record of Grand Bassa County, filed in the Archieves of the Ministry of Foreign Affairs.

GIVEN UNDERMY hand and seal of the Ministry of Foreign Affairs this 11th day of February A.D. 1973 and of the Republic the one hundred forty sixth.

C.Cecil Dennis, Jr.
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

Checked By:

Augustine D. Jallah
DIRECTOR OF ARCHIEVES

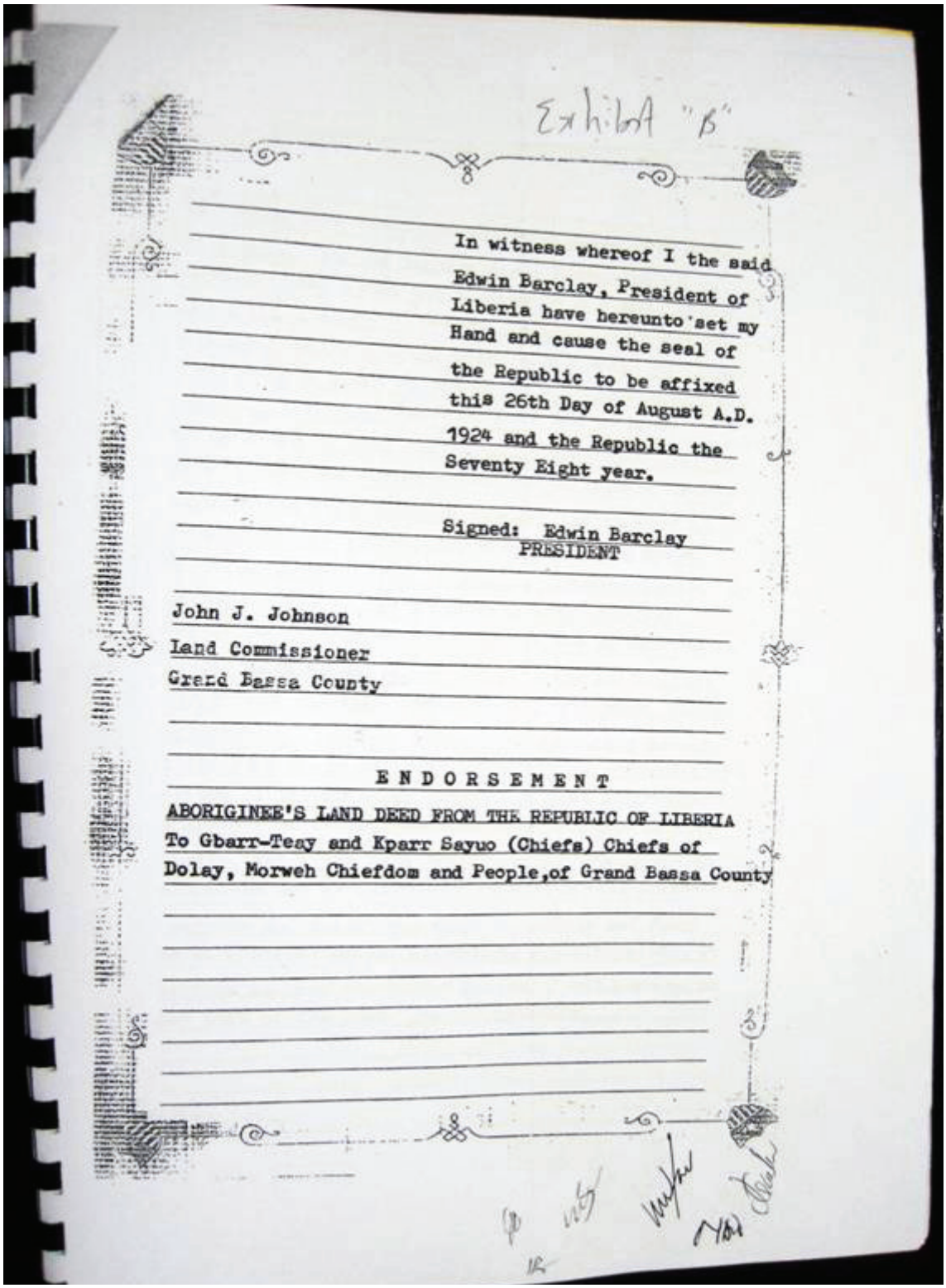

Exhibit "B"

In witness whereof I the said Edwin Barclay, President of Liberia have hereunto set my Hand and cause the seal of the Republic to be affixed this 26th Day of August A.D. 1924 and the Republic the Seventy Eight year.

Signed: Edwin Barclay
PRESIDENT

John J. Johnson
Land Commissioner
Grand Bassa County

ENDORSEMENT

ABORIGINEE'S LAND DEED FROM THE REPUBLIC OF LIBERIA To Gbarr-Teay and Kparr Sayuo (Chiefs) Chiefs of Dolay, Morweh Chiefdom and People, of Grand Bassa County

Annex 24

Letter from the Acting Assistant Minister of Lands, Mines and Energy, Maxwell Gwee, authenticating the deed underlying the private use permit pertaining to Doedian district

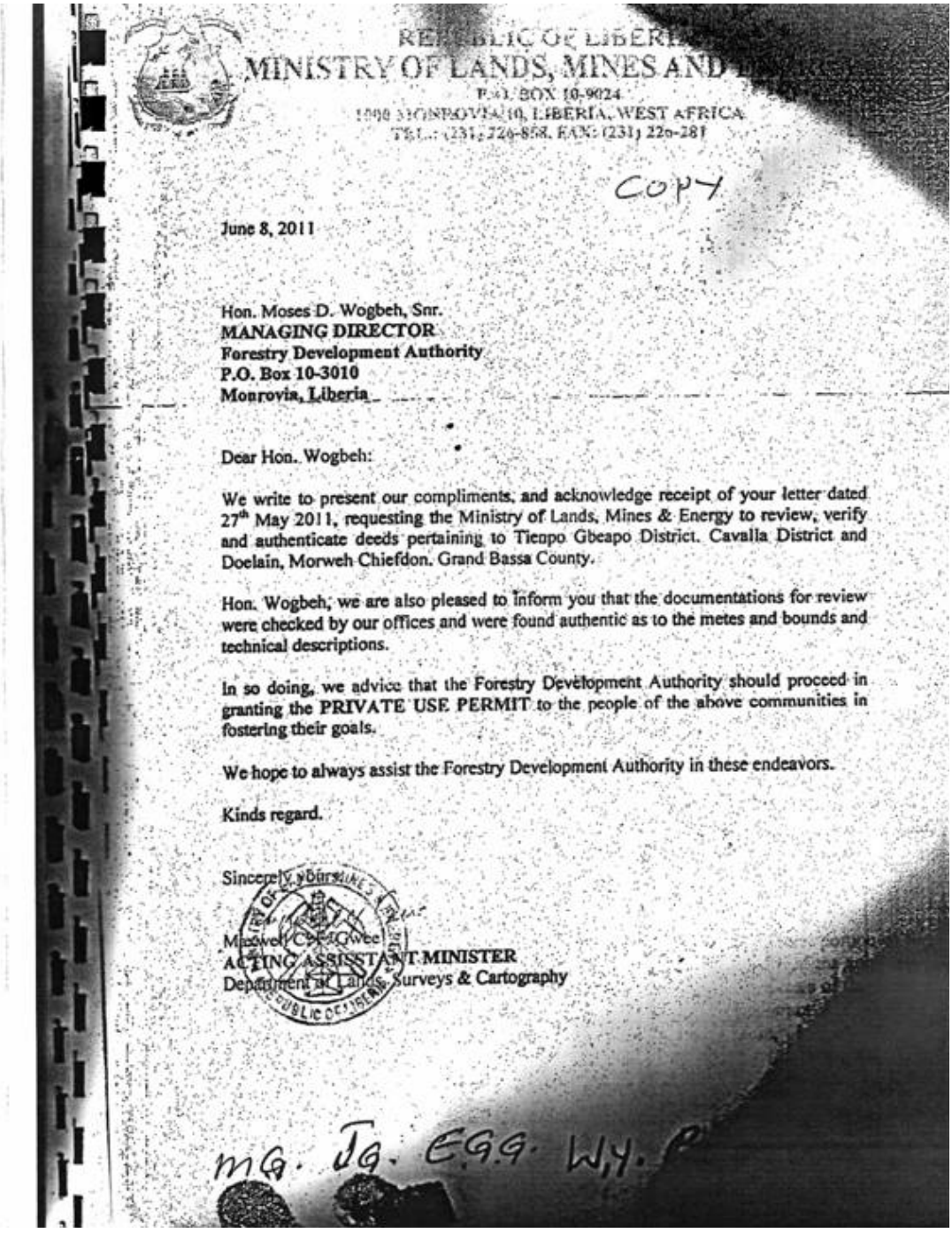

REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY
P.O. BOX 10-9024
1000 MONROVIA 10, LIBERIA, WEST AFRICA
TEL.: (231) 226-858, FAX: (231) 226-281

COPY

June 8, 2011

Hon. Moses D. Wogbeh, Snr.
MANAGING DIRECTOR
Forestry Development Authority
P.O. Box 10-3010
Monrovia, Liberia

Dear Hon. Wogbeh:

We write to present our compliments, and acknowledge receipt of your letter dated 27th May 2011, requesting the Ministry of Lands, Mines & Energy to review, verify and authenticate deeds pertaining to Tienpo Gbeapo District, Cavalla District and Doelain, Morweh Chiefdon, Grand Bassa County.

Hon. Wogbeh, we are also pleased to inform you that the documentations for review were checked by our offices and were found authentic as to the metes and bounds and technical descriptions.

In so doing, we advice that the Forestry Development Authority should proceed in granting the **PRIVATE USE PERMIT** to the people of the above communities in fostering their goals.

We hope to always assist the Forestry Development Authority in these endeavors.

Kinds regard.

Sincerely yours,

Maxwell C.F. Gwee
ACTING ASSISTANT MINISTER
Department of Lands, Surveys & Cartography

MG. JG. EGG. WH.

Annex 25

Assignment of rights from EJ&J to Forest Venture for Jo River private use permit and Deegba private use permit

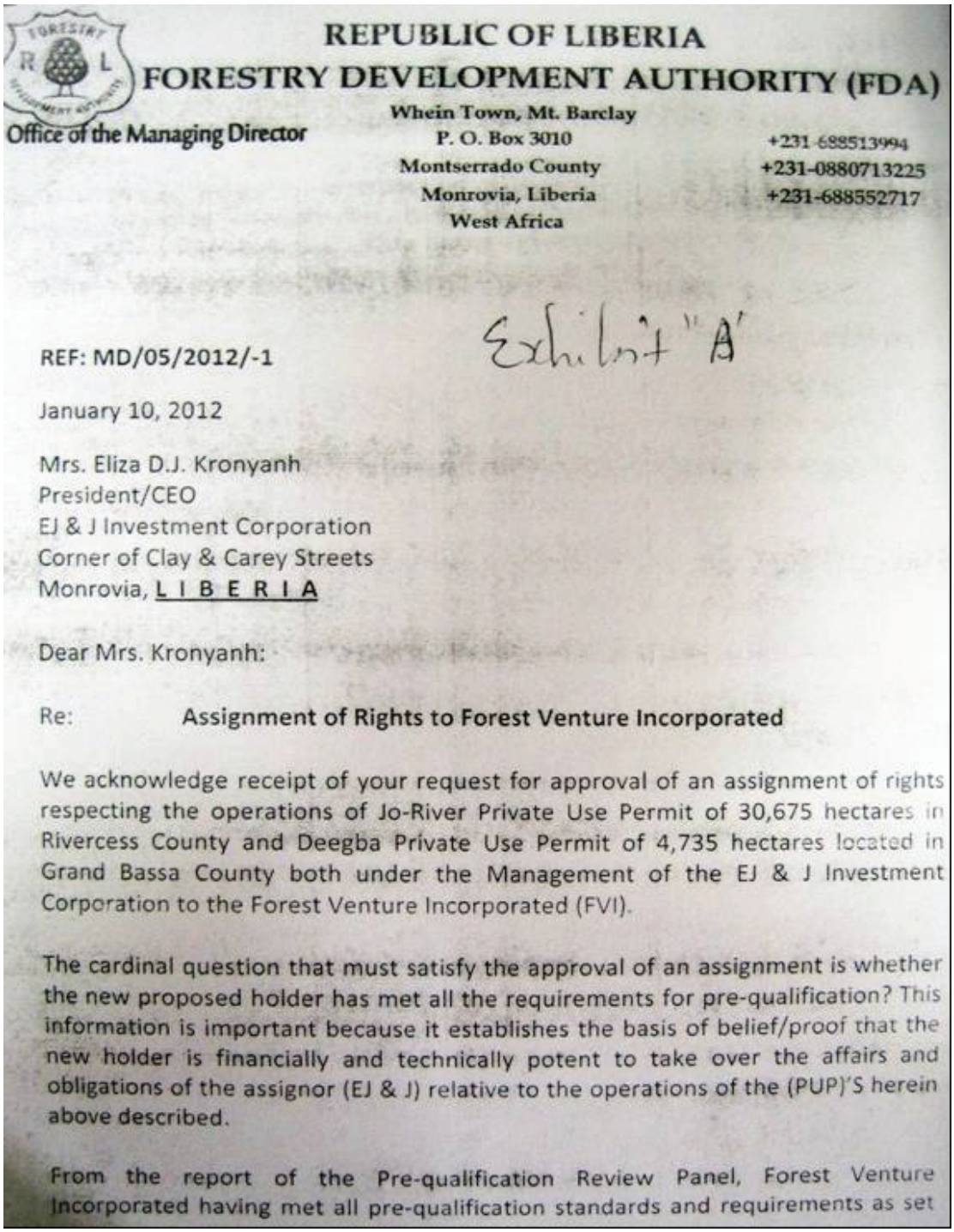

REPUBLIC OF LIBERIA
FORESTRY DEVELOPMENT AUTHORITY (FDA)
Office of the Managing Director

Whein Town, Mt. Barclay
P. O. Box 3010
Montserrado County
Monrovia, Liberia
West Africa

+231 688513994
+231-0880713225
+231-688552717

Exhibit "A"

REF: MD/05/2012/-1

January 10, 2012

Mrs. Eliza D.J. Kronyanh
President/CEO
EJ & J Investment Corporation
Corner of Clay & Carey Streets
Monrovia, L I B E R I A

Dear Mrs. Kronyanh:

Re: **Assignment of Rights to Forest Venture Incorporated**

We acknowledge receipt of your request for approval of an assignment of rights respecting the operations of Jo-River Private Use Permit of 30,675 hectares in Rivercess County and Deegba Private Use Permit of 4,735 hectares located in Grand Bassa County both under the Management of the EJ & J Investment Corporation to the Forest Venture Incorporated (FVI).

The cardinal question that must satisfy the approval of an assignment is whether the new proposed holder has met all the requirements for pre-qualification? This information is important because it establishes the basis of belief/proof that the new holder is financially and technically potent to take over the affairs and obligations of the assignor (EJ & J) relative to the operations of the (PUP)'S herein above described.

From the report of the Pre-qualification Review Panel, Forest Venture Incorporated having met all pre-qualification standards and requirements as set

in FDA Regulation 103-07, was issued a Pre-qualification Certificate for the operation of a Large Forest Management Contract (FMC).

In view of the above, we interpose no objection to the pending assignment between the EJ & J Investment Corporation and Forest Venture Incorporated in satisfaction of Section 6.2 (a) of the National Forestry Reform Law of 2006. It is our hope that the new holder will perform in keeping with the laws and regulations controlling.

Kind regards.

Very truly yours,

Moses D. Wogbeh, Sr.
MANAGING DIRECTOR

MDW/BKS/alt

FOREST VENTURE INC.

P O BOX 1627, MONROVIA
REPUBLIC OF LIBERIA

Date: January 06th , 2012

ACCEPTANCE ASSIGNMENT RIGHTS OF THE SAID PUP'S

Forest Venture Inc., represented by its Directors, hereby agreed and accepts the Assignment of Rights of the said PUP between EJ & J Investment Corp., and Forest Venture Inc., whereby Forest Venture Inc., had assume all the rights and responsibilities to operate of a parcel of forestland of 35,500 hectares located in Grand Bassa County and RiverCess County, Republic of Liberia.

FOREST VENTURE INC. MONROVIA LIBERIA POINT

William Yii Hock Kong
DIRECTOR/ GENERAL MANAGER

Annex 26

Land area granted by the Forestry Development Authority under Jo River private use permit is 25 times larger than land area pertaining to underlying deed

Jo River private use permit granted by the Forestry Development Authority for 30,675 hectares

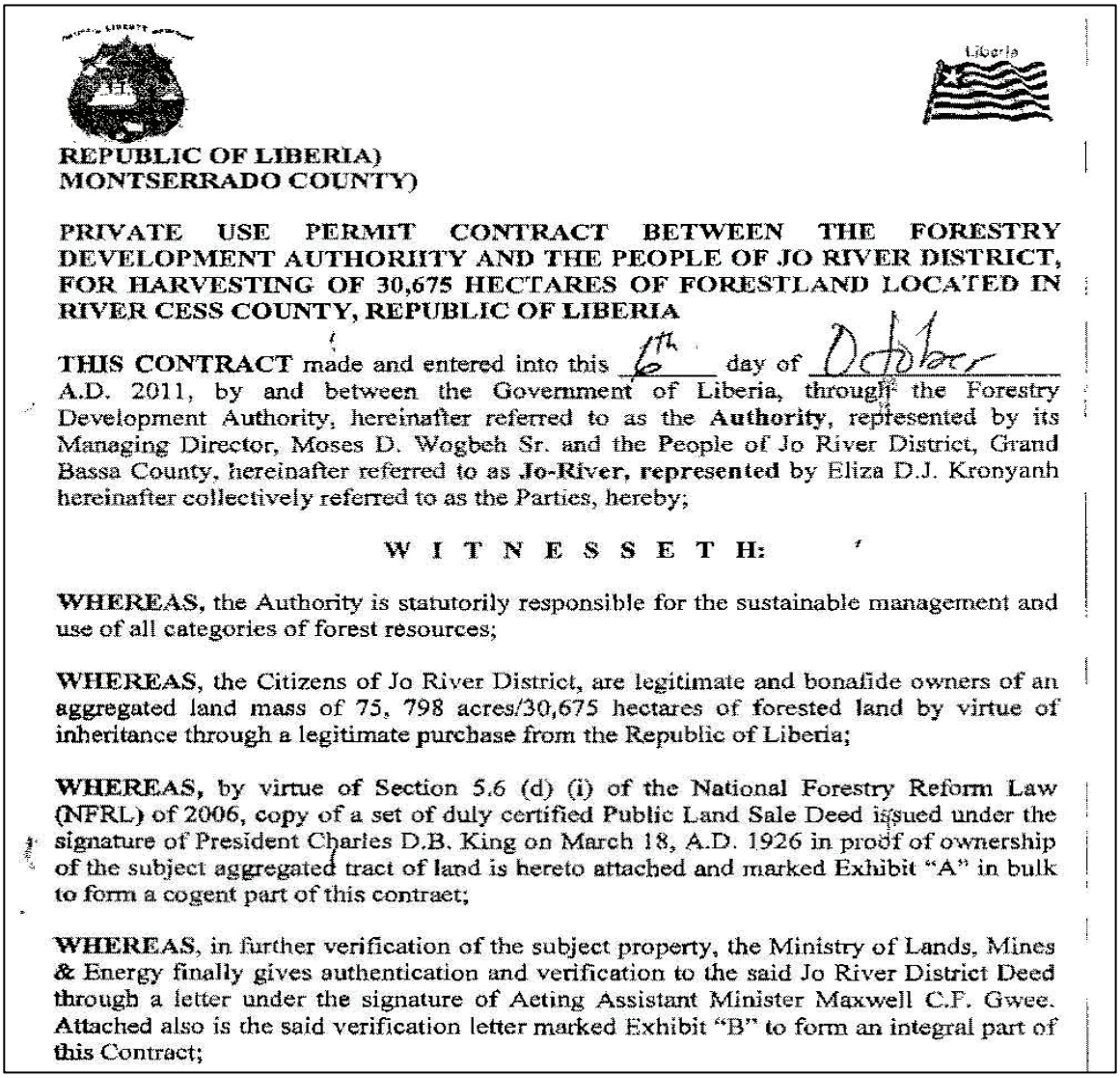

REPUBLIC OF LIBERIA)
MONTSERRADO COUNTY)

PRIVATE USE PERMIT CONTRACT BETWEEN THE FORESTRY DEVELOPMENT AUTHORIITY AND THE PEOPLE OF JO RIVER DISTRICT, FOR HARVESTING OF 30,675 HECTARES OF FORESTLAND LOCATED IN RIVER CESS COUNTY, REPUBLIC OF LIBERIA

THIS CONTRACT made and entered into this 6th day of October A.D. 2011, by and between the Government of Liberia, through the Forestry Development Authority, hereinafter referred to as the **Authority**, represented by its Managing Director, Moses D. Wogbeh Sr. and the People of Jo River District, Grand Bassa County, hereinafter referred to as **Jo-River, represented** by Eliza D.J. Kronyanh hereinafter collectively referred to as the Parties, hereby;

W I T N E S S E T H:

WHEREAS, the Authority is statutorily responsible for the sustainable management and use of all categories of forest resources;

WHEREAS, the Citizens of Jo River District, are legitimate and bonafide owners of an aggregated land mass of 75, 798 acres/30,675 hectares of forested land by virtue of inheritance through a legitimate purchase from the Republic of Liberia;

WHEREAS, by virtue of Section 5.6 (d) (i) of the National Forestry Reform Law (NFRL) of 2006, copy of a set of duly certified Public Land Sale Deed issued under the signature of President Charles D.B. King on March 18, A.D. 1926 in proof of ownership of the subject aggregated tract of land is hereto attached and marked Exhibit "A" in bulk to form a cogent part of this contract;

WHEREAS, in further verification of the subject property, the Ministry of Lands, Mines & Energy finally gives authentication and verification to the said Jo River District Deed through a letter under the signature of Acting Assistant Minister Maxwell C.F. Gwee. Attached also is the said verification letter marked Exhibit "B" to form an integral part of this Contract;

Enlarged line from deed below underlying the Jo River private use permit stating "3,000 acres of land and no more"

3,000 acres = 1,214 hectares

3000 acres of land and no more.

Page from deed underlying Jo River private use permit

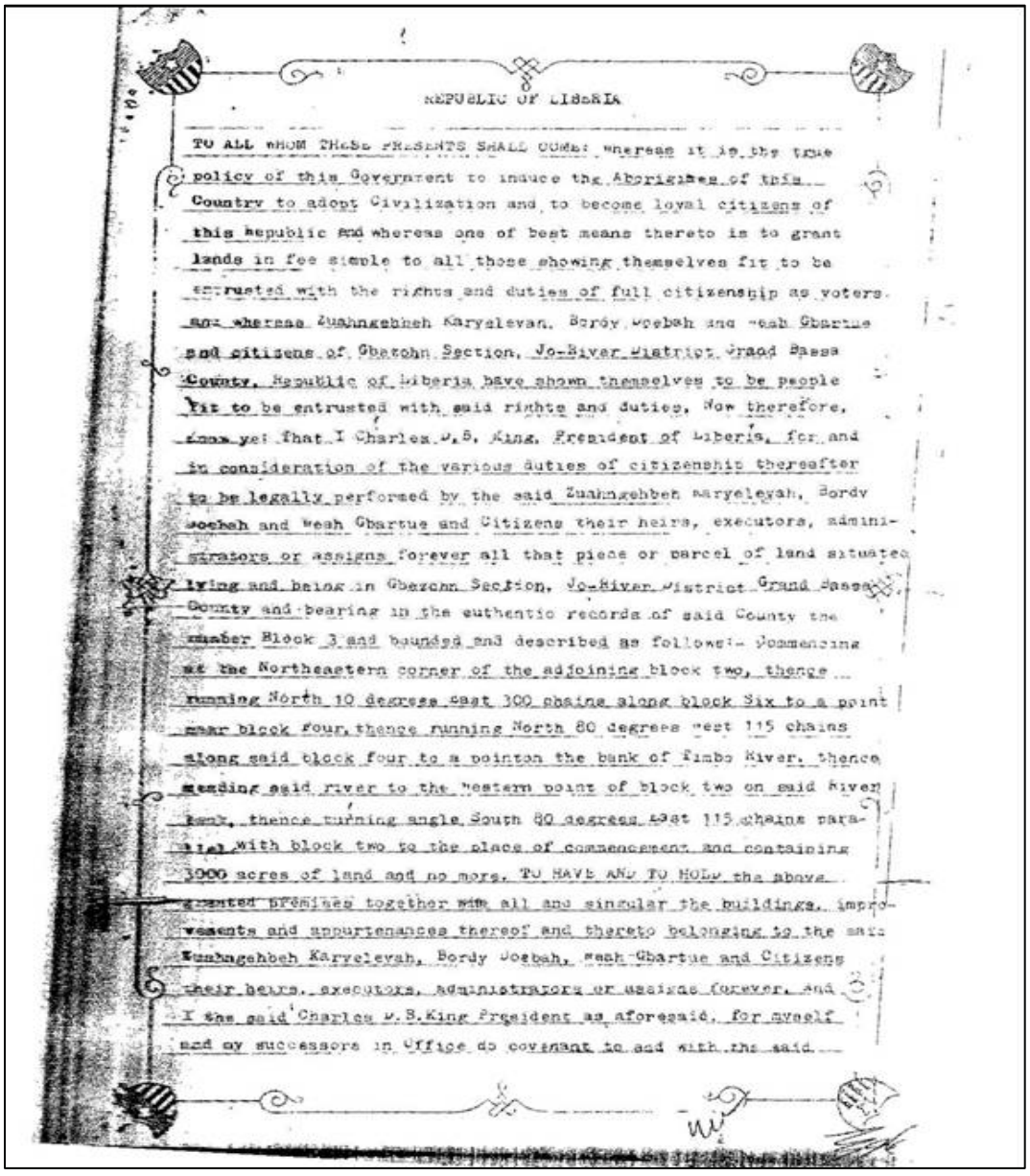
REPUBLIC OF LIBERIA

TO ALL WHOM THESE PRESENTS SHALL COME: Whereas it is the true policy of this Government to induce the Aborigines of this Country to adopt Civilization and to become loyal citizens of this Republic and whereas one of best means thereto is to grant lands in fee simple to all those showing themselves fit to be entrusted with the rights and duties of full citizenship as voters and whereas Zuahngehbeh Karyelevan, Bordy Woebah and Weah Gbartue and citizens of Gbatohn Section, Jo-River District Grand Bassa County, Republic of Liberia have shown themselves to be people fit to be entrusted with said rights and duties, Now therefore, know ye: that I Charles D.B. King, President of Liberia, for and in consideration of the various duties of citizenship thereafter to be legally performed by the said Zuahngehbeh Karyelevah, Bordy Woebah and Weah Gbartue and Citizens their heirs, executors, administrators or assigns forever all that piece or parcel of land situated lying and being in Gbatohn Section, Jo-River District Grand Bassa County and bearing in the authentic records of said County the number Block 3 and bounded and described as follows:- Commencing at the Northeastern corner of the adjoining block two, thence running North 10 degrees east 300 chains along block Six to a point near block four, thence running North 80 degrees west 115 chains along said block four to a pointon the bank of Fimbo River, thence meading said river to the Western point of block two on said River bank, thence turning angle South 80 degrees East 115 chains parallel with block two to the place of commencement and containing 3000 acres of land and no more. TO HAVE AND TO HOLD the above granted premises together with all and singular the buildings, improvements and appurtenances thereof and thereto belonging to the said Zuahngehbeh Karyelevah, Bordy Woebah, Weah Gbartue and Citizens their heirs, executors, administrators or assigns forever. And I the said Charles D.B.King President as aforesaid, for myself and my successors in Office do covenant to and with the said

Annex 27

Case studies on irregularities, allegations of forgery and errors of process: private use permit issued to the Bolloh, Dorbor and Fenetoe people, Grand Kru county; Dugbeh River district, Sinoe county; Tartweh-Dropoh district, Sinoe county; Cavalla district, Grand Gedeh county

Private use permit issued to the Bolloh, Dorbor and Fenetoe people

The Panel obtained two different versions of the private use permit issued to the people of Bolloh, Dorbor and Fenetoe, one of which was provided to the Panel by the Forestry Development Authority and the other of which was given by Atlantic Resources to the Special Independent Investigative Body (SIIB) and then obtained by the Panel. Atlantic Resources did not provide documentation to the Panel despite multiple requests. The Authority's copy shows the private use permit area as 15,604 hectares for use by Atlantic Resources over nine years; however, the copy delivered to SIIB by Atlantic Resources provides rights to 24,800 hectares to be used over 15 years. Both private use permit contracts cite the same underlying deed, which covers only 15,597 hectares, as well as the other supporting documents, including the letter of authentication from the Ministry of Lands, Mines and Energy and letters from the Authority. Authority records show only one private use permit issued to the people of Bolloh, Dorbor and Fenetoe. The Authority did not provide the Panel with explanation for this discrepancy. The Panel notes the striking similarity of the signatures and initials on the contracts, and is concerned that one of these documents may have been altered.

Excerpts of Bolloh, Dorbor and Fenetoe private use permit contract provided to the Special Independent Investigative Body by Atlantic Resources

REPUBLIC OF LIBERIA)
MONTSERRADO COUNTY)

PRIVATE USE PERMIT CONTRACT BETWEEN THE FORESTRY DEVELOPMENT AUTHORITY AND THE PEOPLE OF BOLLOH, DORBOR & FENETOE, GRAND KRU COUNTY, FOR THE HARVESTING OF 24,800 HECTARES OF FORESTLAND

THIS CONTRACT made and entered into this 31st day of August 2010 A.D. 2010, by and between the Government of Liberia, through the Forestry Development Authority, hereinafter referred to as the **Authority**, represented by its Managing Director, Moses D. Wogbeh Sr., and the People of Bolloh, Dorbor & Fenetoe District, Grand Kru County, hereinafter referred to as **Bolloh** represented by Paramount Chief Jeremiah Sackor and Clan Chief Phillip B. Swen, hereinafter collectively the Parties, hereby;

W I T N E S S E T H:

WHEREAS, the Authority is statutorily responsible for the sustainable management and use of all categories of forest resources;

WHEREAS, the People of **Bolloh** are legitimate owners of a tract of forestland of 61,281 acres/24,800 hectares by virtue of inheritance through a legitimate purchase from the Republic of Liberia;

WHEREAS, by virtue of Section 5.6 (d) (i) of the National Forestry Reform Law (NFRL) of 2006, copy of a duly certified Public Land Sale Deed issued in 1953 under the signature of President William V.S. Tubman, in proof of ownership of the subject tract of land is hereto attached and marked Exhibit "A" to form a cogent part of this Permit;

WHEREAS, in further verification of the subject property, the Ministry of Lands, Mines & Energy finally gives authentication and verification to the said Bolloh Deed through a letter under the signature of Assistant Minister George Y. Miller. Attached also is the said verification letter marked Exhibit "B" to form an integral part of this Contract;

WHEREAS, validation of the area in keeping with Section 5.6 (d) (ii) of the NFRL and Section 61 of FDA Regulation 102-07 shows that the said tract of land is suitable for commercial forestry. Said validation report is hereto attached and marked Exhibit "C" to form also an integral part of this contract;

WHEREAS, Bolloh is desirous of commercializing harvestable tree species on the said tract of 24,800 hectares of land;

1

4. **Contract Duration**

The contract shall be for fifteen (15) years.

FOR THE AUTHORITY

Witness

Approved: 8/09/10
Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director

FOR THE PEOPLE OF BOLLOH, DORBOR & FENETOEBO DISTRICT

pp D. Slaymii Blomuh
Paramount Jeremiah Sackor

Daniel Y. Beeplah
Clan Chief Phillip B. Swen

Theirome A. Quoh
Witness

Approved Florence A. Chenoweth
Florence Chenoweth
Chairman-FDA Board of Directors

Excerpts of Bolloh, Dorbor and Fenetoe private use permit contract provided by the Forestry Development Authority

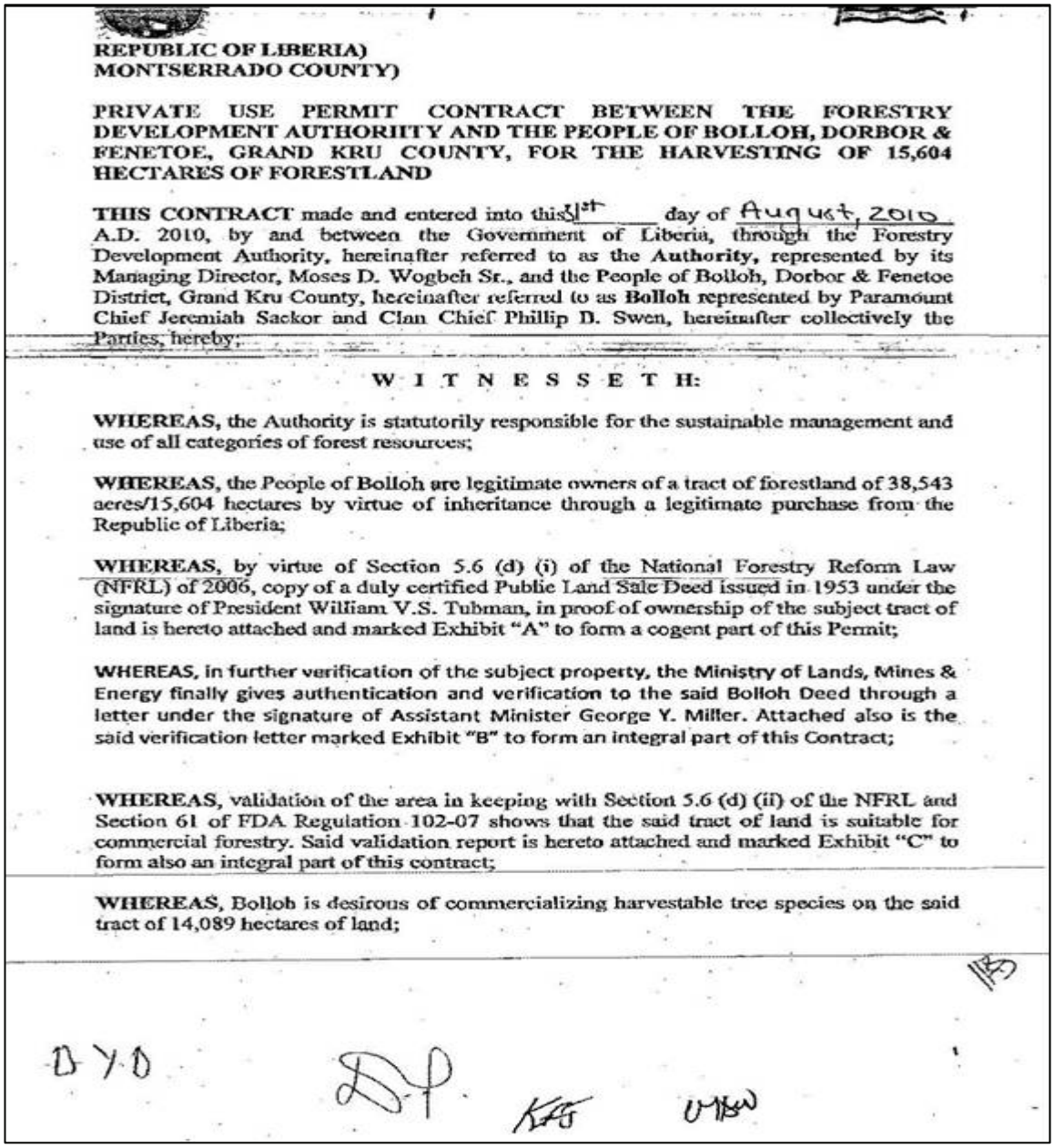

REPUBLIC OF LIBERIA)
MONTSERRADO COUNTY)

PRIVATE USE PERMIT CONTRACT BETWEEN THE FORESTRY DEVELOPMENT AUTHORITY AND THE PEOPLE OF BOLLOH, DORBOR & FENETOE, GRAND KRU COUNTY, FOR THE HARVESTING OF 15,604 HECTARES OF FORESTLAND

THIS CONTRACT made and entered into this 31st day of August, 2010 A.D. 2010, by and between the Government of Liberia, through the Forestry Development Authority, hereinafter referred to as the **Authority**, represented by its Managing Director, Moses D. Wogbeh Sr., and the People of Bolloh, Dorbor & Fenetoe District, Grand Kru County, hereinafter referred to as **Bolloh** represented by Paramount Chief Jeremiah Sackor and Clan Chief Phillip D. Swen, hereinafter collectively the Parties, hereby;

W I T N E S S E T H:

WHEREAS, the Authority is statutorily responsible for the sustainable management and use of all categories of forest resources;

WHEREAS, the People of Bolloh are legitimate owners of a tract of forestland of 38,543 acres/15,604 hectares by virtue of inheritance through a legitimate purchase from the Republic of Liberia;

WHEREAS, by virtue of Section 5.6 (d) (i) of the National Forestry Reform Law (NFRL) of 2006, copy of a duly certified Public Land Sale Deed issued in 1953 under the signature of President William V.S. Tubman, in proof of ownership of the subject tract of land is hereto attached and marked Exhibit "A" to form a cogent part of this Permit;

WHEREAS, in further verification of the subject property, the Ministry of Lands, Mines & Energy finally gives authentication and verification to the said Bolloh Deed through a letter under the signature of Assistant Minister George Y. Miller. Attached also is the said verification letter marked Exhibit "B" to form an integral part of this Contract;

WHEREAS, validation of the area in keeping with Section 5.6 (d) (ii) of the NFRL and Section 61 of FDA Regulation 102-07 shows that the said tract of land is suitable for commercial forestry. Said validation report is hereto attached and marked Exhibit "C" to form also an integral part of this contract;

WHEREAS, Bolloh is desirous of commercializing harvestable tree species on the said tract of 14,089 hectares of land;

4. **Contract Duration**

The contract shall be for nine (9) years.

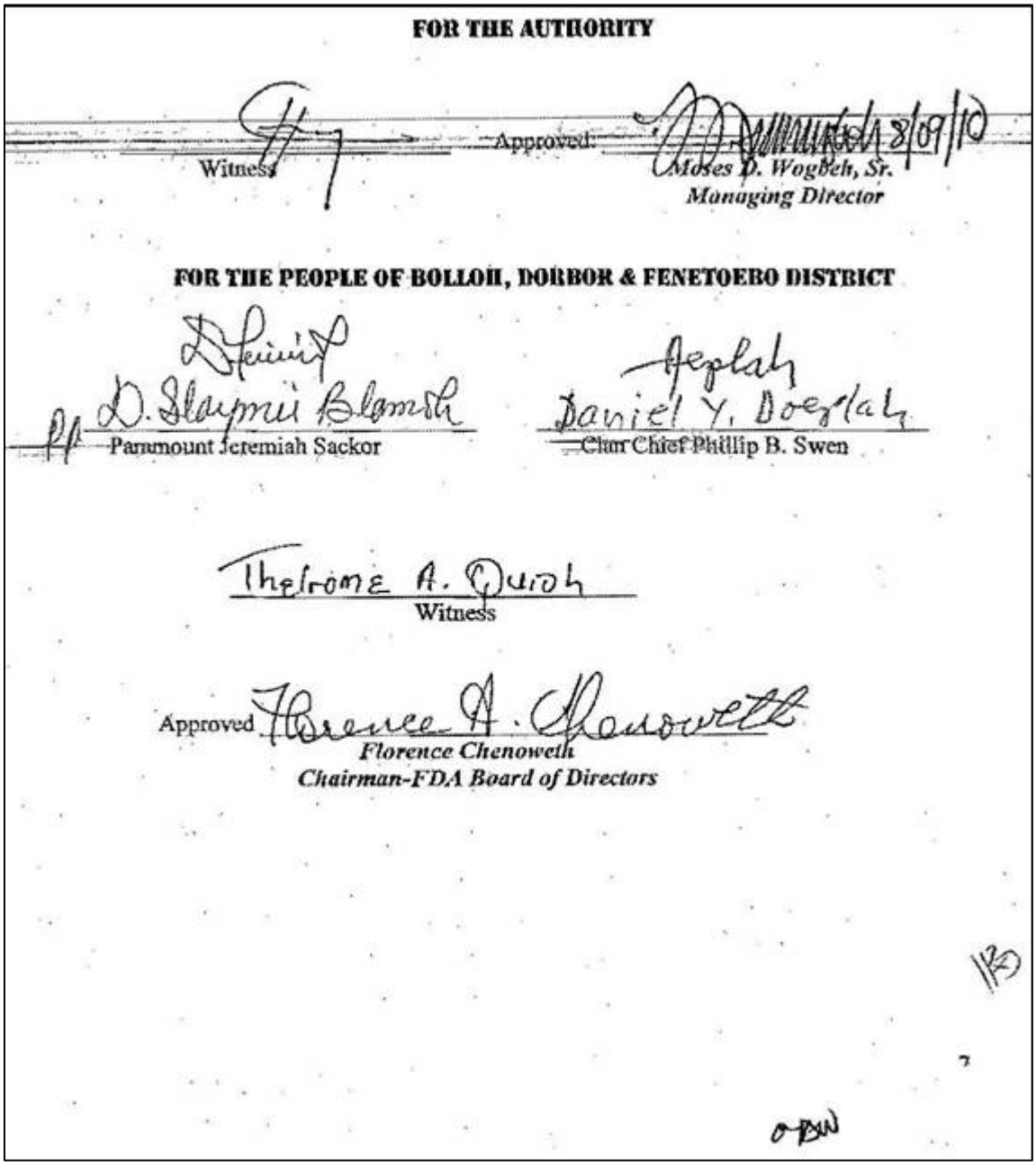

FOR THE AUTHORITY

Witness

Approved: 8/09/10
Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director

FOR THE PEOPLE OF BOLLOH, DORBOR & FENETOEBO DISTRICT

D. Klaymii Blamoh
Paramount Jeremiah Sackor

Daniel Y. Doeplah
Clan Chief Phillip B. Swen

Theirome A. Quioh
Witness

Approved Florence A. Chenoweth
Florence Chenoweth
Chairman-FDA Board of Directors

OPBW

Dugbeh River district, Sinoe county

On 2 October 2012 in Dugbeh River district, Sinoe county, the Panel met with the community leaders of Dugbeh River, including the Paramount Chief, Town Chiefs, Clan Chiefs, elders, youth leaders and the Chair of their forestry committee. After the community members had informed the Panel that they had never seen the private use permit contract that the Forestry Development Authority had issued to them, the Panel presented them with a copy and showed them the signatures. The Dugbeh River community leaders confirmed to the Panel that they had never seen this document, and stated that the signature attributed to Paramount Chief Peter Tugbe was a forgery. These individuals also provided to the Panel a letter sent to the Authority on 12 July 2011 under Peter Tugbe's name requesting the private use permit for Dugbeh River, which they allege also contained a forgery of Tugbe's signature. The Panel later independently obtained this document. Tugbe provided a copy of his signature to the Panel, which appears to be different from either of the other two instances of signatures attributed to him.

Paramount Chief Peter Tugbe's signature on the Dugbeh River private use permit; Tugbe alleges that this is a forgery

FOR THE AUTHORITY

Witness

Approved:

Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director

FOR THE PEOPLE OF DUGBEH RIVER ADMINISTRATIVE DISTRICT

Peter Tugbe
Paramount ChiefDugbeh River

Junior Toe
Community Chairman/Dugbeh River

MINISTRY OF AGRICULTURE

Approved

Florence Chenoweth
Chairman-FDA Board of Directors

Letter from Peter Tugbe to the Forestry Development Authority requesting a private use permit for Dugbeh River district; Tugbe alleges that this is a forgery

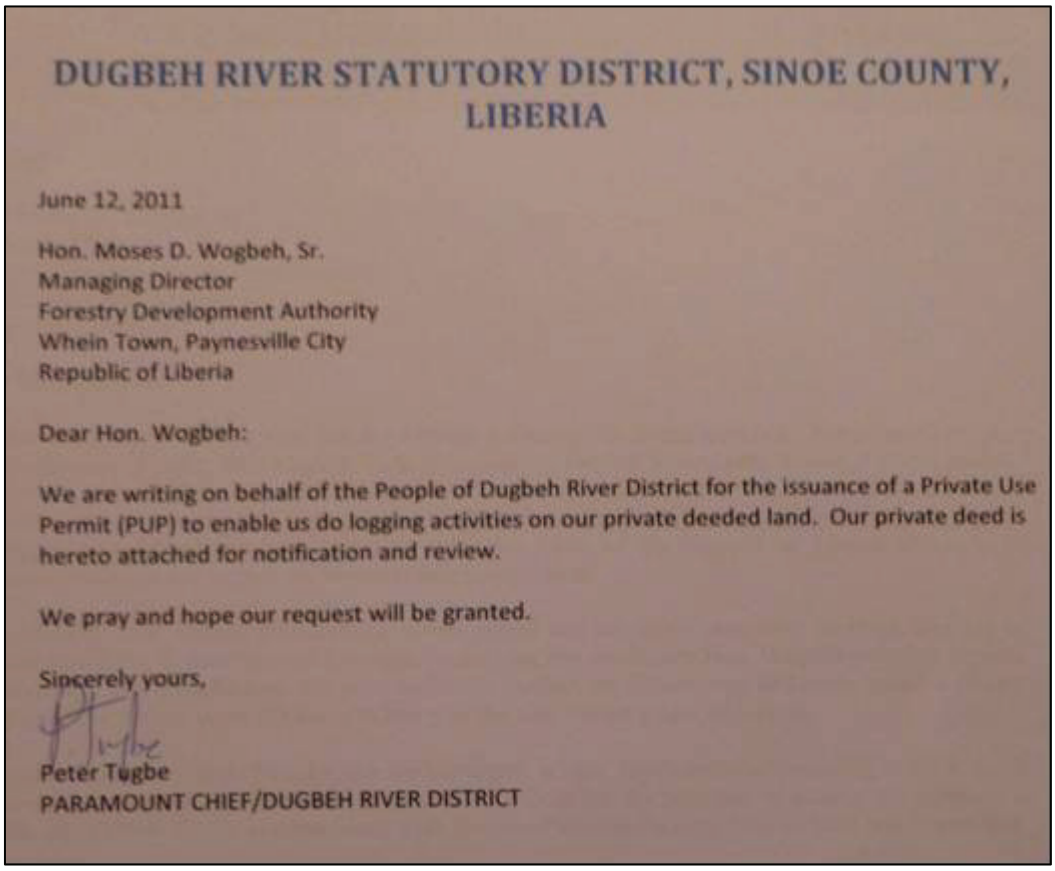

DUGBEH RIVER STATUTORY DISTRICT, SINOE COUNTY, LIBERIA

June 12, 2011

Hon. Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director
Forestry Development Authority
Whein Town, Paynesville City
Republic of Liberia

Dear Hon. Wogbeh:

We are writing on behalf of the People of Dugbeh River District for the issuance of a Private Use Permit (PUP) to enable us do logging activities on our private deeded land. Our private deed is hereto attached for notification and review.

We pray and hope our request will be granted.

Sincerely yours,

Peter Tugbe
PARAMOUNT CHIEF/DUGBEH RIVER DISTRICT

Tartweh-Dropoh district, Sinoe county

On 3 October 2012, the Panel visited Tartweh-Dropoh district, Sinoe county, and met with community leaders including the Paramount Chief, Town Chiefs, Clan Chiefs, elders, women's leaders and youth leaders. The Panel was informed that the community is divided, with one group wanting Atlantic Resources to operate their private use permit, and the other group favouring Universal Forestry Corporation (UFC). The Panel obtained documentation to support private use permits issued to both companies for the same area.

The Panel met with Wesseh Konwroh, now the District Commissioner and previously the head of the Tartweh-Dropoh community forestry committee, who supports Atlantic Resources. Signatures above his name appear on both the private use permit contract for Atlantic Resources and that for UFC. District Commissioner Konwroh informed the Panel that his signature on the private use permit contract allocating the area to UFC is a forgery. Documents obtained by the Panel appear to show differences in the signature he claims to be his own and the one he claims to be a forgery.

Cavalla district, Grand Gedeh county

On 30 September 2012 the Panel visited Puoh town, Grand Gedeh county, the central village in the area pertaining to the private use permit issued to Cavalla district, to meet community leaders. These community leaders informed the Panel that they had been unaware of their ability to obtain a private use permit until Cavalla Logging Company had visited their community and expressed interest in logging the surrounding forest. According to the community leaders, the next time that Cavalla Logging Company visited the area was around May 2011, to sign a memorandum of understanding with the community that the company had already prepared without consulting the community. The Acting County Superintendent and the District Superintendent accompanied Cavalla Logging Company, and the community alleges that these officials pressured it to sign the memorandum of understanding and a social agreement. One elder stated to the Panel that the documents had been "signed under duress". The community leaders informed the Panel that neither Cavalla Logging Company nor the Forestry Development Author-

ity had left a copy of the signed memorandum of understanding document with the community. The community leaders also told the Panel that they had never seen a copy of the private use permit contract itself. When the Panel presented them with a copy, they denied having ever seen the copy. The community stated to the Panel that Cavalla Logging Company had given the community $400 to sign the contract.

Annex 28

Case studies on company officials signing on behalf of communities: Zleh town, Grand Gedeh county, and Frank Brook Liberia; Jo River district, River Cess county, and Deegba Clan, Grand Bassa county, and EJ&J Investment Corporation

Zleh town, Grand Gedeh county, and Frank Brook Liberia

On 3 June 2011, the People of Zleh Town obtained a private use permit signed by Forestry Development Authority Managing Director Moses Wogbeh, Minister of Agriculture Florence Chenoweth and James G. Karto "for the Citizens of Gbao Administrative District". In the "Agreement for the Management and Utilization of Forest", attached as an addendum to the contract, James G. Karto is listed as "Member, Board of Directors, FRANKBROOK (LIBERIA) INC", the company contracted to log the area pertaining to the private use permit. On 16 October 2012, James G. Karto informed the Panel that he is currently Vice-President for Operations of Frank Brook, Liberia. He also informed the Panel that he works for the Ministry of Agriculture as Chief Inspector at Roberts International Airport. On 30 September 2012, the Panel met with community leaders of Zleh town and Gbao administrative district, including the Paramount Chief, Town Chiefs, Clan Chiefs, elders, and women and youth leaders. These community leaders told the Panel that James G. Karto worked for Frank Brook Logging Company and did not represent the people of Gbao, nor did he have their permission to sign on behalf of the community.

Signature page from Zleh town private use permit contract; James G. Karto signed on behalf of the citizens of Gbao administrative district

FOR THE AUTHORITY

Witness

Approved:

Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director

FOR THE CITIZENS OF GBAO ADMINISTRATIVE DISTRICT

Witness

James G. Karto

Approved

Chairman, NTA Board of Directors

MINISTRY OF AGRICULTURE
REPUBLIC OF LIBERIA

Excerpt from forest management agreement signed by community leaders and "James G. Karto, Member, Board of Directors, FRANKBROOK (LIBERIA) INC."

Agreement for the Management And Utilization of Forest

This agreement for the Management and Utilization of Forest made and entered this 19 day of September 2006 A.D. by and between the Tribal Authority of DUNEE Chiefdom, Gbao District, Gbarzon Statutory District, Grand Gedeh county, Republic of Liberia; represented by the Chiefs, Elders, Opinion leaders, Youth and Women Leaders; (herein after know and referred to as "Lessors") and FRANKBROOK Liberia Inc. , a foreign based Timber Company duly Organization and registered under the corporate Law of The Republic of Liberia, represented by and through its chief Executive Officer (CEO) Mr. Frank Agyekum of the city of Monrovia, Montserrado county, Republic of Liberia (herein after referred to as "Lessee") hereby

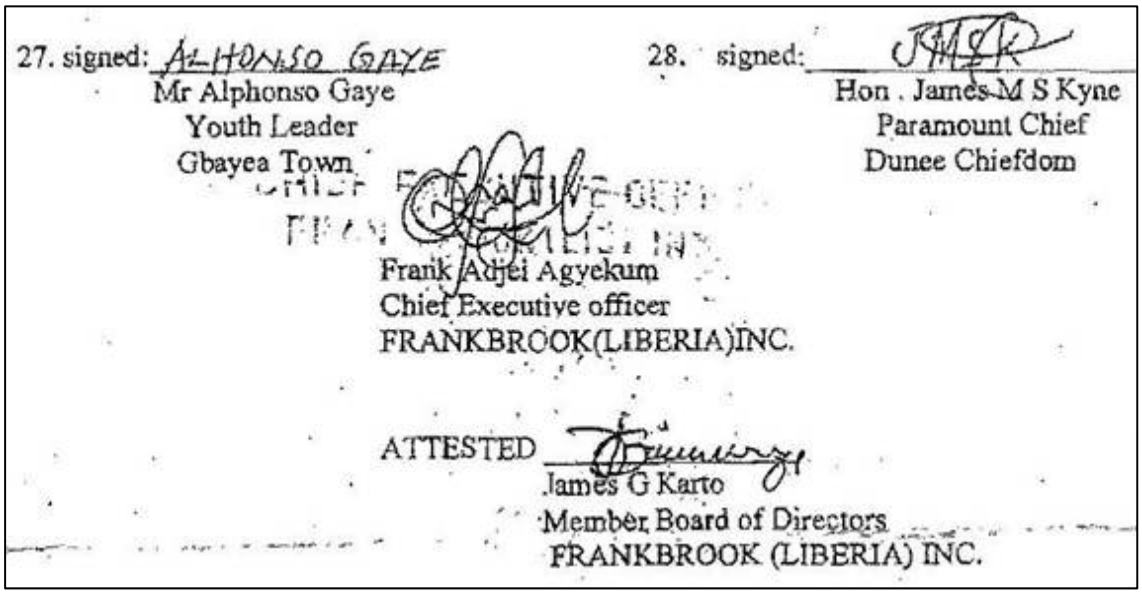
27. signed: ALPHONSO GAYE
Mr Alphonso Gaye
Youth Leader
Gbayea Town

28. signed:
Hon . James M S Kyne
Paramount Chief
Dunee Chiefdom

Frank Adjei Agyekum
Chief Executive officer
FRANKBROOK(LIBERIA)INC.

ATTESTED
James G Karto
Member Board of Directors
FRANKBROOK (LIBERIA) INC.

Jo River district, River Cess county, and Deegba Clan, Grand Bassa county, and EJ&J Investment Corporation

On 6 October 2011, the People of Jo River district and the people of Deegba Clan each obtained one private use permit signed by Forestry Development Authority Managing Director Moses Wogbeh; Deputy Minister of Agriculture Sizi Subah, in place of the Minister of Agriculture; and Eliza D.J. Kronyanh, who signed "for the citizens of Deegba Clan, District #3" as well as "for the citizens of Jo-River District". Both private use permit contracts contain letters written by Eliza D.J. Kronyanh to the Forestry Development Authority requesting the issuance of the private use permits. The letters cite her as "PRESIDENT and CEO, EJ&J Investment Logging Company" and are written on EJ&J letterhead. In both Jo River and Deegba Clan, EJ&J is also the company contracted to log the forest. No evidence has been provided that EJ&J obtained valid consent from these communities to sign on their behalf.

Signature page from Jo River district private use permit; Eliza D.J. Kronyanh signed on behalf of the citizens of Jo River district

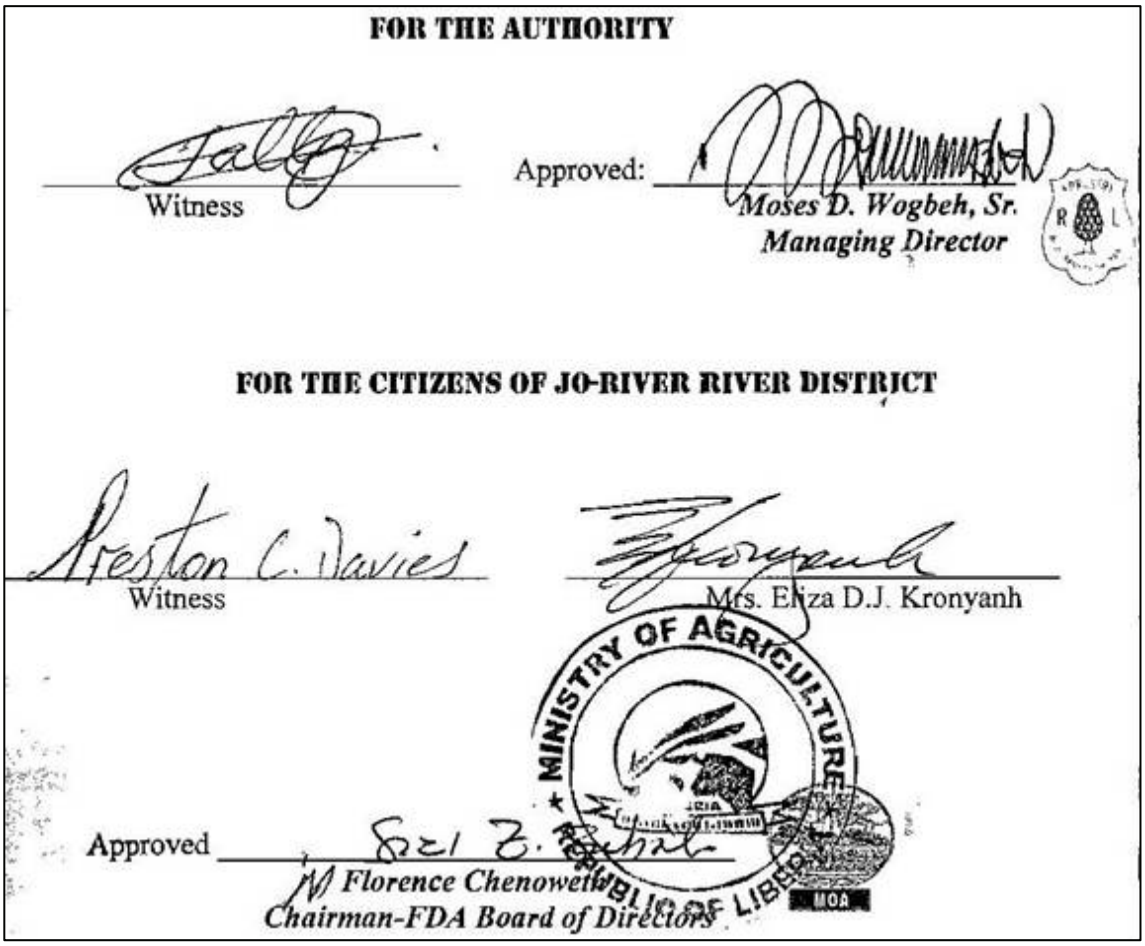

Letter from Eliza D.J. Kronyanh to the FDA regarding Jo River and Deegba Clan private use permits; Kronyanh is listed as Chief Executive Officer and President of EJ&J

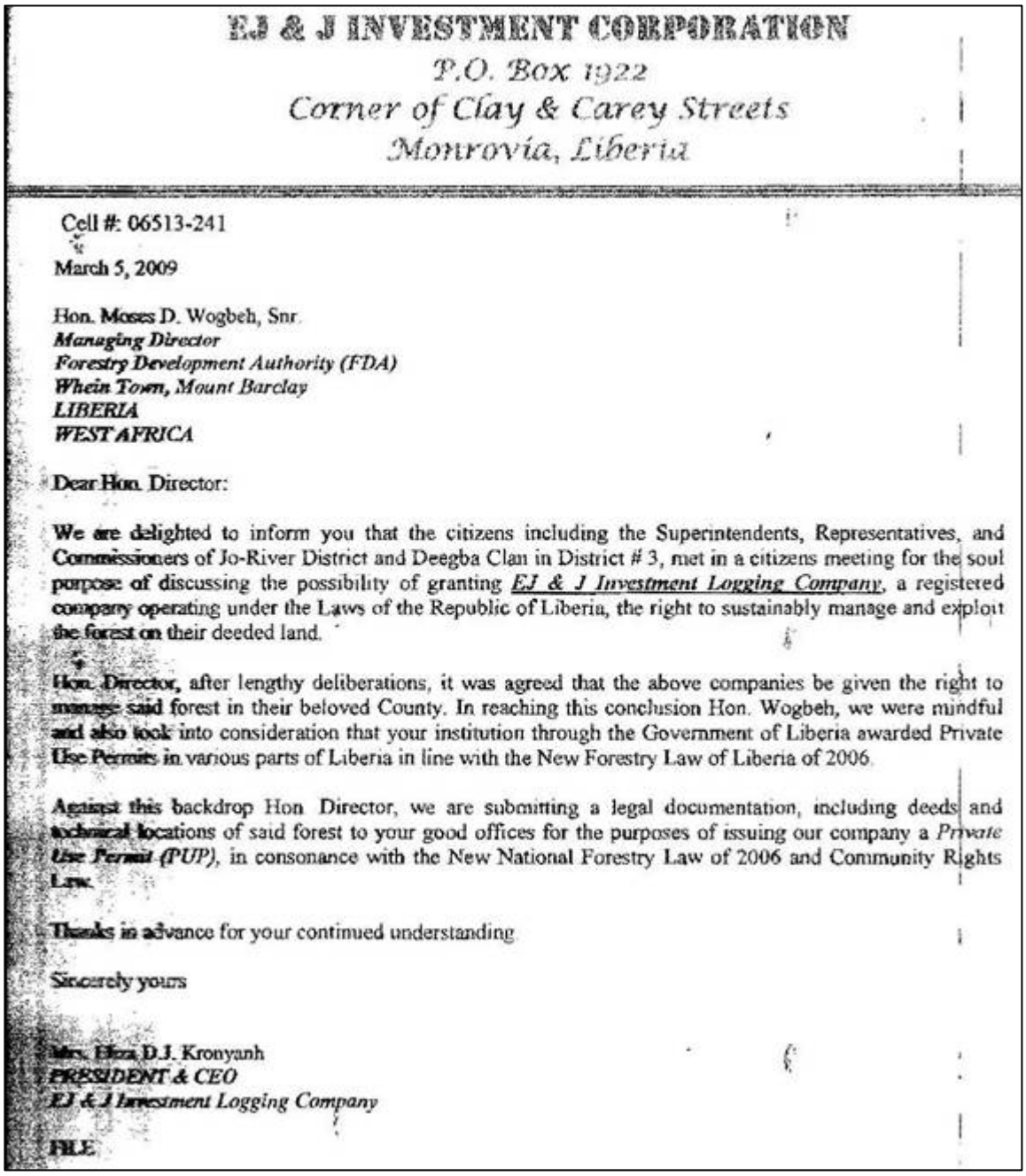

EJ & J INVESTMENT CORPORATION
P.O. Box 1922
Corner of Clay & Carey Streets
Monrovia, Liberia

Cell #: 06513-241

March 5, 2009

Hon. Moses D. Wogbeh, Snr.
Managing Director
Forestry Development Authority (FDA)
Whein Town, Mount Barclay
LIBERIA
WEST AFRICA

Dear Hon. Director:

We are delighted to inform you that the citizens including the Superintendents, Representatives, and Commissioners of Jo-River District and Deegba Clan in District # 3, met in a citizens meeting for the soul purpose of discussing the possibility of granting *EJ & J Investment Logging Company*, a registered company operating under the Laws of the Republic of Liberia, the right to sustainably manage and exploit the forest on their deeded land.

Hon. Director, after lengthy deliberations, it was agreed that the above companies be given the right to manage said forest in their beloved County. In reaching this conclusion Hon. Wogbeh, we were mindful and also took into consideration that your institution through the Government of Liberia awarded Private Use Permits in various parts of Liberia in line with the New Forestry Law of Liberia of 2006.

Against this backdrop Hon. Director, we are submitting a legal documentation, including deeds and technical locations of said forest to your good offices for the purposes of issuing our company a *Private Use Permit (PUP)*, in consonance with the New National Forestry Law of 2006 and Community Rights Law.

Thanks in advance for your continued understanding.

Sincerely yours,

Mrs. Eliza D.J. Kronyanh
PRESIDENT & CEO
EJ & J Investment Logging Company

FILE

Articles of incorporation of EJ&J, indicating Eliza Kronyanh as President

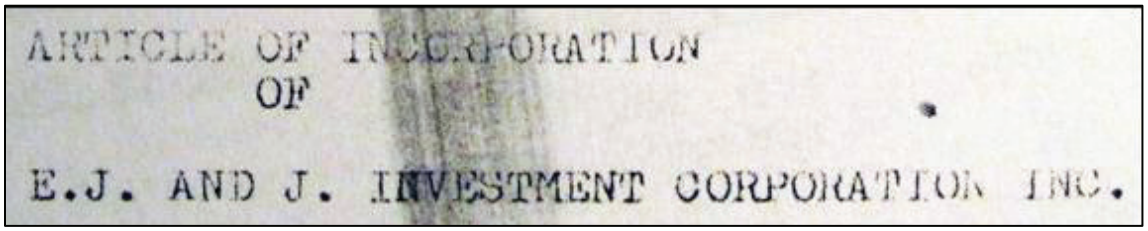

ARTICLE OF INCORPORATION
OF

E.J. AND J. INVESTMENT CORPORATION INC.

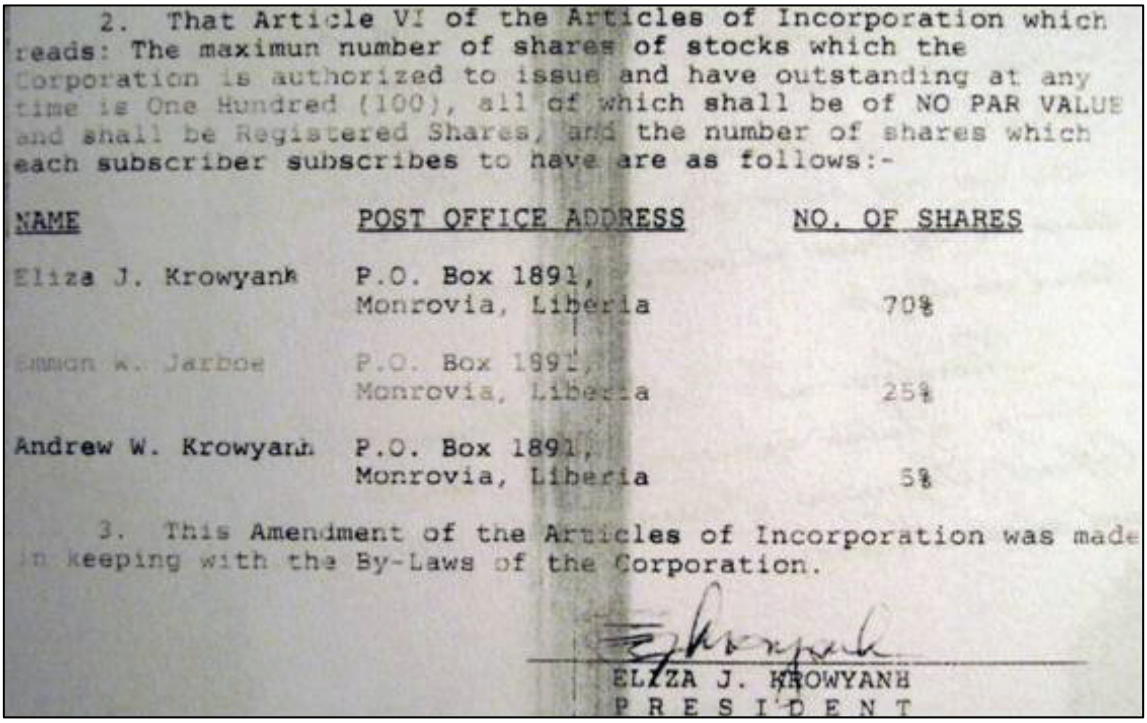

2. That Article VI of the Articles of Incorporation which reads: The maximun number of shares of stocks which the Corporation is authorized to issue and have outstanding at any time is One Hundred (100), all of which shall be of NO PAR VALUE and shall be Registered Shares, and the number of shares which each subscriber subscribes to have are as follows:-

NAME	POST OFFICE ADDRESS	NO. OF SHARES
Eliza J. Krowyanh	P.O. Box 1891, Monrovia, Liberia	70%
Emmon W. Jarboe	P.O. Box 1891, Monrovia, Liberia	25%
Andrew W. Krowyanh	P.O. Box 1891, Monrovia, Liberia	5%

3. This Amendment of the Articles of Incorporation was made in keeping with the By-Laws of the Corporation.

ELIZA J. KROWYANH
PRESIDENT

Annex 29

Forestry Development Authority list of private use permits held by Atlantic Resources

No.	Type	Contract Type	Area (ha)	Location	Executor	Duration	Effective	Status
1	PUP 4	People of Karluway #1 & 2	28,847	Maryland County	Atlantic Resources	17 years	Aug. 31, 2010	Not Active
2	PUP 5	People of Tienpo District	14,084	Grand Kru	Atlantic Resources			Not Active
3	PUP 6	People of Bolloh, Dorbor and Fenetoe	15,604	Grand Kru County	Atlantic Resources			Active
5	PUP 7	People of Thiene District/Tienpo Community	11,193	River Gee	Atlantic Resources			Not Active
6	PUP 43	The People of Gbarma District	35,028	Gbarpolu	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
7	PUP	The People Jeadea District	28,892	Sinoe	Atlantic Resources	17 years	October 6, 2011	Not Active
8	PUP	The People of Bade Clan	83,709	Gbarpolu	Atlantic Resources	25 years	October 2011	Not Active
9	PUP 36	The People of Seekon District	49,434	Sinoe	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
10	PUP 42	The People of Voinjama District	72,360	Lofa	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
11	PUP	The People Marbo Clan	88,409	Grand Gedeh	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
12	PUP 33	The People of Kulu Shaw-Boe District	20,193	Sinoe	Atlantic Resources	12 years	August 12, 2011	Not Active
13	PUP 37	The People of Zorzor District	139,392	Lofa	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
14	PUP	The People of Gbewor District	42,390	River Cess	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
15	PUP	The People Dugbeh River District	29,396	Sinoe	Atlantic Resources	18 years	October 6, 2011	Not Active
16	PUP 44	The People of Gola-Konneh District	67,240	Grand Cape Mount	Atlantic Resources	25 years	October 6, 2011	Not Active
	Total		**726,171**					

Annex 30

Sample of one of the eight letters obtained by the Panel from Augustus Abram to the Forestry Development Authority written on Atlantic Resources letterhead, regarding private use permits for Atlantic Resources, Forest Venture and South Eastern Resources

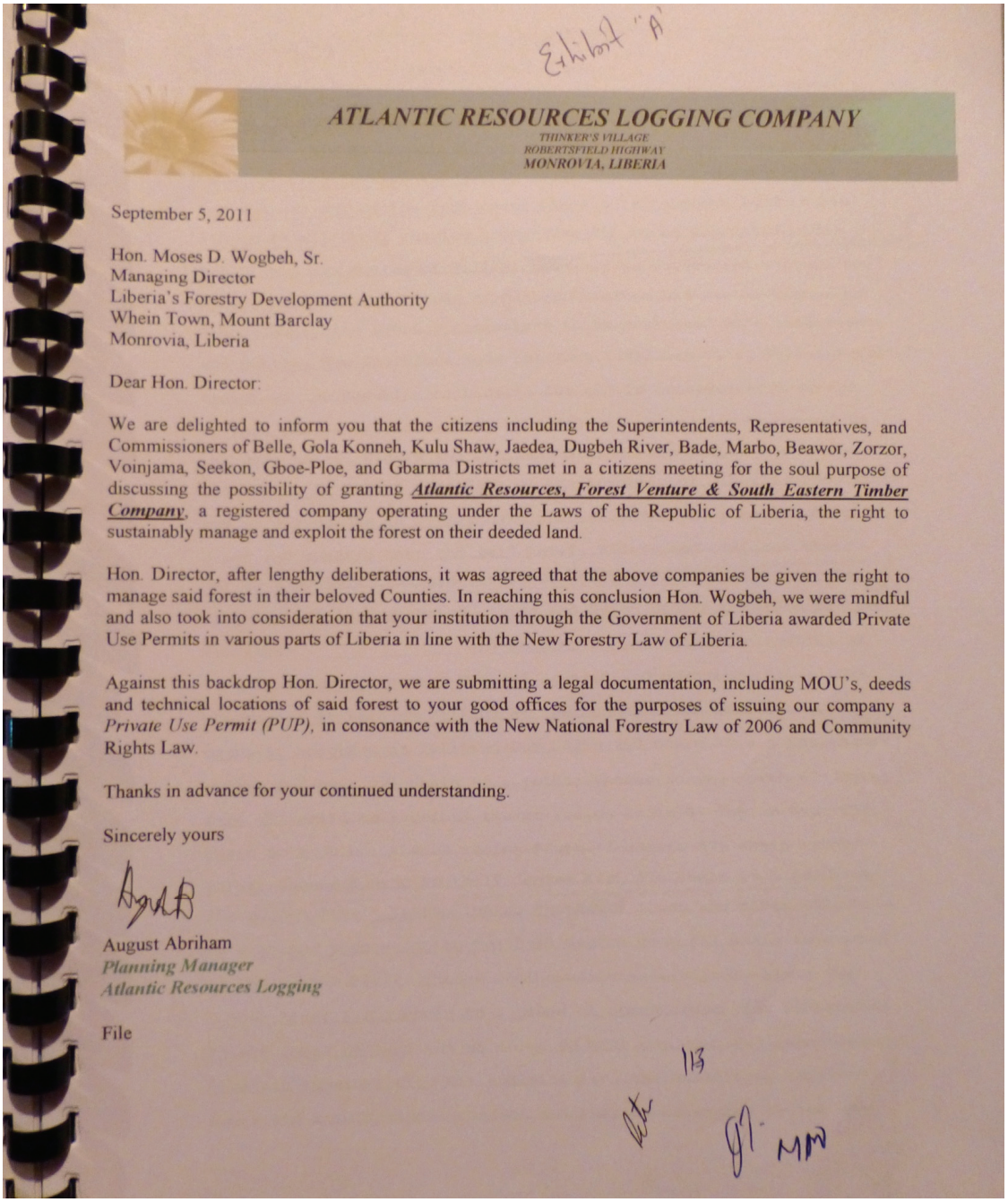

Exhibit "A"

ATLANTIC RESOURCES LOGGING COMPANY
THINKER'S VILLAGE
ROBERTSFIELD HIGHWAY
MONROVIA, LIBERIA

September 5, 2011

Hon. Moses D. Wogbeh, Sr.
Managing Director
Liberia's Forestry Development Authority
Whein Town, Mount Barclay
Monrovia, Liberia

Dear Hon. Director:

We are delighted to inform you that the citizens including the Superintendents, Representatives, and Commissioners of Belle, Gola Konneh, Kulu Shaw, Jaedea, Dugbeh River, Bade, Marbo, Beawor, Zorzor, Voinjama, Seekon, Gboe-Ploe, and Gbarma Districts met in a citizens meeting for the soul purpose of discussing the possibility of granting ***Atlantic Resources, Forest Venture & South Eastern Timber Company***, a registered company operating under the Laws of the Republic of Liberia, the right to sustainably manage and exploit the forest on their deeded land.

Hon. Director, after lengthy deliberations, it was agreed that the above companies be given the right to manage said forest in their beloved Counties. In reaching this conclusion Hon. Wogbeh, we were mindful and also took into consideration that your institution through the Government of Liberia awarded Private Use Permits in various parts of Liberia in line with the New Forestry Law of Liberia.

Against this backdrop Hon. Director, we are submitting a legal documentation, including MOU's, deeds and technical locations of said forest to your good offices for the purposes of issuing our company a *Private Use Permit (PUP)*, in consonance with the New National Forestry Law of 2006 and Community Rights Law.

Thanks in advance for your continued understanding.

Sincerely yours

August Abriham
Planning Manager
Atlantic Resources Logging

File

113

Sample of one of two letters obtained by the Panel from Augustus Abram to the Forestry Development Authority written on Forest Venture letterhead

Recd: March 23, 2011

Forest Venture Inc
Clay Building, UN Drive, Mamba Point
Monrovia city, Liberia

March 17, 2011

Hon. Moses Wogbeh, Sr.
Managing Director
Liberia's Forestry Development Authority
Whein Town
Monrovia, Liberia

Dear Hon. Wogbeh:

We are delighted to inform you that the citizens including the superintendent, representative, and Commissioner of Tchien Mengna, B'hai, sam Gbalor, Bodae, Jeedepo, Kulu Shaw Boe, Tarsue Sehnkwehn and Cavalla Districts, Rivercess, Sinoe and Grand Gedeh Counties met in a citizens meeting for the sole purpose of discussing the possibility of granting **FOREST VENTURE INC.** a registered company operating under the Laws of the Republic of Liberia, the right to manage and exploit the forest on their deeded land.

Hon. Director, after lengthy deliberations, it was agreed that Forest Venture Inc be given the right to manage said forest in their beloved counties. In reaching this conclusion Hon. Wogbeh, we were mindful and also took into consideration that your institution through the Government of Liberia awards Private Use Permit to us in these counties as part of your forest management strategy and in line with the New Forest Law of Liberia.

Against this backdrop Hon. Director, we are submitting a legal documentation, including MOU, deeds and technical location of said forest to your good office for the purposes of issuing us a Private Use Permit (PUP), in consonance with the New National Forest Law of 2006.

Thanks in advance for your continued understanding.

Sincerely yours

Augustus Abram
Planning Manager (ARL/FVI)

Kanjw; What are these areas located in the proposed protected area? Please submit details and others. Mangers accepts

Annex 31

Memorandums of understanding between Seekon, Sinoe county, and Forest Venture and between Kulu-Shaw-Boe, Sinoe county, and Forest Venture; Augustus Abram signed for Forest Venture, and Benjamin Koffie served as witness

Seekon, Sinoe county, and Forest Venture Incorporated

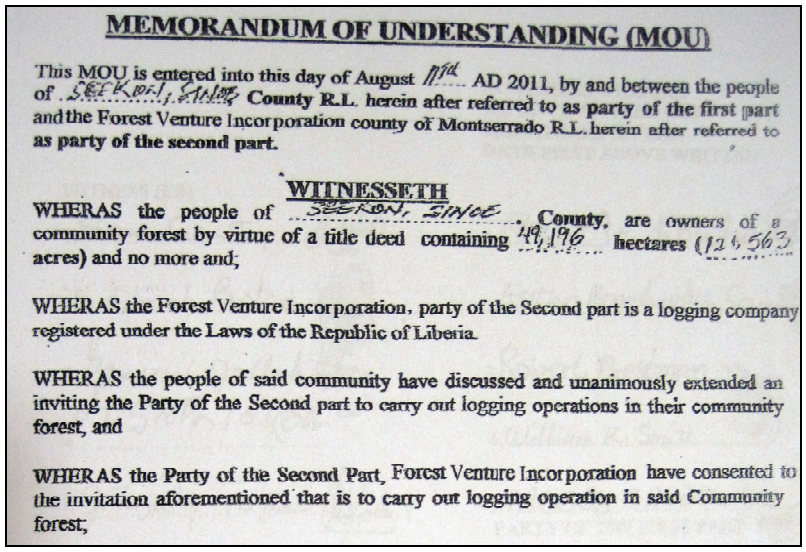

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING (MOU)

This MOU is entered into this day of August 11th AD 2011, by and between the people of SEEKON, SINOE County R.L. herein after referred to as party of the first part and the Forest Venture Incorporation county of Montserrado R.L. herein after referred to as party of the second part.

WITNESSETH

WHERAS the people of SEEKON, SINOE County, are owners of a community forest by virtue of a title deed containing 49,196 hectares (121,563 acres) and no more and;

WHERAS the Forest Venture Incorporation, party of the Second part is a logging company registered under the Laws of the Republic of Liberia.

WHERAS the people of said community have discussed and unanimously extended an inviting the Party of the Second part to carry out logging operations in their community forest, and

WHERAS the Party of the Second Part, Forest Venture Incorporation have consented to the invitation aforementioned that is to carry out logging operation in said Community forest;

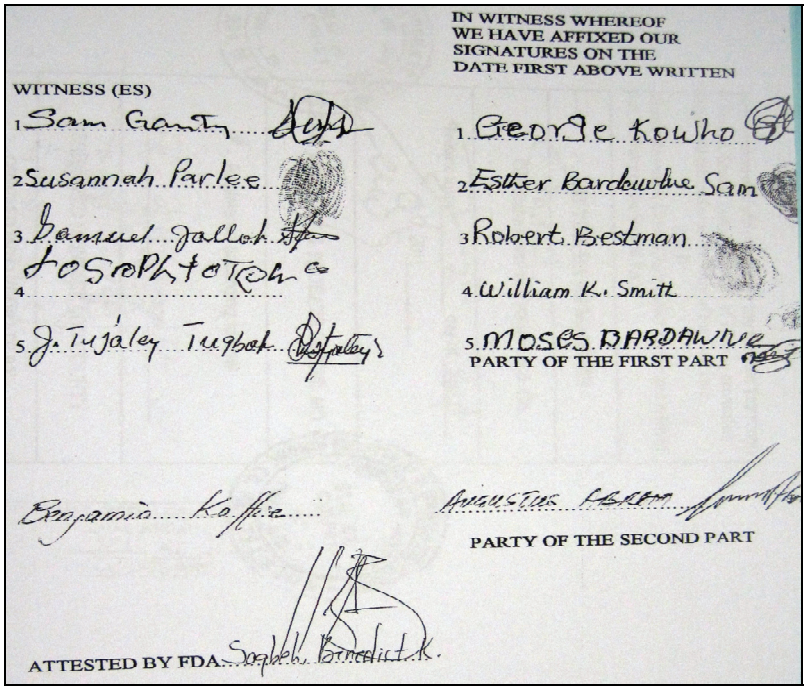

IN WITNESS WHEREOF
WE HAVE AFFIXED OUR
SIGNATURES ON THE
DATE FIRST ABOVE WRITTEN

WITNESS (ES)

1. Sam Grant
2. Susannah Parlee
3. Samuel Jallah
4. Josephatoh
5. J. Tujaley Tugbah

1. George Kowho
2. Esther Bardawhe Sam
3. Robert Bestman
4. William K. Smith
5. MOSES BARDAWHE
PARTY OF THE FIRST PART

Benjamin Koffie

Augustus Abram
PARTY OF THE SECOND PART

ATTESTED BY FDA: Sophie Benedict K.

Kulu-Shaw-Boe, Sinoe county, and Forest Venture Incorporated

MEMORANDOM OF UNDERSTANDING (MOU)

This MOU is entered into this 17 day of February, A.D. 2011 by and between the People of Kulu-Shaw-Boe Community, Tarjuewon statutory district, County of Sinoe, Republic of Liberia, herein after rererred to as party of the First part and the Forest Venture Incorporation, County of Montesorrado, Republic aforesaid, herein after referred to as Party of the Second Part.

IN WITNESS WHEREOF, WE HAVE AFFIXED OUR SIGNATURES ON THE DATE FIRST ABOVE WRITTEN.

WITNESSES

1. ABEL S. JOHNSON
2. HELENA MANNEH
3. PHILIP KONGAR
4. JACOB GBAYEE
5. Benjamin Kaffie

FOR KULU-SHAW-BOE COMMUNITY.

Signed: CHIRSTIAN SARYEE
Youth Leader

" VICTORIA NOAH
Women Leader

" BENEJAMIN JOLOBEE
Clan Chief

" JOHNNY BROWN
Paramount Chief

FOR Forest Venture Inc.:

AUGUSTUS ABRAM
General Manager/Managing Director

Annex 32

Memorandum of understanding between Bondi Clan, Lofa county, and South Eastern Resources Incorporated; Augustus Abram signed for South Eastern, and Benjamin Koffie served as witness

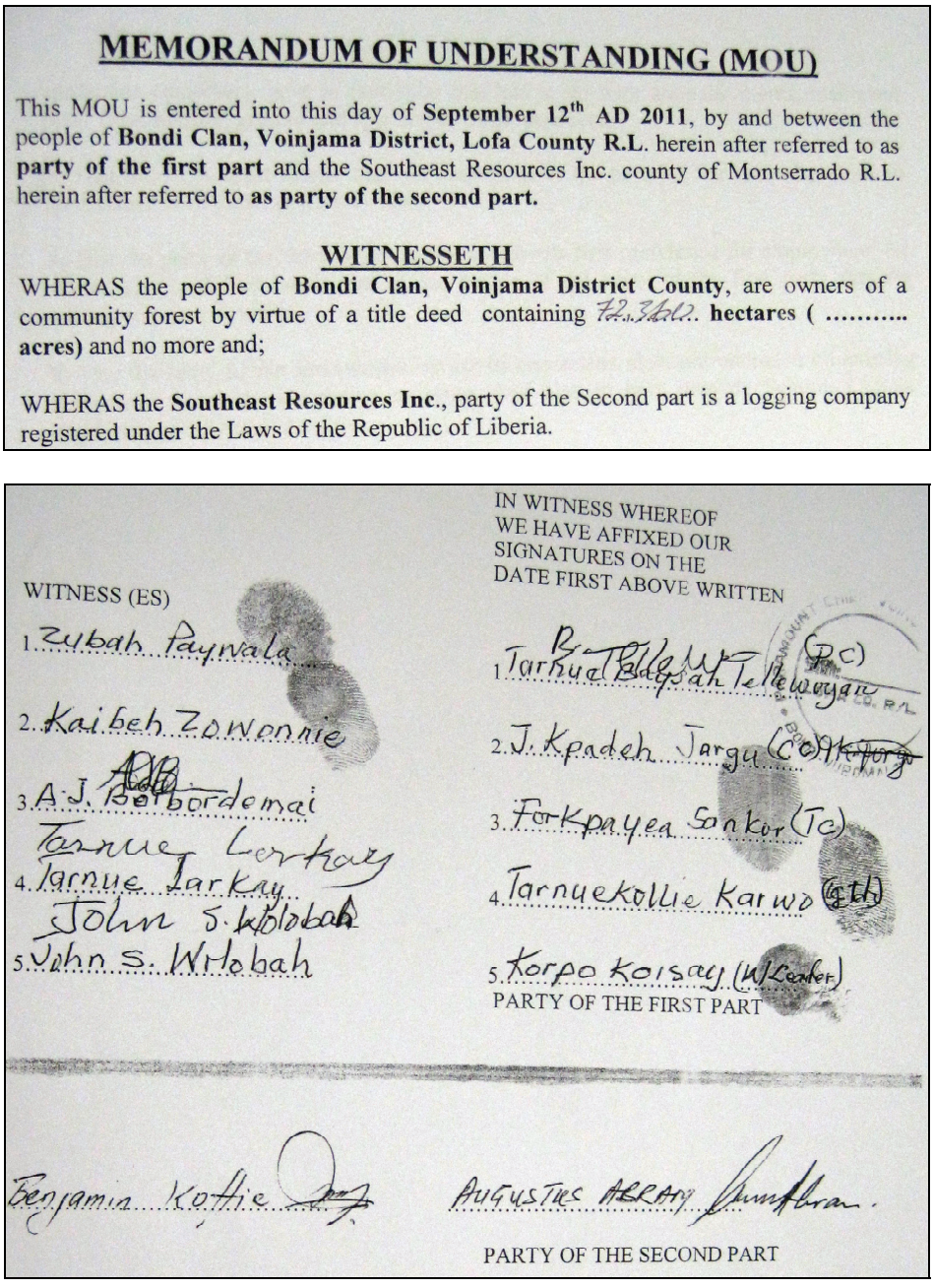

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING (MOU)

This MOU is entered into this day of **September 12th AD 2011**, by and between the people of **Bondi Clan, Voinjama District, Lofa County R.L.** herein after referred to as **party of the first part** and the Southeast Resources Inc. county of Montserrado R.L. herein after referred to **as party of the second part.**

WITNESSETH

WHERAS the people of **Bondi Clan, Voinjama District County**, are owners of a community forest by virtue of a title deed containing 72,360 **hectares (..... acres)** and no more and;

WHERAS the **Southeast Resources Inc.**, party of the Second part is a logging company registered under the Laws of the Republic of Liberia.

IN WITNESS WHEREOF
WE HAVE AFFIXED OUR
SIGNATURES ON THE
DATE FIRST ABOVE WRITTEN

WITNESS (ES)

1. Zubah Payvala
2. Kaibeh Zowonnie
3. A.J. Berbordemai
4. Tarnue Larkay
5. John S. Wrlobah

1. Tarnue Bolgah Telewoyan (PC)
2. J. Kpadeh Jargu (CO)
3. Forkpayea Sonkor (TC)
4. Tarnuekollie Karwo (6th)
5. Korpo Koisay (W/Leader)

PARTY OF THE FIRST PART

Benjamin Koffie

AUGUSTUS ABRAM

PARTY OF THE SECOND PART

Annex 33

Forest management agreement between Gbarpolu Resources and the citizens of Kongba; Han Dong Chun signed as Chief Executive Officer of Gbarpolu Resources

FOREST MANAGEMENT AGREEMENT

THIS FOREST MANAGEMENT AGREEMENT is made and entered into this _____ day of September, A.D. 2006 between the Chiefs, Elders, and Citizens of Kongba District, Gbarpolu County, Republic of Liberia represented by prominent and eminent citizens of Kongba District in persons of the Representative for the Tribal Authority, Messrs John Try, Blama Kporkpor, John Boakai, Boakai Gban, Singbe Siaffa, Madam Hawa Gbehtu, Madam Hawa Kinneh, Mr. Richard Fallaju, Mr. Lawrence V. Sherbo, Jr., Mr. Fahn K. Musa, Mr. Singbe Danda, Amah Falajuah, Hon . Sam Cueh Blamah, and attested by Hon. Gbondojever Quiah, Representative District No. 1 Gbarpolu County (hereinafter known and referred to as "LESSORS") and GBARPOLU RESOURCES INC., represented by its Chief Executive Officer, Han Dong Chun, of the City of Monrovia, Republic of Liberia (hereinafter known and referred to as "LESSEE"), hereby: -

WITNESSETH

WHEREAS, the LESSORS owned and possessed 576,250 (five hundred seventy six thousand two hundred fifty) acres of forest land granted to them by the Government of the Republic of Liberia situated and lying in Kongba District, Gbarpolu County, Republic of Liberia; and

Attested: _____

Hon. Gbondojever Quiah, Representative
District No. 1, Gbarpolu County, Republic of Liberia

FOR LESSEE:

_____

Han Dong Chun, Chief Executive Officer
GBARPOLU RESOURCES, INC.

Annex 34

Letter to the Special Independent Investigative Body from "Southeast Resources", signed by Benjamin Koffie, that lists the Kongba private use permit (spelled "kongbah" below), which appears to have been previously operated by Gbarpolu Resources

SOUTHEAST RESOURCES INC.

Rehab Road Junction, Paynesville Montserado County

Hon. James Dorbor Jallah

Chair

Special Independent Investigation Body

4th Floor, Lara Building, Randall Street

Monrovia, Liberia.

October 18, 2012

Dear Sir:

We wish to submit to your office the below listed documents in respond to your request published in recent News Paper publication (Daily Observer) of October 9th, 2012.

	Area	PUP	social Agreement	MOU
1.	Belleh	yes	yes	yes
2.	kongbah	yes	yes	yes
3.	Gbarma	yes	yes	yes
4.	Zorzor	yes	yes	yes
5.	Golakoneh	yes	no	-
6.	Voinjama	yes	no	yes

Sincerely yours.

Benjamin Koffie

Annex 35

Incorporation records of South Eastern Resources Incorporated

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

Date of issuance: 23/02/2012 *Enterprise code:* 050893340

TIN: 404420003

Certificate of Business Registration (Business corporation)

Initial registration date:	17/02/2007
Registration date:	21/02/2012
Enterprise name:	SOUTH EAST RESOURCES, INC
Ownership:	Liberian
Registered address:	Montserrado, PAYNESVILLE, ELWA ROAD, REHAB JUNCTION

Enterprise activity:

No.	Code	Description	Main
1.	A0220	Logging	Yes

Important: *This certificate is not valid after* ***21/02/2013.***

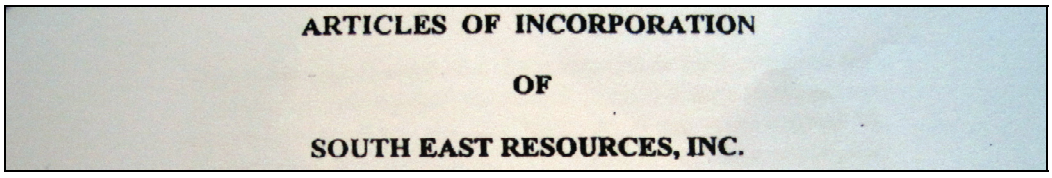

ARTICLES OF INCORPORATION

OF

SOUTH EAST RESOURCES, INC.

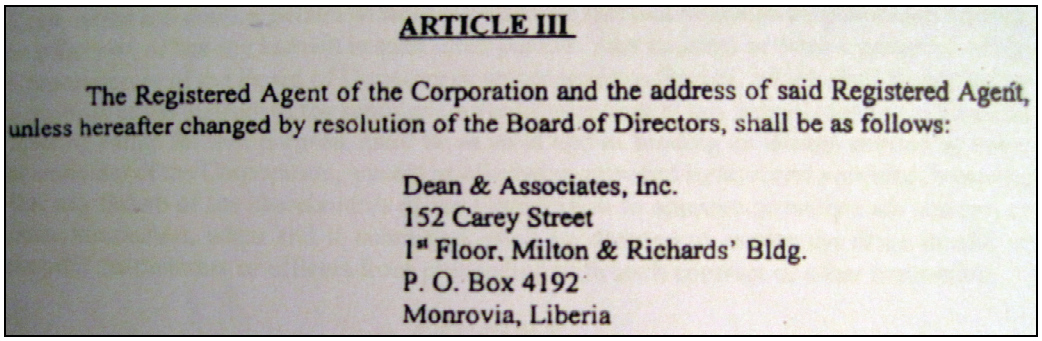

ARTICLE III

The Registered Agent of the Corporation and the address of said Registered Agent, unless hereafter changed by resolution of the Board of Directors, shall be as follows:

Dean & Associates, Inc.
152 Carey Street
1st Floor, Milton & Richards' Bldg.
P. O. Box 4192
Monrovia, Liberia

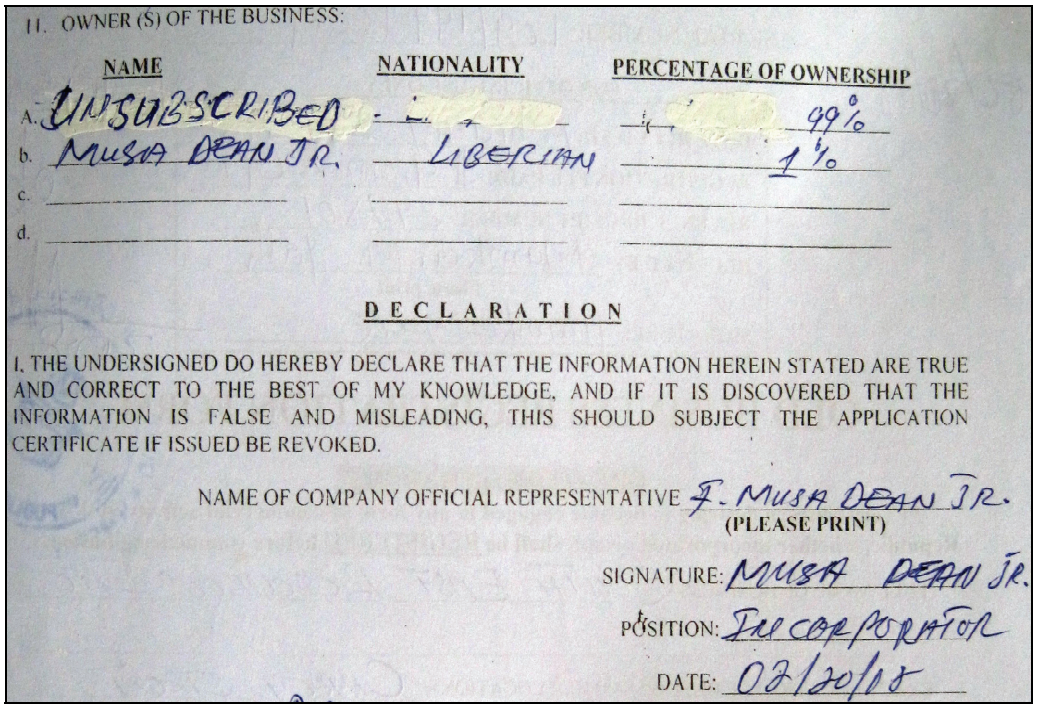

11. OWNER (S) OF THE BUSINESS:

	NAME	NATIONALITY	PERCENTAGE OF OWNERSHIP
A.	UNSUBSCRIBED		99%
b.	MUSA DEAN JR.	LIBERIAN	1%
c.			
d.			

DECLARATION

I, THE UNDERSIGNED DO HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF ISSUED BE REVOKED.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE F. MUSA DEAN JR.
(PLEASE PRINT)

SIGNATURE: MUSA DEAN JR.

POSITION: INCORPORATOR

DATE: 02/20/08

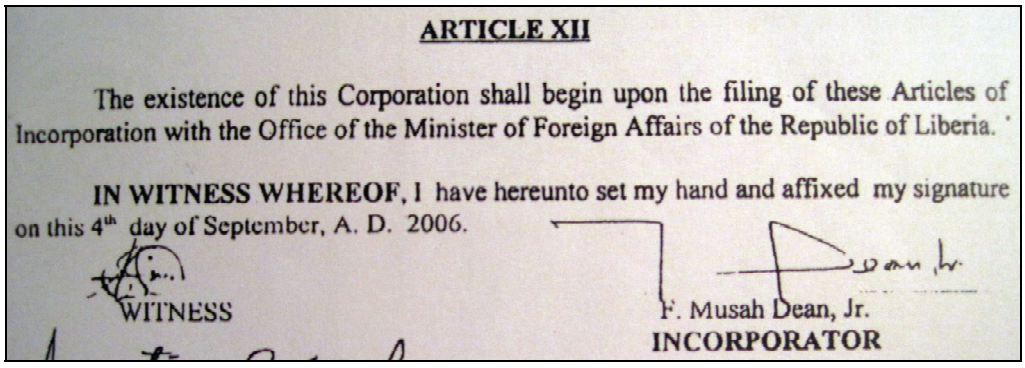

ARTICLE XII

The existence of this Corporation shall begin upon the filing of these Articles of Incorporation with the Office of the Minister of Foreign Affairs of the Republic of Liberia.

IN WITNESS WHEREOF, I have hereunto set my hand and affixed my signature on this 4th day of September, A. D. 2006.

WITNESS

F. Musah Dean, Jr.
INCORPORATOR

Annex 36

Incorporation records of Atlantic Resources Limited

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

Date of issuance: 18/10/2011 *Enterprise code:* 050819353

TIN: 413236002

Certificate of Business Registration (Business corporation)

Initial registration date:	18/10/2007
Registration date:	18/10/2011
Enterprise name:	ATLANTIC RESOURCES LIMITED
Ownership:	Liberian
Registered address:	Montserrado, MONROVIA, REHAB ROAD JUNCTION, PAYNESVILLE

Enterprise activity:

No.	Code	Description	Main
1.	A0220	Logging	Yes

Important: *This certificate is not valid after* ***18/10/2012.***
It may, however be renewed upon application.

ARTICLES OF INCORPORATION
OF
ATLANTIC RESOURCES LIMITED

ARTICLE XI

The existence of this Corporation shall begin upon the filing of these Articles of Incorporation with the Office of the Minister of Foreign Affairs of the Republic of Liberia.

IN WITNESS WHEREOF, I have hereunto set my hand and affixed my signature on this 12th day of December A.D. 2006

IN THE PRESENT OF:

Jerome Walker

Matthews Jallah

Matthews Jallah
INCORPORATOR

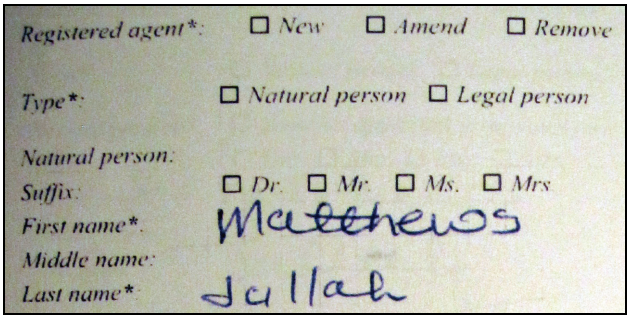
Registered agent*: ☐ New ☐ Amend ☐ Remove

Type*: ☐ Natural person ☐ Legal person

Natural person:

Suffix: ☐ Dr. ☐ Mr. ☐ Ms. ☐ Mrs.

First name*: Matthews

Middle name:

Last name*: Jallah

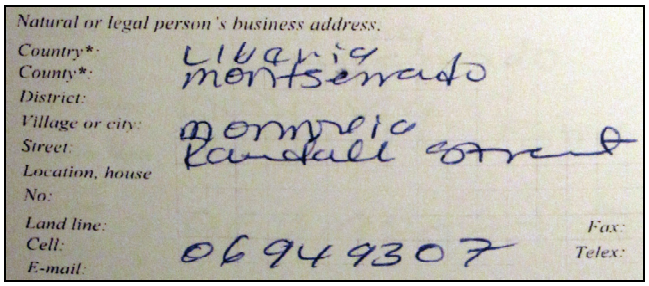
Natural or legal person's business address:

Country*: Liberia

County*: Montserrado

District:

Village or city: Monrovia

Street: Randall street

Location, house No:

Land line:

Cell: 06 94 93 07

E-mail:

Fax:

Telex:

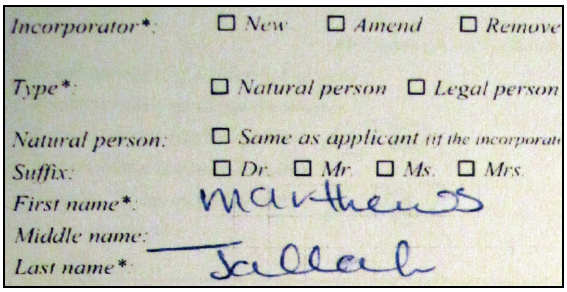
Incorporator*: ☐ New ☐ Amend ☐ Remove

Type*: ☐ Natural person ☐ Legal person

Natural person: ☐ Same as applicant (if the incorporat

Suffix: ☐ Dr. ☐ Mr. ☐ Ms. ☐ Mrs.

First name*: Matthews

Middle name:

Last name*: Jallah

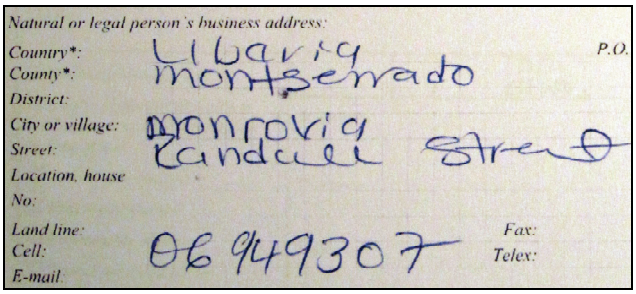
Natural or legal person's business address:

Country*: Liberia

County*: Montserrado

P.O.

District:

City or village: Monrovia

Street: Randall street

Location, house No:

Land line:

Cell: 06 94 93 07

E-mail:

Fax:

Telex:

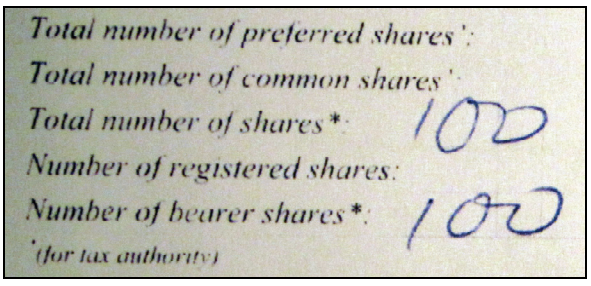
Total number of preferred shares':

Total number of common shares':

Total number of shares*: 100

Number of registered shares:

Number of bearer shares*: 100

*(for tax authority)

Annex 37

Incorporation records of Forest Venture Incorporated

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

Date of issuance: 21/02/2012 *Enterprise code:* 050723895

TIN: 421700001

Certificate of Business Registration (Business corporation)

Initial registration date:	18/05/2011
Registration date:	18/05/2011
Enterprise name:	FOREST VENTURE INC
Ownership:	Malaysian
Registered address:	Montserrado, MONROVIA, CAREY STREET- BY CED CENEMA

Enterprise activity:

No.	Code	Description	Main
1.	A0220	Logging	Yes

Important: *This certificate is not valid after* ***21/02/2013.***

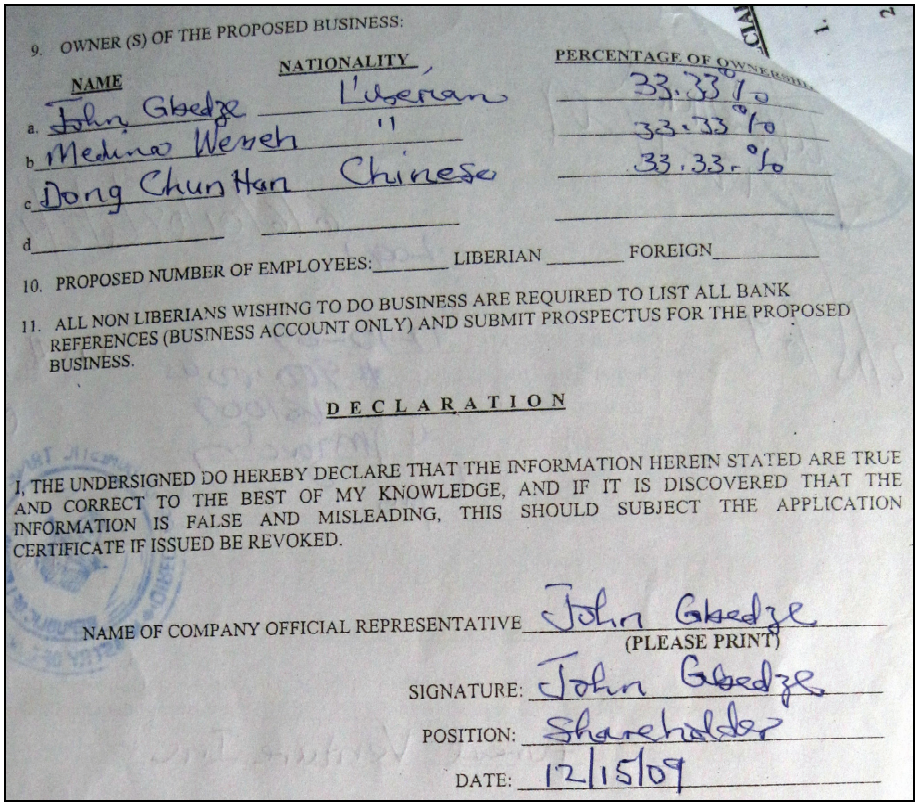

9. OWNER (S) OF THE PROPOSED BUSINESS:

	NAME	NATIONALITY	PERCENTAGE OF OWNERSHIP
a.	John Gbedze	Liberian	33.33 %
b.	Medina Weweh	"	33.33 %
c.	Dong Chun Han	Chinese	33.33 %
d.			

10. PROPOSED NUMBER OF EMPLOYEES: _____ LIBERIAN _____ FOREIGN _____

11. ALL NON LIBERIANS WISHING TO DO BUSINESS ARE REQUIRED TO LIST ALL BANK REFERENCES (BUSINESS ACCOUNT ONLY) AND SUBMIT PROSPECTUS FOR THE PROPOSED BUSINESS.

DECLARATION

I, THE UNDERSIGNED DO HEREBY DECLARE THAT THE INFORMATION HEREIN STATED ARE TRUE AND CORRECT TO THE BEST OF MY KNOWLEDGE, AND IF IT IS DISCOVERED THAT THE INFORMATION IS FALSE AND MISLEADING, THIS SHOULD SUBJECT THE APPLICATION CERTIFICATE IF ISSUED BE REVOKED.

NAME OF COMPANY OFFICIAL REPRESENTATIVE John Gbedze (PLEASE PRINT)

SIGNATURE: John Gbedze

POSITION: Shareholder

DATE: 12/15/09

Annex 38

Amendments to the articles of incorporation of Forest Venture Incorporated

ARTICLES OF AMENDMENT OF ARTICLES OF INCORPORATION OF FOREST VENTURE INCORPORATION

Pursuant to section 9.5 of Business Corporation Act of Liberia, I the President/Chief Executive officers of FOREST VENTURE INCORPORATION , a Corporation organized and existing under the laws of the Republic of Liberia, for the purpose of amending the Articles of Incorporation of the said FOREST VENTURE INCORPORATION here certify:

ARTICLE - I

That Article Seven (7) of the Articles of Incorporation of FOREST VENTURE INCORPORATION which reads:

The names and addresses of the subscribers of these Articles of Incorporation and the number of shares of the Corporation which each shareholder and contracts to purchase are as follows:

NAME	ADDRESS	No. OF SHARE
Amb.John Gbedze	P.O. BOX 20-5192 Monrovia, Liberia	33.33%
Mrs. Medina Wesseh	P.O. BOX 20-5192 Monrovia, Liberia	33.33%
Mr. Dong Chun Han	P.O. BOX 20-5192 Monrovia, Liberia	33.33%

Is hereby amended to read as follows:

The names and addresses of these Articles of Incorporation and the number of shares of the Corporation which each shareholder aggress and contract to purchase are as follows:

NAME	ADDRESS	No. OF SHARE
1. Richmax Investment Overseas Ltd	Wisma, Jau 98000 Miri, Malaysia	95%
2. Amb. John Gbedge	P.O. BOX 20-5192 Monrovia, Liberia	5%

ARTICLE – II

The Amendment of Articles of Incorporation FOREST VENTURE INCORPORATION was authorized by a resolution adopted by the unanimous vote of all outstanding shareholders entitled to vote thereon at a special meeting of shareholders called for that purpose.

Annex 39

Consolidated Marines Transport business registration and articles of incorporation; incorporated by Han Dong Chun, Medina Wesseh and John Gbedze

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

Date of issuance: 09/06/2011 *Enterprise code:* 050734919

TIN: 430089005

Certificate of Business Registration (Business corporation)

Initial registration date:
Registration date: 03/06/2011
Enterprise name: CONSOLIDATED MARINES TRANSPORT
Ownership: Liberian,Nigerian,South Korean
Registered address: Montserrado, PAYNESVILLE, REHAB JUNCTION

Enterprise activity:

No.	Code	Description	Main
1.	H5229	Other transportation support activities	Yes
2.	F4100	Construction of buildings	No
3.	L6810	Real estate activities with own or leased property	No
4.	G4661	Wholesale of solid, liquid and gaseous fuels and related products	No

Important: *This certificate is not valid after* ***26/05/2012.***

ARTICLE IV

The names, mailing address, and number of -shares of each shareholders of the Corporation are as follows:

NAME	ADDRESS	SHARES
1. Han Dong Chun	Rehab Junction, Paynesville	24%
2. Medina A. Wesseh	Rehab Junction, Paynesville	24%
3. John W. Gbedze	Rehab Junction, Paynesville	24%
4. Young Nyan Siong	Rehab Junction, Paynesville	24%
5. Emmanuel Okoro	Rehab Junction, Paynesville	4%

Information about shares

Registered share capital:	200000
Currency:	USD
Total number of preferred shares:	
Total number of common shares:	
Total number of shares:	100
Number of registered shares:	100
Number of bearer shares:	5

Share classes

No	Class	Par value	Number of shares	Type
1.	Ordinary shares	USD	24	
2.	Ordinary shares	USD	24	
3.	Ordinary shares	USD	24	
4.	Ordinary shares	USD	24	
5.	Ordinary shares	USD	4	

of Liberia.

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

IN WITNESS WHEREOF, we have made, subscribed and acknowledge this instrument on this _____ day of _____ A.D. 2011.

OF:

Han Dong Chun
INCORPORATOR

Medina A. Wesseh
INCORPORATOR

John W. Gbedze
INCORPORATOR

Young Nyan Siong
INCORPORATOR

Annex 40

Prime Africa Petroleum business registration and articles of incorporation; Augustus Abram, incorporator; John Gbdze, empowered person, address listed as Atlantic Resources Ltd.

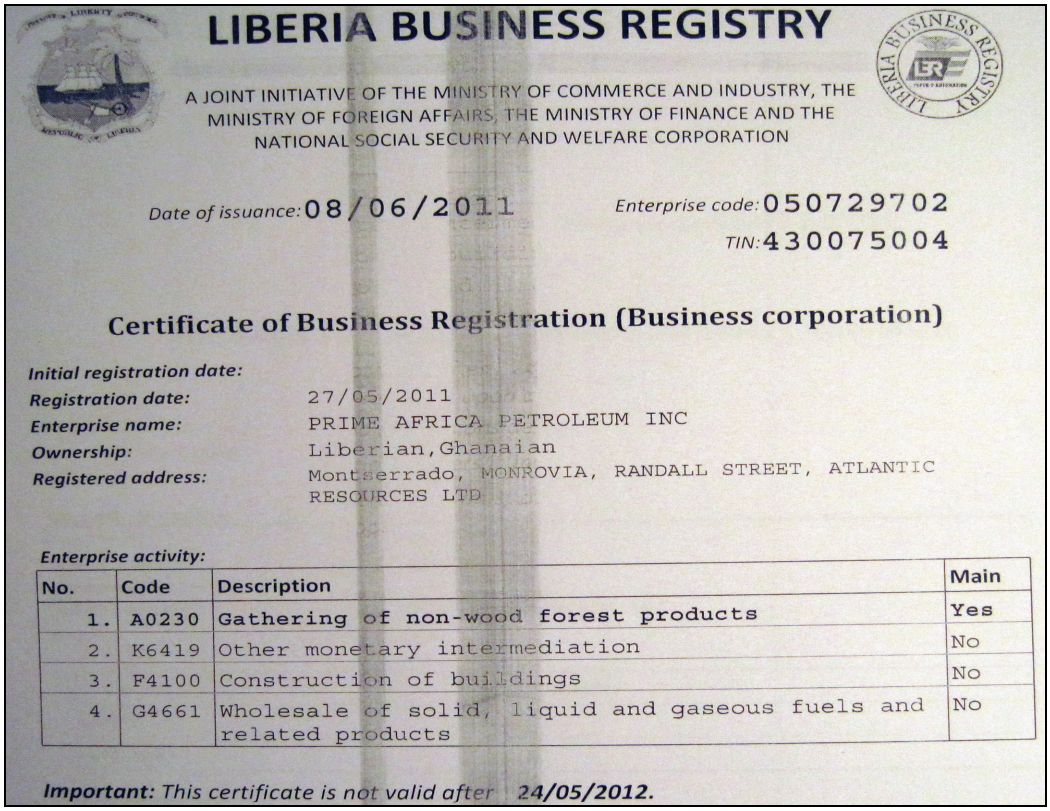

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

Date of issuance: 08/06/2011

Enterprise code: 050729702

TIN: 430075004

Certificate of Business Registration (Business corporation)

Initial registration date:

Registration date: 27/05/2011

Enterprise name: PRIME AFRICA PETROLEUM INC

Ownership: Liberian,Ghanaian

Registered address: Montserrado, MONROVIA, RANDALL STREET, ATLANTIC RESOURCES LTD

Enterprise activity:

No.	Code	Description	Main
1.	A0230	Gathering of non-wood forest products	Yes
2.	K6419	Other monetary intermediation	No
3.	F4100	Construction of buildings	No
4.	G4661	Wholesale of solid, liquid and gaseous fuels and related products	No

Important: This certificate is not valid after 24/05/2012.

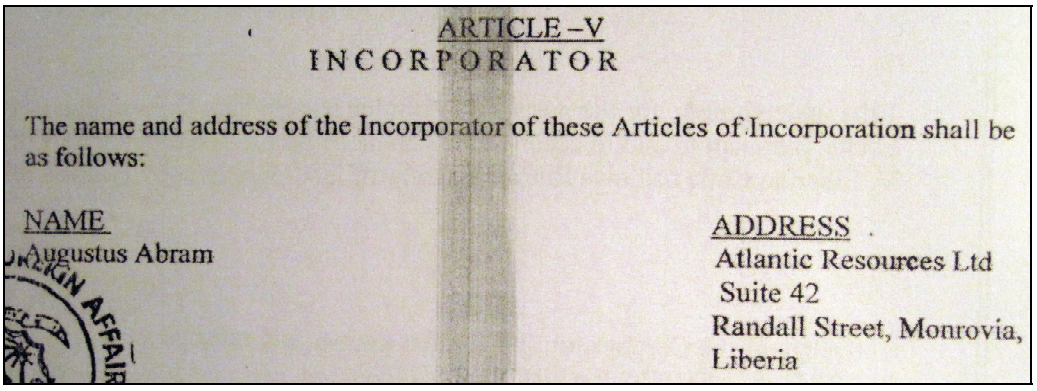

ARTICLE –V

INCORPORATOR

The name and address of the Incorporator of these Articles of Incorporation shall be as follows:

NAME

Augustus Abram

ADDRESS

Atlantic Resources Ltd
Suite 42
Randall Street, Monrovia,
Liberia

Empowered person:

Representative type:	
Representative reason:	
Send correspondence to representative:	
Full name:	JOHN W. GBEDZE
Suffix:	MR.
Country of birth:	LIBERIA
Nationality:	Liberian
Sex:	Male
ID document:	Other No: 226070320
Country:	LIBERIA
County:	Montserrado
Village or city:	MONROVIA
Street:	RANDALL STREET
House No:	ALTANTIC RESOURCES LTD SUITE 42

Information about shares

Registered share capital:	75000
Currency:	USD
Total number of preferred shares:	
Total number of common shares:	
Total number of shares:	100
Number of registered shares:	
Number of bearer shares:	2

Share classes

No	Class	Par value	Number of shares	Type
1.	Ordinary shares		51	Common
2.	Ordinary shares	USD	49	Common